الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022–2024) – السنة الأولى 2022 - الدورة البرلمانية العادية (2022 – 2023) – العدد: 3

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 17 والسبت 19 ربيع الأول 1444
الموافق 13 و15 أكتوبر 2022

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 21 ربيع الثاني 1444
الموافق 15 نوفمبر 2022

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الخامسة..... ص 03

- مواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

2) محضر الجلسة العلنية السادسة..... ص 45

- مواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة؛
- تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية؛
- رد السيد الوزير الأول؛
- إصدار لائحة بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة.

3) ملحق ..... ص 93

- تدخلات كتابية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الخميس 17 ربيع الأول 1444
الموافق 13 أكتوبر 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول؛
- السيد حسين شرحبيل، وزير الرقمنة والإحصائيات؛
- السيد محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد ياسين حمادي، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد عبد الحق سايحي، وزير الصحة؛
- السيد يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيدة سامية موالفي، وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد هشام سفيان صلواتشي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيد ياسين المهدي وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد الوزير الأول المحترم، كما أرحب بالسيدتين والسادة أعضاء الحكومة وأرحب أيضا بالطاقم المرافق لهم، أرحب أيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين وأرحب بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا الصباح مواصلة المناقشة العامة لبيان السياسة العامة للحكومة؛ ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد يوسف رضا بن هدية، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف رضا بن هدية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني ويسعدني أن أقف اليوم أمامكم في رحاب مجلس الأمة والمشاركة مع زميلاتي وزملائي، لمناقشة وإثراء

أهم المحاور الرئيسية، التي رأيناها في بيان السياسة العامة للحكومة.

سيدي الوزير الأول،

إننا نبارك ونثمن عاليا محتوى بيان السياسة العامة للحكومة، حيث جاء متوازنا وملما بكل المحاور الأساسية للدولة، وأود أن أقف عند الجانب الاقتصادي، حيث نلمس بوضوح رغبة الدولة في التوجه نحو بناء اقتصاد منتج وليس ريعيا، وهو ما تعكسه لغة الأرقام، حيث باتت بلادنا ولله الحمد، تحقق نموا معتبرا حسبما صرح به الخبراء في العالم أيضا، وهو ما جعلنا نتنفس الصعداء.

كما أغتنم الفرصة لتقديم جزيل الشكر والعرفان للسلطات المحلية والمنتخبة لولاية تقرت، على المجهودات المبذولة.

سيدي الوزير الأول المحترم،

بما أن التوظيف للولاية الجديدة المستحدثة خصصت لها مناصب مالية معتبرة، فحبذا السيد الوزير الأول، أن تمنح الأولوية في هذه المناصب لفئة الشباب المنتهية أو ما يعرف بعقود ما قبل التشغيل 2019، كمخطط توظيفي استعجالي وطني، إن جازت العبارة، فمن غير المعقول أن يبقى هؤلاء الشباب في هاته الوضعية التي يعيشونها فمن بينهم إطارات كفأة.

سيدي الوزير الأول،

نطالب بمراجعة سياسة التوظيف على مستوى الشركات البترولية، بما يسمح بمزيد من الوضوح والشفافية، ونطالب سيادتكم – بإلحاح – بضرورة رفع التجميد الكلي عن مدينة حاسي مسعود، مدينة الخيرات، لا يعقل سيدي الوزير الأول، أن يكون هذا هو الواقع الفعلي المفروض على هاته المدينة لأكثر من 18 سنة، بما انعكس سلبا على حياة المواطنين.

النقطة الثالثة، سيدي الوزير المحترم، وتتعلق ببنك الإسكان الذي يعول عليه المواطنون من الطبقات الهشة ومناطق الظل، خاصة المدن الداخلية والأرياف، والمستفيدون من التسجيلات الاجتماعية.

رابعا وأخيرا سيدي الوزير الأول، بالنسبة للمؤسسات الخاصة التي تعثرت جراء جائحة الكورونا، نأمل أن تحظى بمخطط استعجالي لإنقاذها من الغلق كما فعلت معظم الدول.

شكرا على الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار. **(تصفيق).**

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف رضا بن هدية، قلل ودلل، بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول المحترم،

الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بالشكر للسيد الوزير الأول، على تقديمه لبيان الساسة العامة للحكومة؛ وهي بلا شك فرصة للاطلاع على حصيلة نشاط حكومتنا، لتدعيم المكتسبات وتوجيه الملاحظات وطرح التساؤلات حول انشغالات المواطنين؛ إذ يعد ذلك جزءا هاما من مهام البرلماني، لغرض المساهمة في تجاوز عثرات بعض القطاعات الوزارية، والمساعدة في اقتراح الحلول؛ وهذا من صميم التكامل بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية، وبالرغم مما تحقق في هذا المجال، إلا أن هناك العديد من النقائص وجب تجاوزها.

وفي هذا الصدد، لايسعنا إلا أن نثمن مضمون هذا البيان ذلك لتعزيز دولة القانون، وتجسيد الحوكمة، والإنعاش والتجديد الاقتصاديين، وتعزيز الرصيد البشري، وتحسين الحماية الاجتماعية، والارتقاء بأداء السياسة الخارجية، وتعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، كما أنه من المفيد أن نشيد بما شهده قطاع العدالة من عصرنة وتجسيد ما حملته التعديلات الدستورية الأخيرة في مجال المؤسسات الدستورية، دون إغفال التقدم الحاصل في مجال عصرنة الإدارة العمومية وتحسين الخدمات، الذي يبقى بحاجة إلى جهد أكبر مستوى الطموحات المرجوة، أما في مجال الإنعاش الاقتصادي، نثمن توجه الدولة في تطوير

القطاعات الاستراتيجية، آملين أن يكون قانون الاستثمار الجديد دعامة فعلية لإحداث حركية اقتصادية، تفضي إلى تنويع الاقتصاد، وتحقيق الأمن الغذائي، وترقية الصادرات، وتوفير مناصب الشغل، واستيعاب التكنولوجيا، من خلال استثمارات وطنية وأجنبية جادة، متوازنة ومنصفة، في كافة مناطق الوطن، ضمن رؤية تنموية شاملة ومستدامة.

أما ضمن المحور المتعلق بتعزيز الرصيد البشري، وما ينطوي عليه من جودة الحياة، فإننا بحاجة لوقفة تقييم وتقويم لتحسين البرامج التعليمية على جميع المستويات من التحضيري إلى الجامعي من أجل بلوغ تكوين نوعي، يمكن أبناءنا من مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي، مؤكدا على عدم التسرع في بعض القرارات المتعلقة بالتعليم العالي، مع إعطاء الأهمية القصوى في تجسيد آليات تمكن من أن يذهب الدعم لمستحقيه.

في مجال السياسة الخارجية، نثمن المواقف الثابتة للجزائر تجاه القضايا الإقليمية والدولية، خاصة القضيتين: الصحراوية والفلسطينية، داعين إلى التركيز على العالم العربي وإفريقيا في المجالين السياسي والاقتصادي، مثمنين في هذا الصدد استضافة الجزائر للقمة العربية، وجعل القضية الفلسطينية محورا لهذه القمة؛ كما نثمن ما تقوم به الجزائر في سبيل بلوغ مصالحة وطنية بين مختلف الفصائل الفلسطينية، الذين سيلتقون اليوم إن شاء الله.

أما في مجال تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، فإننا نفتخر بالتطور الحاصل في هذا المجال، مشيدين بالجهود التي تبذلها الدولة في تحسين قدرات جيشنا الباسل، وبلوغ الاحترافية، داعين إلى تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية لغرض التطوير المستمر لصناعتنا العسكرية، مع أهمية تكثيف التعاون، لغرض تعزيز مكاسبنا من التحالفات الدولية والإقليمية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

وإني إذ أجدد تثمين هذه الحصيلة، داعيا الحكومة إلى المضي قدما في تدارك النقائص التي تشهدها بعض القطاعات الوزارية، من خلال عمليات تقييم موضوعية تؤخذ فيها ملاحظات وتدخلات البرلمانيين المكانة اللائقة، راجيا منكم، معالي الوزير الأول المحترم، ضرورة حث قطاعاتكم الوزارية على المرونة في استقبال أعضاء البرلمان لنقل انشغالات المواطنين والتفاعل الإيجابي معها.

وفي جانب آخر، يؤسفني أن أعيد طرح موضوع طالما طرحته في هذه القاعة، ويتعلق الأمر بمشروع المستشفى الجامعي بورقلة الذي لم تنطلق عملية إنجازه بعد مرور حوالي عشر سنوات من تسجيله والمصادقة على الغلاف المالي المخصص له ضمن قانون المالية لسنة 2019، آملين أن تتكفل إحدى المؤسسات العمومية الكبرى بإنجازه بعد أن تم إلغاء الصفقة، راجين منكم، معالي الوزير الأول المحترم، القيام بأنفسكم بوضع حجر الأساس لهذا المشروع الذي يعلق عليه مواطنو ورقلة آمالا كبيرة لتحسين قطاع الصحة بالمنطقة.

وفي قطاع النقل، وبالضبط في مجال السكك الحديدية أعيد التساؤل حول التأخير الكبير في إنجاز الخط بين توقرت وحاسي مسعود؟ وأين وصل مشروع حاسي مسعود ـ ورقلة، غرداية ـ الأغواط؟ وأين وصلت مشاريع تكملة خط التراموي بورقلة؟ كما أشير إلى نقص الرحلات الجوية بين ورقلة والمدن الشمالية، وكذا الجنوبية وخاصة تمنراست وإليزي وجانت وأدرار... دون أن ننسى تردي مستوى خدمات الخطوط الجوية الجزائرية، حتى ماء الشرب – معالي الوزير الأول – فقدناه على مستوى رحلاتها الداخلية.

وفي مجال التشغيل، وبالرغم من المجهودات التي تبذلها الوزارة مع السيد والي ولاية ورقلة، إلا أن المشكل لم يجد الحل المناسب في ظل نقص مؤسسات اقتصادية توفر مناصب شغل لشباب الولاية، وتجاهل أغلبية مدراء المؤسسات البترولية لقوانين الجمهورية.

وفي النهاية، لايسعني إلا أن أكرر شكري للحكومة على سعيها الدؤوب لمعالجة المشكلات اليومية للمواطنين، وأن أنوه بالجهود المبذولة من قبل السيد رئيس الجمهورية، في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، راجيا له التوفيق في بلوغ طموحات الشعب الجزائري وبلوغ مستقبل زاهر من خلال تنمية فعلية شاملة، بالتركيز على قيمة العمل، وتقويم السلوكات الهدامة في مجال الإدارة وفي مجال الاستهلاك والتهريب، وغرس الروح الوطنية والقيم الأخلاقية في نفوس أبنائنا للحفاظ على مقدرات وطننا المفدى والوصول به إلى مصاف الدول المتطورة، مختتما مداخلتي هذه بقوله تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم، شاكرا

لكم كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الآن الكلمة للسيد عبد الجليل بن جراد، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الجليل بن جراد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

سيدي الوزير الأول المحترم،

سيداتي، سادتي الوزراء أعضاء الحكومة، المحترمين،

السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

أسرة الإعلام،

إطارات المجلس،

السلام عليكم.

أولا، سيدي الوزير الأول، نثمن الثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم، لما قدمتموه وما تقدمونه، رفقة طاقمكم الموقر، والدليل إبقاؤكم على رأس الحكومة لإتمام برنامجكم.

في البداية، أشكر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على التقسيم الإداري الجديد، الذي ترتب عنه إنشاء 10 ولايات جديدة، كلها في المناطق الداخلية البعيدة التي كانت تعاني الإقصاء والتهميش، ولولا هذا التقسيم المبارك لما كان لنا الشرف، نحن وزملاؤنا أن نكون برفقة سيادتكم في هذا الصرح الموقر، إلا أننا نلتمس من حضرتكم إعطاء أهمية خاصة لهاته الولايات الفتية والتي مازالت تعاني الكثير، حيث تفتقر للبنى التحتية، فمثلا ولايتنا بني عباس تفتقر لبنايات عمومية ما تعذر على السلطات المحلية تخصيص مقرات للإدارت العمومية التابعة للدولة ومنها مقر يليق ببنك الجزائر مثلا وغيرها من الإدارات، ورغم ذلك فالسيد الوالي مشكور على المجهودات المبذولة من طرفه رغم الإمكانيات الشحيحة التي بين يديه.

سيدي الوزير الأول،

إن دائرة تابلبالة المحاذية لحدود ولاية تندوف تبعد عن مقر الولاية بأكثر من 450كلم، مما يضطر مواطنيها خلال تتقلهم إلى عاصمة الولاية إلى التنقل مرورا بولاية أخرى مجاورة وهي بشار، في حين أن هناك طريقا مختصرا، لا يتعدى 190كلم، ينتظر منكم إشارة الانطلاق مع العلم أن الدراسة جاهزة، لعلم سيادتكم، سيدي الوزير، أن مقر ولاية بني عباس، يبعد عن العاصمة بأكثر من 1245كلم، ولها حدود مع 3 ولايات جنوبية تابعة كلها للجنوب الكبير، وهي تندوف، تيمون وأدرار، ولم يبق سوى إدراج ولاية بني عباس أيضا في الجنوب الكبير، لافتقارها كذلك إلى مطار رغم بعدها عن مطارات الولاية المجاورة بأكثر من 300كلم، من هذا المنبر الموقر، نوجه نداء إلى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لإدراج ولاية بني عباس مع جيرانها في الجنوب الكبير، ومواطنو بني عباس كلهم أمل في قرارات سيادة الرئيس.

من خلال بيان السياسة العامة للحكومة، الذي هو بين أيدينا، تبين لنا جليا مدى الإنجاز الكبير المحقق خلال العامين الماضيين، بفضل مجهوداتكم الجبارة كما هو ظاهر في الأرقام المعلنة في بيانكم، والتي تبعث على التفاؤل، خصوصا ماتم إنجازه في مجال تطوير الصناعات الاستراتيجية من الحبوب والخضر واللحوم وغيرها.

في مجال الصناعة الصيدلانية، حققتم إنجازا عظيما بالزيادة في إنتاج الأدوية وتقليص الاستيراد وكذا توفير العملة الصعبة، إلا أننا سجلنا وجود بعض الشباب الطموح ممّن له الخبرة والرغبة في الولوج إلى عالم الصناعة الصيدلانية، وينتظر من الجهة الوصية رفع العراقيل وإيجاد الصيغ القانونية لاستخراج وإنتاج الأدوية.

في مجال الصحة العمومية، فإن مواطني بني عباس، يعانون في صمت من تردي الخدمات الصحية، بسبب غياب تام للأطباء الاختصاصيين بحجة عدم وجود امتيازات للجنوب الكبير وكذا غياب مطار بالولاية، فهم بذلك يفضلون العمل بالولايات المجاورة، مما يجبر مرضانا على التنقل إلى العاصمة وغيرها في أغلب الحالات وهذا ما أثقل كاهل المواطنين واستنزف جيوبهم، وبهذه المناسبة، أوجه شكري لمديري مستشفيات العاصمة وبعض الأطباء على مساعدتهم في قبول مرضى الجنوب والتكفل بهم.

في مجال استغلال المناجم فإن ولايتنا تزخر بالعديد من المناجم لكنها غير مستغلة عدا منجم واحد وهو منجم السيراميك بقرية «لوقارتا» ولكن استغلاله غير مفيد للبلاد ولا لمواطني المنطقة، حيث يتم استخراج المادة الأولية وتحويلها بالشاحنات إلى مصانع الجنوب، في حين كان يجب

إنشاء مصنع للسيراميك بجانب المنجم، وهذا ما نطالب به خصوصا وأن العديد من المستثمرين الخواص لهم الرغبة في استغلال المنجم.

في مجال الطاقة، فإنني أضم صوتي إلى أصوات زملائي، ممن نادوا وطالبوا سيادتكم التدخل لوقف التشغيل الهمجي ببعض مديريات سوناطراك بالجنوب، وكذلك عمليات انتقال مئات العمال من خارج المنطقة وحرمان أبناء جنوبنا الكبير من التشغيل، ناهيك عن عمليات التهميش والإقصاء التي يقوم بها بعض المديرين الفاسدين ضد العمال النزهاء وكذا إبرام صفقات خارج الإطار القانوني والذي أصبح ظاهرا للعيان في بعض المجمعات البترولية في الجنوب الغربي، كالذي يحدث حاليا بمجمع «رڤان غاز» علما أن جمعيات المجتمع المدني قد طالبت من قبل فتح تحقيق بواسطة لجنة مستقلة، في بعض التصرفات اللامسؤولة، لبعض مسؤولي هذه الشركة، ومازال الطلب يراوح مكانه، نأمل من معاليكم أن تشكل هذه اللجنة وتقوم بعملها في أقرب الأوقات إن شاء الله، لعلمكم لأنكم أيضا ومنذ تنصيبنا في المجلس طالبنا عدة مرات، نحن وبعض زملائنا اللقاء بالسيد وزير الطاقة، وكذا الرئيس المدير العام، لكن لحد اليوم لم نتلق الرد وهنا يبقى السؤال مطروحا وعلامة استفهام؟!

بهذه المناسبة، أغتنم الفرصة أن أضم صوتي لصوت زملائي ونذكر بفئة من الشباب عملت لسنين طويلة بالإدارة الجزائرية وبالضبط وزارة التضامن ضمن عقود منتهية، وهم يرجون من سيادتكم أخذ هذه الفئة بعين الاعتبار.

في الأخير، نشكر سيادتكم على المجهودات الجبارة التي تبذلونها، سيادة الوزير الأول، أنتم وطاقمكم الحكومي الموقر، شكرا لحسن إصغائكم، أعانكم الله لما فيه الخير للبلاد والعباد، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر والسلام عليكم.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الجليل بن جراد؛ الكلمة الآن للسيد المجاهد حمة شوشان، فليتفضل مشكورا.

السيد حمة شوشان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،

إسمحوا لي في البداية أن أشكر السيد الوزير الأول، على عرضه الوافي عما أنجزته الحكومة في إطار تطبيق مخطط العمل الناجم عن برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

يجب أن نعترف أن أمورا إيجابية كثيرة جاء بها بيان السياسة العامة، مما يدعو للتفاؤل والتغلب على الأمور السلبية شيئا فشيئا، وذلك في الكثير من القطاعات التي تعرف نقصا في التسيير ومظاهر التسيب، وذلك رغم الدعم الملفت للانتباه الذي يقدمه السيد رئيس الجمهورية، فيما يخص توفير الموارد المالية الضرورية لكل قطاع قصد النهوض به، والتعليمات الصارمة التي ما فتئ يسديها للحكومة من أجل الإسراع في معالجة النقائص والاهتمام بحل مشاكل المواطن وهي كثيرة ومتنوعة.

والكل يعلم أن القطاعات التي تحتاج للتنظيم والتكفل بها بجدية هي عديدة ومتنوعة، وكلها تستدعي الاستعجال وتحتاج موارد مالية كبيرة، ولكن المعروف أن بناء وتطور بلد كبلدنا لا يتم بين عشية وضحاها، لذا يتوجب على أولياء الأمر اختيار القطاعات التي تكون على رأس الأولويات مثل التربية والتعليم والصحة والأمن والعدالة، والتركيز عليها لتكون القاطرة التي تجر القطاعات الأخرى، بتخصيص كل الظروف والشروط الملائمة لنهوضها من موارد بشرية كفأة وموارد مالية كافية لضمان حسن سيرها ونتائجها.

وأنا متيقن ألّا أحد سيقف ضد هذا الاختيار عندما يقتنع الجميع بأن هذه الأولوية أعطيت من أجل صحتهم وصحة أبنائهم وتربيتهم وأمنهم وسلامتهم، بوجود عدالة تحمي وتصون كرامة وحقوق الجميع.

وهنا يجدر القول بأن تحديد هذا الإجراء ومتابعته ميدانيا يجب أن يعود إلى هيئة وطنية للتخطيط، تنشأ خصيصا لهذا الغرض وتكون تابعة مباشرة للسلطات العليا.

وفي الختام، لا يفوتني أن أسدي الشكر الجزيل للطاقم الحكومي وإطاراته وعماله، الذين يكدون في الخفاء والعلن،

حاثا إياهم على المزيد من بذل الجهود لتكون الجزائر دائما عالية يضرب بها المثل لا في عدد شهدائها وثورتها فقط، بل أيضا في نسبة نموها وتطورها واستقرارها، وبذلك تبقى رايتها شامخة إلى الأبد.

وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمة شوشان؛ الكلمة الآن للسيد العربي قريتلي، فليتفضل مشكورا.

السيد العربي قريتلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير الأول،

نظرا لارتفاع عدد حوادث المرور المميتة، يشهد الطريق الوطني الرابط بين ولايتي بشار وتندوف وولايتي بشار وأدرار، بالأخص، المقطع الرابط بين ولاية بشار ودائرة العبادلة.

السيد الوزير الأول،

نطالب بطريق مزدوج لتخفيف حركة المرور، نعرف، سيدي الوزير، بأن هذه الطريق بين بشار وتندوف خلال السنوات الأخيرة شهدت حوادث مرور قاتلة وبعدد كبير، لهذا نطالب، سيدي الوزير، بطريق مزدوج، خاصة في مقطع الطريق الرابط بين ولاية بشار ودائرة العبادلة.

سيدي الوزير الأول،

نعلم بأن السادة الأعضاء الذين مروا بمجلس الأمة وانتهت عهدتهم، ثلاثة منهم طرحوا هذا المشكل والمشكل مازال قائما، والمسافة ليست بالكبيرة فهناك 92كلم فقط، ونعلم بأن الطريق ما بين بشار والعبادلة لن يكلف الدولة الكثير، هناك واد واحد على هذه الطريق الذي يتطلب أشغالا وباقي المسافة (92كلم) ستمشي فيها كما تشاء، أنا لا أعلم لماذا هذا المقطع لم يؤخذ بعين الاعتبار؟!

سيدي الوزير الأول،

نظرا للجفاف الذي ضرب سهل العبادلة منذ أكثر من 9 سنوات، والذي ألحق أضرارًا جسيمة بألف ومئتي فلاح، سيدي الوزير، نطالب بتعويض هؤلاء الفلاحين، هذه الفئة التي تعاني معاناة كبيرة، ولا يعلم بمعاناتها إلا الله عز وجل، فالله وحده الذي يعلم بمعاناتها، فمن كان يكسب بقرة فقد باعها ومن يملك معزاة فقد باعها.. اليوم هم يفكرون في عرض عتادهم الفلاحي الذي يعملون به للبيع...

وبهذا نقول بأن سهل العبادلة وفلاحيها قد انتهوا «للدوام».

سيدي الوزير الأول،

إذا كان فيه صندوق للكوارث فارحموا هؤلاء الناس، إرحموهم لوجه الله، نحن نشاهد هذه الفئة، ينقصهم فقط التسول ليقوموا به... سيدي الوزير، 9 سنوات من الجفاف وأنتم أدرى بهذا، لأن 9 سنوات لا يقولها إلا الفم، فالناس تعاني...

السيد الوزير الأول،

نظرا لعدد السكان الذين يبلغ عددهم 60000 نسمة، في بشار الجديدة و50000 أنسمة في الدبدابة، من أصل ما يفوق 250000 نسمة في بلدية بشار، واللتان لا تزالان فروع بلديات منذ الاستقلال مما يؤثر سلبا على الساكنة في مجال التنمية، لذا نطالب بترقيتهما إلى بلديات كاملة الصلاحيات، ونعرف أن ولاية بشار، منذ 38 سنة، منذ سنة 1984 إلى يومنا هذا لم تعرف التقسيم الإداري، منذ 38 سنة إلى يومنا هذا... بالنسبة إلى البلديات والدوائر نطالب بتقسيم إداري جديد لعل وعسى هذه الساكنة التي بها 60000 نسمة ببشار الجديدة وما يفوق 40000 نسمة بالدبدابة، أما بالنسبة لرئيس البلدية الذي يأتي إلى بلدية بشار لا يستطيع أن يقوم بواجبه لأن التعداد كبير، أكثر من 250000 نسمة، لا يستطيع تسييرها رئيس بلدية واحد، كلهم ممن سبقوا ومن هم حاليا ومن سيلحقهم، إذا لم تسو وضعية فروع البلدية المذكورة، سيدي الوزير.

السيد الوزير الأول،

بالنسبة للصحة، إن مشاكل الصحة بولاية بشار متراكمة وسببها التعيينات العشوائية من طرف مدير الموارد البشرية بوزارة الصحة، فكيف سيدي الوزير، يستقيم الظل والعود أعوج؟! هذا المدير قدمت فيه عريضة من طرف 23 عضوا

في مجلس الأمة، لكنه مازال في منصبه ولم يستطع أحد تحريكه، والله لا أدري لماذا؟! والمشاكل التي يعيشها قطاع الصحة في بشار، لن أقول مدير الصحة الحالي، بل أقول مدراء المستشفيات في ولاية بشار، لهذا أطلب من السيد الوزير الأول، إعطاءنا فرصة واستقبالنا في مكتبه حتى نوضح له ونقدم له الأدلة الملموسة، فنحن «قادرين على شقانا» وعارفون لما نقوله.. بالنسبة للصحة في بشار، كانت لي فرصة أنا والسيد العضو غازي جابري، ولاية وهران، عند عائلة كاملة...

السيد الرئيس: شكرا... مازال لديك ما تقوله...؟!

السيد العربي قريتلي: سيدي الرئيس، دقيقة فقط... كانت لنا فرصة، عندما نقلوا عائلة محروقة على جناح السرعة من بشار إلى مدينة وهران، في مستشفى أول نوفمبر، والله العلي العظيم، إنه لكارثة، لكارثة، لكارثة... يشهد عليها الله عز وجل، الناس تفترش الأروقة، ومن المرضى من ليس له أقارب في وهران يجلب له مروحة لتبريد المرضى...

سيدي الرئيس آخر المداخلة...

نطلب من السيد الوزير تزويد ماء أو سرير.. بثلاثة آبار، خشية الوقوع في مشكل بأحد المنابع ويصبح المشكل أكبر...

السيد الرئيس: شكرا للسيد العربي قريتلي؛ الآن الكلمة للسيد أحمد بناي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بناي: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

يشكل بيان السياسة العامة للحكومة عرض حصيلة لنشاط الحكومة خلال السنة المنقضية، بما لها وما عليها، بما تحقق وبما هو قيد الإنجاز.

صحيح أن الحكومة ربما لم تستطع تنفيذ كل ما جاء في مخطط عملها، لكنها قامت بجهود كبيرة وفي مختلف المجالات، وينبغي تقدير هذه المجهودات وتشجيع الحكومة على المضي قدما، وبكل عزيمة من أجل تجسيد جميع الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في برنامجه الانتخابي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الجزائر مقبلة في غضون الأيام المقبلة على إجراء الانتخابات المحلية الجزئية، ومن خلال هذا المنبر المحترم، نرجو من الناخبين المعنيين بالأمر المشاركة في هذا الاستحقاق الهام لما له من صلة وطيدة ومباشرة بحياتهم اليومية، إن هذه الانتخابات ستمكننا من إكمال النصاب المؤسساتي في الجزائر الجديدة، لنمر عبرها نحو تدعيم التنمية الاقتصادية.

لقد شكل ملف الاستثمار أبرز أولويات البرنامج الاقتصادي لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي أكد أن سنة 2022 ستكون سنة اقتصادية بامتياز، مشددا على ضرورة توفير مناخ يفضي إلى تنمية الإمكانيات الوطنية وإعادة بعث الاستثمارات المجمدة التي ظلت حبيسة الأدراج طيلة سنوات لأسباب بيروقراطية، فجاء قانون الاستثمار الجديد الذي تمت المصادقة عليه شهر جويلية الماضي، بما حمله من تدابير وأحكام، جاء من أجل تكريس مبادئ حرية الاستثمار، الشفافية والمساواة، إعادة تنظيم الإطار المؤسساتي المتعلق بالاستثمار ومحاربة البيروقراطية، من خلال تحسين مناخ الأعمال وتوفير الظروف المناسبة لتحرير روح المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني ضمن رؤية شاملة مستقرة، والحمد لله مع صدور النصوص التطبيقية التي توضح أحكام هذا القانون، ستلج الجزائر عهدا اقتصاديا جديدا سيلمسه المواطنات والمواطنين في الميدان، والمقام هاهنا يحتم علي التنويه والإشادة بالقرارات ذات الطابع الاجتماعي المتخذة من قبل السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بمنحة البطالة وزيادة الأجور، وهي القرارات التي يستقيها السيد رئيس الجمهورية، من خلال تأصيل الطابع الاجتماعي للدولة، من مبادئ ومقاصد بيان أول نوفمبر 1954 الخالد.

أما فيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية، فإن إدراج مادة اللغة الإنجليزية في الطور الابتدائي، يعد بمثابة تصويب البوصلة التي كانت تحكم القطاع منذ الاستقلال، وهي خطوة تحسب للسيد الرئيس ولحكومة السيد أيمن بن عبد الرحمان، خطوة نثني عليها ونثمنها كثيرا، ثم إن التجسيد

السريع للقرارات التاريخية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، من طرف وزير التربية الوطنية، بالإعلان عن تنظيم مسابقة وطنية لتوظيف أساتذة تعهد لهم مهمة تدريس هاته المادة الحيوية، ينم عن الأولوية والرعاية التي أضفاها السيد الرئيس على إصلاح المنظومة التربوية.

هذه القرارات وكما تعلمون أحدثت صدى إيجابيا لدى غالبية الشعب الجزائري، وزادته اعتزازا وثقة بمؤسسات بلاده وباستقلالية قراره الوطني.

أما فيما يتعلق بقطاع الفلاحة، فإن القرارات الأخيرة التي تمخضت عن اجتماع مجلس الوزراء، ليوم الأحد 02 أكتوبر 2022، من شأنها أن تكون متنفسا كبيرا للفلاحين، وتعطي دفعة قوية لهم وللقطاع، ومن ثم ارتفاع مردودية المحاصيل الزراعية.

ومن هذا المنبر نثمن ونشيد بهذه القرارات الشجاعة ذات البعد الاقتصادي، التي تصب في مصلحة منتسبي القطاع وفي مصلحة المواطنين على حد سواء، كما تصب في اتجاه تحسين الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

لا تخلو أي مناسبة أو حدث دون أن يغتنمها السيد رئيس الجمهورية، ليثبت مدى حرصه والتزامه بالاستجابة إلى تطلعات المواطنات والمواطنين على الرغم من الظروف الصعبة التي مست دول العالم كافة جراء جائحة كورونا، وما خلفته من ارتفاع في تكاليف الشحن الدولي بأضعاف مضاعفة، ناهيك عن ندرة وتذبذب بعض المواد الأولية، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار والتقلبات الأمنية التي عرفها العالم على أكثر من صعيد، وهي تداعيات وخيمة عطلت اقتصاد دول عدة، وفي الجزائر وعلى الرغم من هذه التداعيات لم تتوان الحكومة، وبتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية، في اتخاذ جملة من القرارات والإجراءات التي تخفف الغبن الذي مس المواطنين وهيأ لإجراءات تحسب للسلطات العمومية.

وعلى الصعيد الخارجي، وفي إطار عمل نشيط واستباقي، عززت الجزائر علاقاتها مع إفريقيا والعالم العربي، وطورت دبلوماسيتها...

(الاقتصادية لوضعها في خدمة الإقلاع الاقتصادي، إذ يحرص جاهدا رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ وصوله إلى سدة الحكم على استعادة مكانة الجزائر دوليا، وهو ما عكسته الحركة السياسية الخارجية مرورا بأداء دور الوساطة، ولاسيما سنة 2021 من خلال إعادة انتشارها على المستويين الإفريقي والعربي، وتعزيز دورها في المساهمة في حل الأزمات، لاسيما في ليبيا ومالي، وصولا إلى القمة العربية التي ستحتضنها الجزائر يومي الفاتح والثاني من نوفمبر المقبل.

وسجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورها بشأن الأزمات الإقليمية وما تعيشه دول الساحل، وجددت مواقفها الداعمة للمقاربات السليمة في حل الأزمات التي تعيشها دول الجوار، وفقا لمقاربات الشرعية الدولية وما تنص عليه اللوائح الأممية، كما جددت الجزائر وفي كل مرة موقفها الداعم والثابت للقضية الصحراوية، وكذا دعمها المطلق وغير المشروع للقضية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، نشيد بالعودة القوية للدبلوماسية الجزائرية إلى الساحة الدولية، وهو ما عكسته مواقفها بخصوص الملف الليبي، أين جددت الدبلوماسية الجزائرية مرارا موقفها المؤيد للتسوية السياسية للأزمة في هذا البلد الجار، من خلال الحوار الليبي ـ الليبي ورفضها أي تدخل أجنبي، بالإضافة إلى دورها الرائد في الوساطة الدولية التي لم تتوقف أبدا عن الدعوة إلى تسريع تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر بهدف تحقيق الاستقرار المستدام في البلاد..

إن عودة حركية الدبلوماسية الجزائرية، مرده الألمعية السياسية والجرأة التي أبداها السيد الرئيس في تصويب بوصلة الدبلوماسية الوطنية، والإصداح بإسماع صوتها، وعليه، قد نؤكد النجاح الباهر للجزائر في القمة العربية، التي ستكون ناجحة وسبتقى في سجل التاريخ العربي بالنظر للجهود الجبارة التي يبذلها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والسيد وزير الخارجية.

وفي مجال السياسة الخارجية دائما، تشهد الجزائر اليوم حدثا تاريخيا استثنائيا انتظره الشارع الفلسطيني وكل الجماهير العربية والإسلامية.. حدث سيخلد في السجل المشرّف والزاخر للدبلوماسية الجزائرية العريقة.. حيث من المرتقب أن يتم اليوم الخميس، التوقيع على إعلان الجزائر من أجل تحقيق الوحدة ولم الشمل بين الفصائل الفلسطينية.. على أمل أن يكون هذا الميثاق لطي صفحة الانقسام إلى الأبد.. إن هذا الحدث وإذ يُحسب بكل تأكيد للجزائر، فإنه يحسب للمساعي الحثيثة الشخصية للسيد

رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي لطالما أكد على الأهمية التي تكتسيها القضية الفلسطينية في الوجدان الجزائري.. وهو يكرس بذلك أن الجزائر دائما كانت وستظل إلى الأبد مناصرة للقضية الفلسطينية، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله).

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بناي؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين تاج، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين تاج: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السيد الرئيس،

إن تقديم بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان هو التزام حكومي وإجراء دستوري يكرس الخطوات الأولى لبناء أركان الجزائر الجديدة، طبقا لأحكام المادة 111 من دستور الفاتح نوفمبر 2020.

ومن هذا المنطلق، فإنني أثمن التزام الحكومة في تجسيد هذا الإجراء الدستوري، الذي يعتبر لبنة من لبنات البناء المؤسساتي في دولة الحق والقانون.

يقتضي جدول أعمال جلستنا – اليوم – مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، عملا بمقتضيات أحكام الدستور، وهذا من أجل تسليط الضوء على الحصيلة المرحلية لنشاطات مختلف الدوائر الوزارية، على إثر مصادقة البرلمان على مخطط عمل الحكومة في شهر سبتمبر 2021، والذي يندرج ضمن استمرارية تجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاجتماعية، التي باشرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، غداة انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية.

ولن أخوض، في هذا المقام، في تقديم تعليقات على مختلف المحاور التي أتى بها بيان السياسة العامة للحكومة، بل أكتفي بالتنويه بالخطوات الإيجابية والكبيرة التي قطعها اقتصادنا منذ سنة 2020، وخير دليل على ذلك تقدمه لنا مؤشرات الاقتصادي الكلي، والتي تعتبر – كما تعلمون – المرجعية في تقدير متانة أي اقتصاد في العالم.

وتبقى أهم هاته المؤشرات هو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات خلال السبعة أشهر الأولى لسنة 2022، يقدر بـ 8.89 مليار دولار، وفائض في الميزان التجاري يقدر بـ 1.6 مليار دولار، بحيث يعكس هذا الأخير – بالدرجة الأولى – ارتفاع الصادرات خارج المحروقات إلى 3.91 مليار دولار أمريكي، وهو ما كان يعتبر سابقا ضربا من ضروب الخيال! ناهيك عن تقليص فاتورة الاستيراد (المزيف) من 60 إلى 30 مليار دولار أمريكي، في إطار سياسة الدولة الرامية إلى التحكم في تدفقات التجارة الخارجية وترشيدها حفاظا على احتياطي الصرف.

وهو ما حدا بصندوق النقد الدولي، في تقرير له حول آفاق الاقتصاد العالمي، إلى مراجعة توقعاته بشأن نمو الاقتصاد الجزائري، بمقدار 0.5 نقطة مقارنة مع تقريره السابق، وتحقيق نسبة نمو قدرت بـ 4.7 في سنة 2021.

وقد تم هذا المجهود في ظل الهزات التي طالت الاقتصاد العالمي، جراء تفشي جائحة كوفيد 19 وما أفرزته من صدمات أدت إلى كساد غير مسبوق، وما تبعه من التهاب في أسعار الطاقة والمواد الأولية والمنتجات الغذائية، وشهدت معظم دول العالم مستويات تضخم لم تعرفها منذ 40 سنة.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه النتائج لم تأت من العدم، بل هي خلاصة لعمل جبار وحثيث، تم تحت توجيهات ومتابعة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بدءا من مخرجات «الندوة الوطنية حول الإنعاش الصناعي»، المنعقدة في ديسمبر سنة 2021، والتي أرست رؤية استراتيجية للقطاع الصناعي، المعول عليه لإنعاش وتنشيط الاقتصاد الوطني بفضل تظافر كافة جهود الفاعلين في الميدان، ووصولا إلى المصادقة على قانون ترقية الاستثمار الجديد، والذي يشكل – في حد ذاته – برنامجا شاملا من أجل رفع العراقيل عن الفعل الاستثماري، من خلال جملة من التدابير العملية الذي آتى بها.

وقد سبق إصدار نص هذا القانون اتخاذ قرارات حاسمة، من طرف السيد رئيس الجمهورية، من أجل رفع العراقيل البيروقراطية عن المئات من المشاريع الاستثمارية العالقة، منذ سنوات، كما تشهد عليه الحصائل الدورية المعلن عنها في عديد مناسبات.

وقد شكلت هاته القرارات، بلا أدنى شك، رسالة

قوية نحو أوساط المال والأعمال؛ مفادها أن الممارسات السابقة قد ولت بلا رجعة، وأن الدولة الجزائرية عازمة على مرافقة كل من يريد ولوج السوق الجزائرية والاستفادة من المؤهلات الكبيرة التي تزخر بها بلادنا في مجال الاستثمار، وهذا في كنف إطار قانون محفز ومستقر.

في الأخير، فإنني أعرب عن ارتياحنا وتفاؤلنا لمضمون ما جاء في هذه الوثيقة من إنجازات مشهودة، والتي تحققت بفضل توجيهات وتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، آملين أن تكون هذه النتائج الإيجابية والميدانية بمثابة الانطلاقة الفعلية لإنجاح مسار بناء الجزائر الجديدة، التي رسم معالمها السيد رئيس الجمهورية...

(وحلم بها شهداؤنا الأبرار.

وفقكم الله سيادة الوزير الأول، ووفقنا جميعا لخدمة الجزائر وشعبها العظيم.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين تاج؛ الكلمة الآن للسيد مهني حدادو، فليتفضل مشكورا.

السيد مهني حدادو:

(كلام باللغة الأمازيغية، ولاية بجاية...)

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء المرافقون له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في البداية، أبدي غيظنا عما يحدث في بلدية تازمالت، بعدما منح المجلس الشعبي لولاية بجاية مالاً لبناء معلم تذكاري، عرفانا لشهداء الربيع الأسود، ولكن الذين أرادوا الفتنة لا يريدون تشييد هذا المعلم!!

نحن، ومن هنا، نقول لهم إننا بجانب سكان تازمالت، والمجلس الشعبي البلدي ورئيسه، وسنكون معهم إلى غاية إنجاز هذا المعلم الذي يعتبر عرفانا لشهداء الربيع الأسود وشهداء الديمقراطية.

تكلمت بثمازيغث التي أدرجت في الدستور كلغة وطنية ورسمية، لكن في الميدان، هي مجرد ذر الغبار في العيون...

ثمازيغث ليست الكسوة التي يشهرونها في التلفزيون بل ثمازيغث هي الأصل، العرق، العلم، التاريخ الحقيقي وجوانبها هذه الثقافات:

تمازيغث المنبثقة من الواقع،

ثمازيغث هي نسيج الوحدة والأخوة،

ثمازيغث لا تفرق.

وإذا عدنا إلى هذا البيان (بيان السياسة العامة) لن نغطي الشمس بالغربال!

الجزائري يحيا في الضيق، يعيش في أزمة ويتكئ على عصا المحنة، ما يزال يبحث عن مصادر الرزق،

الجزائري يعاني من أزمة السكن،

الجزائري يبحث عن مدرسة الحق التي تعلم أولاده وتفهمهم خدمة الصالح العام،

الطرق في الجزائر تؤدي إلى الموت، العيادات الطبية والمستشفيات تخيف المرضى والمعوقين،

مازال الشبان يبحثون عن سبل العمل الذي يليق بهم ويحسون بأن حقوقهم مهضومة، ينوون العيش الكريم كالطبيعة في فصل الربيع، وكان نصيبهم الهجرة غير الشرعية عبر القارب.

وهذا لا يستبدل بتكميم الأفواه أو الفراغ السياسي الذي أعدوه لنا.

التغيير الحقيقي يكون بالانفتاح السياسي الحقيقي، المناضل والصحفي مكانهما ليس السجن ولكن مكانهما في ميدان بناء جزائر حقوق الإنسان والحريات..

إن هذه المناقشة تتزامن مع الاحتفال باليوم الوطني للدبلوماسية الذي يتوافق مع تاريخ انضمام الجزائر إلى الأمم المتحدة، وأود أن أتلو على مسامعكم ملاحظة، وبأسف شديد، أننا مازلنا فيما يسمى بالجزائر الجديدة نتعامل بمنطق الحزب الواحد، نحتفل بهذا اليوم العظيم دون أن نذكر حتى اسم المجاهد الأول، الذي ساهم بإدخال القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة وهو من قام بفتح أول مكتب لجبهة التحرير الوطني سنة 1955 بنيويورك، وهو الزعيم الراحل حسين آيت أحمد، رحمة الله عليه، وربما السيد الرئيس المحترم أعلم أكثر منا بهذا.

وكم كان جميلا أن نتجول في أكبر شوارع العاصمة، عندما احتفلنا بالذكرى الستين لاستقلال بلادنا وتقابلنا صور أبطال ثورتنا المجيدة ولكن لم نر أيضا ولا صورة لهذا

المجاهد الذي كان أحد زعمائها.

فحسين آيت أحمد، رجل دولة عارض السلطة ولكنه بقي وفيا للدولة الوطنية، ولذلك نطلب منكم أن تتعلموا ثقافة الدولة منه ومن الزعماء الذين عاصروه.

ونحن نطلع على بيان السياسة العامة للحكومة وندرس جوانبه من حيث الشكل، المضمون والتوقيت، ويبقى عملا نظريا لا يرقى إلى أن يكون ورقة طريق سياسية تتزود بالآجال والمناهج المرتبطة بالواقع الجزائري وكذلك بآليات المتابعة.

مثلا، فيما يخص ملف الاستثمار، فبعد المناقشة المحدودة والمصادقة على هذا القانون ورغم مقترحات الكثير من الزملاء بإشراك المنتخبين الوطنيين والمحليين في الهياكل واللجان الخاصة فلا نجد أثرا للمنتخب عند صدور المرسوم الرئاسي والمراسيم التنظيمية.

سيدي الوزير الأول،

حان الوقت للكف عن التحايل على صلاحيات المؤسسة التشريعية بهذه النصوص التنظيمية، وبهذا يجب وضع حد للطريقة الاستعراضية لوضع قوانين مصيرية وسيادية، وإلا على الأقل انتظروا اختتام الدورة البرلمانية وقوموا بتمرير كل هذه القوانين بأمرية رئاسية، رغم أن الدستور ألغى هذه الصلاحية إلا في حالات استثنائية.

سيدي الوزير الأول،

صدقوني، أريد أن أتقاسم معكم الأمل عندما تصرحون وتطمئنون الرأي العام بأن كل المؤشرات الاقتصادية إيجابية ولا تدعو إلى القلق، ولكن عندما نلاحظ أنه منذ 2019 لم يقدم ولم يعرض أمام مجلسنا التقرير السنوي للبنك المركزي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، فهذا يدعو إلى القلق والتساؤل عن الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا، نريد منكم جوابا صريحا، لماذا لم يقدم البنك المركزي تقريره السنوي منذ 3 سنوات؟!

فيما يتعلق بالتنمية في الولاية التي أمثلها أطلب من سيادتكم، سيدي الوزير الأول، الإسراع في إنهاء المشاريع الحيوية، مثل منفذ الطريق السيار مشروع القرن، إزدواجية السكة الحديدية، منعرجات خراطة، المنطقة الصناعية بالقصر، محطة تحويل الكهرباء بالشميني في غابة آكفادو، محطة تحلية مياه البحر بتوجة، محطة تصفية المياه بآقبو وسيدي عيش، مستشفى تازمالت ومركز مكافحة السرطان بآميزور.

فرغم إسدائكم لتعليمات بالعمل بالنظام الكلي (H24/8X3) لكن لم تجسد هذه الأوامر على أرض الواقع.

في الأخير، حان الوقت لكي نفهم كلنا جميعا أن الأزمة لا تحل فقط بسن ترسانة من القوانين أو تعديلها،حل الأزمة المتعددة الجوانب يتطلب إرادة وحلولا سياسية شجاعة، وتجاوز الأزمة يتطلب إرساء بناء دولة القانون...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مهني حدادو، ميس نتمورث (ابن البلد).

الآن الكلمة للسيد عبد النور درقيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد النور درقيني: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم، أزول فلاون.

تتزامن مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة مع الذكرى 34 لأحداث 5 أكتوبر 1988، هذه المحطة المفصلية في تاريخ الجزائر والتي مهدت للتعددية السياسية، الإعلامية، النقابية والجمعوية المنتزعة بفضل نضالات وتضحيات الجزائريات والجزائريين على مدار عقود من الزمان، أدعوكم وأدعو نفسي للترحم على أرواح الضحايا الذين سقطوا خلال هذه الأحداث.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول المحترم،

أيها الحضور الكريم،

إنني أذكر هذه التفاصيل التاريخية، لغرض استخلاص العبر والتركيز والتفكير والتدبر والتأمل فيها، حتى لا تتحول فرص التحول الديمقراطي إلى مواعيد ضائعة تهدد الجزائر في وجودها.

لقد شهدت الجزائر ثورة شعبية سلمية كلها أمل في 22 فبراير 2019، ولكن ما نعيشه اليوم يوضح وبشكل جلي أن

الجزائر في طريق مسدود عنوانها الردة عن مكاسب التعددية وأكثر من ذلك وجدنا أنفسنا غارقين في عصر الصفر سياسة، وما لذلك من مخاطر ومايزيد من هذه المخاطر، استفحال الإيديولوجية الأمنية في تسيير الشؤون العامة مع استئصال ثقافة المساءلة، رغم تحذيرات وتنبيهات (FFS) من مخاطر هذه الإيديولوجية منذ 30 سنة خلت.

نقف اليوم كأعضاء من (FFS) لنحذر من استمرار تدهور الحريات ونحمل لكم هذه التساؤلات والمخاوف:

هل هناك نية لمواجهة التحديات المستقبلية بمعزل عن الشعب؟ وهل يمكن بناء الدولة في غياب المجتمع بل وضد المجتمع؟!

إنه مسار مسدود سيعيد إنتاج الفشل، نقولها وبكل وضوح، إن قمع الحريات هو الحليف الموضوعي لكل مخططات التدخل الأجنبي في شؤوننا وأجندة تخدم أهداف الإمبريالية والليبرالية العالمية المتوحشة..

وأنا أقرأ عليكم تدخلي هذا، لا يزال العديد من معتقلي الرأي قابعين في السجون، بسبب كلمة، وعليه، فإننا وكما طالبنا في السابق، نجدد مطالبنا بإطلاق سراح كل معتقلي الرأي؛ اليوم لايزال منتخبونا ضحايا لشجاعتهم في الدفاع عن إقليمهم، وهنا أجدد مطالبتي بإعادة الاعتبار وإطلاق سراح الرئيس السابق لبلدية تيشي، الرفيق حميد عيساني، الذي لايزال يقبع في السجن والسبب الوحيد هو رسالة مجهولة كيدية، رغم أن السطات العليا تتغنى بعدم الأخذ بعين الاعتبار هذه الرسائل المجهولة.

أما فيما يخص بيان السياسة العامة، فهناك قوانين عدلت من أجل تعزيز الرقابة البرلمانية، والتي تجبر وزير المالية على تقديم حصيلة كل نهاية سنة أمام اللجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني، فلم تتقيد الحكومة بهذا، وقد قامت وعدلت في كثير من المرات خلال سنة واحدة ميزانيات القطاعات، دون تقديم أي حصيلة وتبرير أمام البرلمان في آخر السنة، أكثر من ذلك، سيدي الوزير الأول المحترم، ألم تعدوا بغلق الصناديق الخاصة المعروفة بالعلب السوداء والتي لا تخضع لأي رقابة ولا حتى لمجلس المحاسبة؟! فللأسف، رغم غلق بعضها في السنة الماضية مازالت ملايير الدينارات من الخزينة العمومية تصرف عن طريق هذه الصناديق!

أتساءل عما تبقى من المراقبة البرلمانية بعد تجريد البرلمان من هذه الصلاحية؟!

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

زميلاتي، زملائي،

فيما يتعلق بالشق التنموي لولاية بجاية، التي أمثلها بعضويتي في هذا المجلس الذي.. فإن الأولويات التي تفرض نفسها تتمثل أساسا في فك الخناق عن الولاية التي تعيش جحيما يوميا إزداد خلال موسم الاصطياف المنقضي، سواء عند منفذها عبر الطريق السيار عبر الطريق الوطني رقم 9 الرابط بولاية سطيف، والطريق الوطني رقم 24 الرابط بولاية تيزي وزو، كما لا ننسى رفع التجسيد عن المشاريع الحيوية التالية:

المستشفى الجامعي لبجاية، ملعب كرة القدم لأربعين ألف متفرج والمصعد الكهربائي، الأسواق الجوارية العشرة، توسيع ميناء بجاية ومطار عبان رمضان، إزدواجية الطريق رقم 9 والطرق الوطنية 24، 26، 12.

في الخاتمة، أقول إنه لايمكن الإزدهار والتنمية من دون ديمقراطية ونقول لكم أيضا بأن الوطنية اليوم هي الديمقراطية، كما قالها زعيمنا الراحل المجاهد حسين آيت أحمد، شاكرا لكم حسن الإصغاء، عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد النور درقيني؛ وتحيا الديمقراطية.. **(تصفيق)**.. الكلمة الآن للسيد عبد الناصر حمود، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الناصر حمود: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس المجلس،

سيدي الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا.

مداخلتي قد تخرج عن المألوف من خلال إثارة الانتباه

إلى مسألة أعتقد أنها في غاية الأهمية، رغم الإهمال الذي طالها، ألا وهي قضية صيانة وترميم وإصلاح ما خربته وأفسدته العوامل الطبيعية في تراثنا العمراني من منجزات تعاقبت عليها أجيال من الإطارات والكفاءات الوطنية خلال عقود الاستقلال وصرفت فيها أموال ضخمة، وحتى تلك الموروثة من الحقبة الاستدمارية ودفعنا من أجلها ملايين الشهداء وأنهارًا من الدماء.

سيدي الوزير الأول،

وأنا قادم من أعماق الجزائر ضمن المنتخبين المحليين وقبلها أفنيت شبابي في الجماعات المحلية مهندسا ثم مديرا في الأجهزة التنفيذية لعديد الولايات، حيث أشرفت أو كنت مشاركا شاهدا على إنجازات حضارية كبرى نفتخر بها اليوم، وتشكل رمز وعنوان نهضتنا التنموية في مختلف القطاعات الحيوية، من السكن والمدارس والثانويات والجامعات والمعاهد والمستشفيات والإدارات العمومية والمنشآت التحتية من طرق وجسور وقنوات الري والتحويلات الكبرى.. إلخ...

ولكن سيدي الوزير الأول، صدقوني إنني أتألم وأتحسر وأنا أشاهد وأعاين ما آلت إليه جل تلك المنجزات من تدهور في غياب الصيانة والترميم الدوريين، في الواجهات الخارجية بصرف النظر عن الأقسام الداخلية من تحطم قنوات المياه، ومياه الصرف وفساد التركيبات الكهربائية مما تسبب في العديد من المرات في حوادث مؤلمة وهذا ناهيك عن اهتراء الطرق وعدم إصلاحها في آجالها وما ينتج عن ذلك من حوادث وخسائر مادية كبيرة.

السيد الوزير الأول،

إنه لمن المؤلم والمؤسف، أن نشاهد مؤسساتنا التربوية، وخاصة الإكماليات والثانويات والإدارات العمومية التي أنجزت بملايير الدينارات وتحتاج إلى الملايين فقط لإعادة الاعتبار لها، وكذا الطرق وخاصة الطريق السيار شرق-غرب الذي أصبح على وشك عدم الصلاحية، في بعض المقاطع ومحطات تصفية المياه المستعملة وتلك الخاصة بتحلية مياه البحر، وهذا على سبيل المثال فقط.

هذه الحالة تسيء إلى سمعة الدولة ويستوجب الإسراع في ترميمها وصيانتها فورا.

سيدي الوزير الأول،

إن الأمر في غاية الأهمية، وعليه، وبحكم التجربة فإنه يستوجب ضبط استراتيجية وطنية للمحافظة على تراثنا المعماري الحضاري، من خلال تفعيل دور العمال المتخصصين للسهر الدائم على الصيانة والترميمات الدورية، من خلال اعتماد ميزانيات خاصة بهذه العملية سنويا ودوريا.

وكلنا يتذكر التوجيه الذي أسداه السيد رئيس الجمهورية، وهو يدشن المركب الرياضي بوهران، عندما قال: «هذه جوهرة حافظوا عليها»، وكيف لنا أن نحافظ عليها إن لم تكن هناك صيانة منذ اليوم الأول إلى غاية يومنا؟ مما يؤكد اهتمامه بصيانة وترميم منجزاتنا العمرانية كرمز لما بلغناه من نهضة حضارية نحسد عليها.

شكرا على حسن الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الناصر حمود؛ الكلمة الآن للسيد فريد غربي.

السيد فريد غربي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

تضمن بيان السياسة العامة الذي أعدته الحكومة حصيلة إيجابية تعكس العمل المنجز في شتى القطاعات، وفي هذا نثمن ما تم تحقيقه، ونؤكد على الاتجاه التنموي لعمل الجهاز التنفيذي، وذلك تعبيرا عن برنامج السيد رئيس الجمهورية، ومن موقعنا ووفق مهامنا فإنه يطيب لنا أن نعقب على بعض النقاط في موجز مختصر:

تعزيز دولة القانون: وهو المحور الأساسي للارتقاء بمواطنة قوية ينشدها الجزائريون جميعا، ونثمن ما تم من تشريعات في هذا، ونلفت عناية سيادتكم إلى استكمال ذلك خاصة التعجيل بإصدار القانون الأساسي للقاضي.

كما جاء قانون الاستثمار في سياق مهم، وهو الإقلاع الاقتصادي، ولذلك نعول على الحكومة في التطبيق الموضعي له، من أجل خلق الثروة وإنعاش سوق العمل.

ونثمن سياسة الرعاية الاجتماعية للدولة، ونؤكد على الجهد المحمود للحكومة في اهتمامها بالطبقات الاجتماعية، لاسيما الهشة منها، ونتطلع إلى مزيد من التخطيط والعمل المدروس، حتى تستقر سياسة الدعم على قاعدة صلبة تستهدف الجزائريات والجزائريين المستحقين لذلك.

سيدي الوزير الأول،

نغتنم هذه السانحة لرفع انشغال مهم في ولايتنا (بومرداس)، والذي يتمثل في مشكلة كبيرة تتعلق بمرور شاحنات نقل الحصى من محاجر بوزقزة في الوسط العمراني لبلدية الأربعطاش (حوالي 1000 شاحنة يوميا) أو أكثر، ويستدعي هذا وضع حد لهذا الخطر المروري والبيئي.

كما نخبركم أيضا، سيدي الوزير الأول، أن أصحاب المستثمرات الفلاحية في منطقة الأربعطاش، الذين أقيمت على أراضيهم المنطقة الصناعية لا يزالون ينتظرون الجزء المتبقي من تعويضهم إلى يومنا هذا، وهذا تقريبا منذ 10 سنوات.

أخيرا، سيدي الوزير الأول، أطلب منكم حصة سكنية استثنائية إضافية لتغطية مخلفات زلزال 2003.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد غربي؛ الكلمة الآن للسيد محمد عمرون، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عمرون: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

معالي الوزراء،

السيدات الفضليات،السادة الأفاضل أعضاء مجلسنا الموقر،

الحقيقة، بيان السياسة العامة إذا ما وضع في سياقه العام الداخلي والخارجي والظروف التي تحركت فيها الحكومة، فإن التقييم الموضوعي لهذا البيان يدعونا لتثمين النتائج المحققة وتزكية الجهد الاستدراكي الذي بذل على مستويات عديدة، رغم اقتناعنا بأنه كان بالإمكان فعل أحسن مما كان.. لو سايرت كل القطاعات الوزارية نفس طموحات وقرارات ومخرجات مجلس الوزراء.

بالمقابل، سيدي الوزير الأول، استوقفني في بيان السياسة العامة اعتماد مقاربة التنمية للإنسان، وهذا شيء محمود ومطلوب ومبارك، ولكن أعتقد بأن التنمية الأمثل هي التي تكون للإنسان وبالإنسان، مهما كانت الاستراتيجية ومهما كانت السياسات، إذا لم ينخرط المواطن انخراطا حقيقيا في تنفيذها، ستبقى سياسة عرجاء.

لذلك نهيب بكم، سيدي الوزير الأول، بالاستثمار في ثقة الشعب في رئيسه، وعودة ثقة الشعب في مؤسساته من أجل التأسيس لمواطنة مسؤولة وفعالة، وندعو أيضا المرصد الوطني والمجلس الأعلى للشباب أن يعملا على رفع الوعي المجتمعي وتأسيس هذه المواطنة، ومن هذا الباب أدخل إلى موضوع لطالما أثار كثيرا من الأعضاء وهو مسألة الأمن الغذائي، اليوم ليس من العيب أن نقول للجزائريين بأنه حتى بأموالنا لا نستطيع أن نشتري ما نريد، ليس من العيب أن نقول للجزائريين بأننا في عالم مليء بالأزمات وأتمنى ألا أكون متشائما وبأن كل المواد التي هي موجودة، بين الندرة والوفرة، ماذا نحن فاعلون؟

أعتقد بأن السياسة المطروحة في بيان السياسة العامة ومخطط عمل الحكومة ممتازة، على اعتبار أنها أولت أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة، وهذا واضح في مخرجاتها، لكن علينا أيضا أن نعمل على ترشيد الاستهلاك وتوجيهه، أن نتعلم أن نأكل مما ننتج، أن نتعلم حوكمة الغذاء أثناء الأزمات وأعتقد بأن هذه نقطة مهمة يجب الاعتماد عليها.

سيدي الوزير الأول،

مستقبل أبنائنا مرتبط بتحكمنا في معطيات الحاضر، نثمن العمل المنجز على مستوى إحصاء السكان لهذه السنة، لكن من الضرورة بمكان التأسيس لنظام وطني للإحصاء، وأعتقد أن السيد رئيس الجمهورية، كان قد أسدى تعليمات من أجل وضعه حيز التنفيذ في أحد مجالس الوزراء.

سيدي الوزير الأول،

بيان السياسة العامة اختتم بميدانين رئيسيين، وهما

السياسة الخارجية والأمن، فكل الدعم لمواقف وتوجهات السياسة الخارجية، وكل الدعم للمؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي، حامي الوحدة وصائن الأمانة ودرع الأمة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عمرون؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمـن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

إن نص بيان السياسة العامة يترجم حقا جزائر جديدة أساسها الديمقراطية بأفق واعد في شتى المجالات وفي أحضان ما حبانا الله به من نعم وشعب كريم، بوادر الازدهار والحكامة الرشيدة أرخت سدلها على بلادنا والنظرة الاستشرافية سوف تقينا تبعية ريع المحروقات وما أفرزته الحرب الجارية من أزمة غذائية.

سيدي الوزير الأول،

في فترة وجيزة حققنا الكثير رغم الأزمات، فالشكر موصول إلى سيادتكم ونحن واقفون بجانبكم للخروج ببلادنا إلى بر الأمان، مدلين بآرائنا عندما نرى نقصا عائقا يستحقُ التعديل، بعد قول الله تعالى: «ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات».

العدالة:

سيدي الوزير الاول،

العدل أساس الملك، إذا جار القاضي في القضاء الدولة بكلها تصبح مهددة، لنكن قوامين بالقسط ولو كان ذا قربى، هاته المؤسسة في حاجة إلى النظر قاعديا فيها، أمام تراكم القضايا وعدم الفصل فيها سريعا، القضايا الاستعجالية تطول وغالبا ما ترفض برد بسيط، عدم التخصص أو من حيث الشكل، أحكام غير عادلة أحيانا لعدم التكوين، الرسكلة، عدم السماع، التمعن والاجتهاد والحبس المؤقت صار حبسا لا نهاية له.

الجزائر أصبحت الأكثر قوانين في العالم.

سيدي الوزير الأول،

يجب فقط ألا نتسامح بالمساس بوحدة ترابنا، وحدة شعبنا ومؤسساتنا، ونراجع القوانين التي لا تعزز الديمقراطية، ونرفع الغبن عن العدالة بمشاركة خيرة أبناء المجتمع المدني في حل الكثير من القضايا، قال الله تعالى: «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى..».

الصحة:

الدولة لن تبخل ماديا ولا معنويا، أكثر من 7٪ من الدخل الوطني الخام موجه إلى الصحة، والدليل على ذلك مواجهة جائحة كورونا بشريا ومعنويا واقتناء اللقاح بوفرة ومبكرا لحماية مواطنينا، لكن الصحة لا تزال مريضة، حلقات الضعف كثيرة، وفي صدارتها، سيدي الوزير، أجرة الطبيب، مما أدى إلى هجرة أبنائنا ونزيف قد يهلك البلاد، ألا ترون أن إعادة النظر في المنظومة الصحية أصبح ملحا؟!

بالنسبة للقطاعات الأخرى، كثير من الأصوات تعالت من هذا المنبر ورئيس الجمهورية كان فاصلا، ووضع المعالم من خلال خطاباته الأخيرة، معا للاقتداء بها مخلصين له، لبناء جزائر قوية اقتصاديا، بعيدة عن التبعية وفي عيش كريم.

ملاحظاتنا حول التعليم، أن اللغة الإنجليزية قد كسحت العالم والرقمنة والإعلام الآلي لغة العصر، هل نظرة الوزارة الوصية تصب باتجاه هذا المنهج وما يتماشى مع قدرة التلميذ؟

التجارة عبر الخارج، تمثل 10٪ من التجارة العالمية وهي في تزايد، حجز التذاكر وغرف النزل عبر (Booking)، عمليات تتداول بكتلة نقدية ضخمة، عبر البنوك ومنها البنوك الأجنبية فوق ترابنا والبنوك الوطنية لاتزال في سبات!

أما الطاقة المتجددة، فقد كثر الكلام عنها ولم نر نورها.

بالنسبة للذاكرة، أثناء الحقبة الطويلة للاستعمار جزائريون أبعدوا عن وطنهم وسجن الكثير في أقطار بعيدة، مثل كايان وكاليدونيا الجديدة، وأبناؤهم، حاليا، يمثلون جالية لا يستهان بها، تنتظر منا التعريف بهويتهم وتاريخ الأسلاف، هل الوصاية تهتم بهذا الجزء من تاريخ الجزائر الذي يبدو كأنه مجهول؟

وفي الأخير، سيدي الوزير الأول، ولاية غرداية شهدت

فيضانات وأحداثا مؤلمة تلتها الأزمة الاقتصادية وأزمة كورونا، عرفت تخلفا في التنمية، نتمنى منكم إعطاءها الحظ الوافر من التنمية، وشكرا لكم.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الآن الكلمة للسيد ميلود حنافي، فليتفضل مشكورا.

السيد ميلود حنافي: بسم الله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

الفاضل رئيس مجلس الأمة، المجاهد الكبير والأب صالح ڤوجيل المحترم،

المحترم السيد الوزير الأول،

الأكارم السيدات والسادة الوزراء،

المحترمون، الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

تحية طيبة ملؤها السلام والإخاء.

بداية، دعوني أستغل هذه السانحة لأهنئكم بعد تجديد الثقة في شخصكم على رأس الحكومة، نهنئكم لما شهدناه لكم من تفان وجدية وتجاوب كامل وحسن التدبير، بصم عليه السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرؤيته المتبصرة كجملة المخارج التي تصب في تجسيد الجزائر الجديدة، التي تصورها السيد الرئيس وشغفت بها أفئدة الجزائريين، نهنئ الجميع وبدرجة خاصة الذين قدموا ليشدوا عضدكم، وهنا أخص بالذكر السيد مراد ابراهيم، وزير الداخلية، الذي عرفناه مخلصا مهنيا في كل المناصب التي تولاها.

عندما نتصفح اليوم بيان السياسة العامة، ونحن نتابع عرضه لكم أمامنا، نلمس صدق النية والرغبة التي تتملكنا في خلق تلك القفزة التي ينتظرها الجميع وسط عاصفة جيوسياسية واقتصادية استثنائية يعيشها العالم.

ندرك تماما استراتيجيتكم التي تستهدف استكمال تلك المراحل الإيجابية التي تسلكها بلادنا، كيف لا وأنتم تقدمون هذه النسب المتقدمة من التجسيد الفعلي للوعود الـ 54، التي التزم بها السيد رئيس الجمهورية، في حملته الانتخابية، والتي شملت كل القطاعات والتي وجب أن ترفق بشجاعة التنفيذ على كل المستويات، على غرار ذلك الجهد المتفاني الذي يُبذل في قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من طرف السيد الوزير، الذي عرف كيف يجسد قرارات هامة اتخذها السيد الرئيس رغم حساسيتها، كتلك المتعلقة بمنحة البطالة، فكل الاحترام والتقدير للسيد وزير العمل يوسف شرفة.

نعم هي معطيات وأخرى أصبحت تقدم للمواطن بكل شفافية لأثمن هنا القرارات الأخيرة المنبثقة ذات الصلة بملف مشاكل ساكنة ولاية بشار والمتعلق بتأمينهم بالمياه الصالحة للشرب التي تكتسي طابع الاستعجال ونحن في صراع دائم مع نظام دولة جوار، التي لو وجدت كيف تسلب منا الهواء لفعلت.

إن ملف الماء يعتبر استراتيجية لإتاحة المجال لتنفيذ قرارات رئيس الجمهورية في إعادة الاعتبار لسهل العبادلة الذي سيحتاج بالضرورة أيضا إلى حيوية في النقل، وهنا ندعو وزير الأشغال العمومية، إلى إقرار مشروع ازدواجية الطريق الرابط بين ولاية بشار ودائرة العبادلة والذي يربط ولاية بشار وولايتي أدرار وتندوف، والذي يشهد حركة نشيطة أيضا لقوافل مركبات الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني درع الأمة وحامي حدودها.

السيد الوزير الأول،

ونحن نجسد وإياكم الجزائر الجديدة، فإننا ندعوكم إلى اتخاذ تدابير تسد كل الثغرات، التي سمحت للعصابة سابقا بالتلاعب بأموال وحقوق الشعب، والمضي قدما رفقة السيد وزير العدل، حافظ الأختام المحترم، للاستمرار بلا هوادة في محاربة الفساد والمفسدين، نعم الفساد الذي بات يشكل عند أذناب العصابة مقاومة كبيرة للتغيير المنشود.

فإننا ندعوكم إلى التكفل التام بملف المستشفى الجامعي ببشار كمخرج هام لعوائق جمة يعرفها قطاع الصحة الذي نحتسبه سيتعافى بعد وصول الوزير الجديد عبد القادر سايحي، الذي حظي بثقة السيد رئيس الجمهورية، إذ أدرك أن مديرية الموارد البشرية في قطاعه لا تعتبر صمام أمان في تعيين مسيرين مؤهلين ونزهاء والذي أثبته الواقع أكثر من مرة، وأن مفتشيات قطاعكم كانت تعتبر بالأمس القريب إلى حد كبير شكلية.

إن فرحتنا لا توصف بعد تخرج دفعات من كلية الطب من جنوبنا الكبير، ولكنها لم تكتمل هذه الفرحة ما دامت تفتقر لإنجاز مستشفى جامعي بولاية بشار.

إن مشروع المنصة الرقمية الهادفة لإتاحة تتبع المواطنين

لتظلماتهم تحتسب لكم، السيد الوزير الأول، وكل ما ذكر سالفا يتوازى مع العمل الضخم للدبلوماسية الجزائرية التي نشد على يدها، وجزائرنا العظيمة تستعد عن قريب للاحتفال بقمة الجامعة العربية في هذا الوقت الذي يشهد تباين المتغيرات والتحديات.

كما لا ننسى جهودكم في العمل المرتبط بالانفتاح على العمل التشاركي بعد تنصيب كل الهيئات الاستشارية التي أقرها التعديل الدستوري الأخير.

كما ندعو أعضاء الطاقم الحكومي لانفتاح أكبر بحجم التجاوب الكامل للسيد الوزير الأول، مع أعضاء مجلس الأمة، من أجل سلاسة أكبر للتعاطي مع انشغالات ومشاكل المواطنين التي نحملها بكل أمانة، ونسعى وإياكم إلى إيجاد الحلول لها.

شكرا على كرم الإصغاء، الله المستعان، عاشت الجزائر سيدة حرة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميلود حنافي؛ الآن الكلمة للسيد عبد الناصر زناقي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الناصر زناقي: أولا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة؛ نثمن ما جاء به والذي يندرج تحت استمرارية تجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، التي باشرها السيد رئيس الجمهورية، حيث سجل مؤشرات إيجابية وتضمن إنجازات كبيرة لا ينكرها إلا جاحد.

أولا، في إطار تحسين الإطار المعيشي للمواطن، لاسيما جانب الحركة والتنقل، تم إنجاز مشاريع هامة وممتازة في هذا المجال، لكن لم نسجل إتمام إنجاز أشغال مطار بني عباس، وسؤالي المطروح، سيدي الوزير:

متى يتم الإفراج أو استكمال هذا المشروع الهام لمنطقة الساورة والذي سوف يساهم لا محالة بصفة مباشرة في الاقتصاد الوطني؟

ثانيا، في إطار تشجيع بروز أقطاب امتياز سياحية تستوفي للمقاييس الدولية، لاسيما ذات الطابع الديني والثقافي على مستوى مناطق الجنوب، وفي إطار مساعي الدولة لتنويع موارد الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وهذا ما أكد عليه السيد رئيس الجمهورية، من خلال توجيهاته الصارمة، تأتي كل مقترحاتنا وتصوراتنا تثمينا لهذا التوجه، والذي من شأنه تحقيق السيادة الوطنية في ظل الجزائر الجديدة.

سيدي الوزير الأول،

إن ولاية بني عباس من الولايات العشر الجديدة، والتي نطمح من خلالها الإسهام الكبير في دفع عجلة الاقتصاد الوطني؛ إذ تعتبر من أبرز الولايات السياحية وبامتياز وتستقطب عشرات آلاف الزوار من داخل وخارج الوطن، سنويا، على سبيل المثال احتفالات المولد النبوي الشريف، وذلك لما تزخر به من مقومات جد هامة في السياحة الصحراوية الطبيعية منها، المادية واللامادية، والمعروفة على الصعيد الداخلي والخارجي، لذا يجب علينا استغلال هذه الإمكانيات السياحية والتي من شأنها أن تنعكس بالإيجاب على عديد من المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والتشجيع على الاستثمار وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير مناصب الشغل، كل هذا يجعل من هذه الولاية حلقة هامة في مجال السياحة، للمساهمة في الدخل الوطني والناتج المحلي.

ثالثا، سيدي الوزير، استبشرنا خيرا بالقرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، والذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية، والذي من خلاله تم إدراج ولاية بني عباس ضمن الولايات المعنية بتجارة المقايضة، إذ اعتبرنا ذلك مقدمة لإدراجها ضمن ولايات الجنوب الكبير، إن إدراج الولاية ضمن ولايات الجنوب الكبير من شأنه النهوض بها خاصة في المجال السياحي والقطاع المنجمي واستقطاب الكفاءات والخبرات خاصة لأبناء المنطقة، هذا لطبيعة المنطقة القاسية، وموقعها الجغرافي

وبعدها عن العاصمة.

رابعا، بخصوص قطاع الموارد المائية:

ولاية بني عباس تعاني شحا في المياه الجوفية وتغطى حاليا من منبع عين سيدي عثمان، وبعد ترقية الولاية وزيادة عدد السكان يتطلب علينا جميعا تأمين وتوفير هذا المورد الحيوي، بإنجاز تحويلات للمياه الصالحة للشرب.

خامسا، يسجل قطاع الصحة بولاية بني عباس نقص الأطباء الأخصائيين والتجهيزات الطبية، بمستشفى محمد يعقوب، كما ينقص التجهيزات الطبية بكامل مؤسسات الصحة الجوارية والمثال ببلدية تيمودي، وهذا لتقليص معاناة مرضانا.

سادسا، وبخصوص السياسة الاجتماعية الناجحة والمنصفة، سيدي الوزير الأول، نشيد بمجهودات الحكومة وما حققته من مكاسب في هذا المجال للتنمية البشرية، لكن تبقى وضعية فئة أصحاب العقود المنتهية التابعين لوزارة التضامن عالقة لحد الآن.

سابعا، في مجال المنشآت الأساسية:

نلتمس منكم، سيدي الوزير الأول، التسريع في إنجاز الطريق الرابط بين دائرة تابلبالة وقرية الزغامرة، هذا لفك العزلة عن هذه المنطقة وتأمين حدودنا البرية، وكذا لتقريب الإدارة ومختلف المرافق الصحية إلى المواطن، حيث يختصر هذا الطريق المسافة من 424 كلم إلى 163 كلم، وكذا لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة والمناجم، حيث تتوفر المنطقة على عدة ثروات طبيعية، لعلمكم، سيدي الوزير، أن الدراسة أنجزت منذ سنة 2015.

كما نطلب من السيد وزير الصناعة، المساعدة ووضع كل التسهيلات لوضع أي مشروع صناعي بالمنطقة، وهذا لفك لغز البطالة ومحاربة مظاهر الفقر بالمنطقة.

وأخيرا، نثمن كل ما حققته الدبلوماسية الجزائرية بالخارج والنظرة الاستشرافية والأدوار البطولية؛ وفي الأخير، نثمن العمل الجبار للحكومة وعلى رأسهم الوزير الأول.

الولاء للجزائر أولا ولشهدائنا الأبرار، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الناصر زناقي؛ الكلمة الآن للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري المرافق له،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نثمن الحصيلة الإيجابية للحكومة؛ وننوه بالقرارات الهامة المنبثقة عن الاجتماعين الأخيرين لمجلس الوزراء، لاسيما فيما يتعلق بالفلاحة، واستحداث مناطق التبادل التجاري الحر، وكذا فتح المجال أمام استيراد السيارات.

السيد الوزير الأول،

الصيرفة الإسلامية، لقد تحقق هذا الحلم بفضل السياسة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، ولكن اصطدمت خلال تطبيقها بانسداد، فمعظم المواطنين أصبحوا في دوامة بين البنوك والمرقين العقاريين، البنك يطلبها باسمه والمرقي العقاري أيضا يطلبها باسم المستفيد.

في الجانب الاجتماعي، نلفت انتباهكم إلى قضية المرأة المتوفي زوجها لا تستفيد من عطلة لإتمام العدة وفي المقابل تستفيد من عطلة أمومة (90 يوما)، خفنا من المنظمات الدولية ولم نخف من الله!!

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

بخصوص استعادة الثقة بين عضو البرلمان والحكومة، نجد أن بعض أعضاء الحكومة يتجاوب مع أعضاء البرلمان، ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر، وزير الطاقة وكذا وزير المالية، وسرعة تجاوبه معنا في الانشغالات المطروحة.

كما نشيد أيضا بمجهودات وزير الداخلية، الذي لمسنا جهوده كوسيط للجمهورية سابقا، وقراره الأخير، القاضي بضرورة إشراك أعضاء البرلمان في التنسيق مع الولاة.

كما نثمن مجهودات وزير السكن، فيما تم توزيعه من السكنات ووقوفه الشخصي على إنجاز الملاعب تحضيرا للمنافسة القارية.

ونطلب منه بالمناسبة تخصيص حصة معتبرة من السكن بمختلف الصيغ لولاية تندوف، تماشيا مع النظرة الاستشرافية.

السيد الوزير الأول،

الصحة، رغم المجهودات المبذولة من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس وتخصيص اعتمادات مالية ضخمة، إلا أنه يعرف نقائص كبيرة يمكن تداركها، نذكر منها النزيف اليومي للكفاءات بهذا القطاع بسبب عدم توفير الإمكانيات والظروف الملائمة للسير الحسن، مما يؤثر سلبا على العلاج وعلى التكوين في المستقبل؛ وهنا نطلب من الحكومة القيام بدراسة معمقة حول موضوع هجرة الكفاءات بصفة عامة.

لقد أنجزت الدولة عدة مراكز صحية بالجنوب (حاسي خبي، كرزاز، تيمياوين) غير أنها تفتقد إما للتجهيزات أو للأطباء المختصين، فأصبحت عبارة عن هياكل من دون روح، مثلما حادث مروري بحاسي خبي على بعد 400كلم عن مقر ولاية تندوف.. لم نجد من يتكفل بالجرحى.

كما أن الأطباء الاختصاصيين في ولايات الجنوب وخاصة تندوف يصطدمون بمشكل عدم توفير سكنات وظيفية، الشي الذي يتسبب في أغلب الأحيان إلى تغيير وجهتهم إلى ولاية أخرى.

هل تعلم، السيد الوزير الأول، أن هناك طبيبا مختصا في الأشعة بإحدى مستشفيات الجنوب يقطن بغرفة داخل مصلحة الكوفيد بالمستشفى؟!

وهل تعلم أن معاناة مرضى ولايات الجنوب تبدأ من:

1) حجز سرير في المستشفى الجامعي؟!

2) صعوبة حجز مقعد في الطائرة؟!

3) إيجاد آلية التكفل بنقل الجثث من الشمال إلى الجنوب وكذلك تسهيل إجراءات الدفن في مكان الوفاة؟

معالي الوزير،

الأسبوع الماضي، طفل صغير من تندوف توفي هنا بدالي ابراهيم، طالبونا ببطاقة إقامة! إيجاد صيغة للتكفل العام بمرضى السرطان، خاصة التنقل إلى مكان العلاج بشمال البلاد كل 21 يوما، بعملية حسابية بسيطة، يكلفه ذلك تذكرتي سفر بمبلغ 6 ملايين سنتيم دون حساب الإقامة والإطعام أو يتحمل عناء السفر برا، ولكم أن تتصوروا، السيد الوزير الأول، هذه المعاناة برا!!

وبالمناسبة نبارك للسيد وزير الصحة، على تعيينه وزيرا للقطاع، متمنيا له كامل التوفيق ومواصلة تعاونه معنا فيما يخص انشغالات الجنوب.

السيد الوزير الأول،

نثمن عاليا قرارات السيد رئيس الجمهورية، بخصوص حرصه ومتابعته لإنجاز الطريق الرابط بين تندوف والزويرات؛ ونطلب منكم السيد الوزير الأول، تقديم توضيحات وتواريخ وآجال الشروع في إنجاز هذا المشروع.

بالموازاة، نتساءل عن مصير القرارات المشتركة التي اتخذها أعضاء الحكومة (8 وزراء) بمعية وزراء أجانب على هامش التظاهرة الاقتصادية «المقار» 2021، حيث تم إمضاء اتفاقية بين نفطال وشركة عمومية جزائرية، لإنجاز محطات البنزين على طول الطريق الرابط بين تندوف والزويرات، لكنه لم يرى النور بعد تغير مدير مؤسسة نفطال وتوقف المشروع.

وحسب تصريحات مسؤولين فإن مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين بشار وتندوف سينطلق خلال الثلاثي الأول من سنة 2023، هل اتخذتم كل الإجراءات الإدارية لانطلاق هذا المشروع؟

السيد الوزير الأول، لدي انشغالات محلية:

1 – فتح المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد تندوف أمام تنقل الأشخاص، كيف تفتح معبرا مع تونس وليبيا «نو الخريف تجي لجهة وجهة ما تجيهاش»!

2 – تسجيل عملية لجلب الماء (جنوب جنوب) للقضاء على مشاكل التزويد نظرا لمحدودية الحقل المائي، وخاصة لمرافقة النشاط الصناعي لمنجم غار جبيلات.

3 – مراجعة الضريبة على البيئة للمؤسسات المصنفة في أقصى الجنوب.

4 – الإسراع في الموافقة على إنجاز مستشفى الأمومة والطفولة بتندوف، أكثر من عامين ونحن مع التحفظات بين وزارتي الصحة والسكن.

5 – تسجيل عملية إنجاز مستشفى 120 سريرا وعيادة تصفية الدم والتي تمت دراساتهم التقنية.

6 – رفع التجميد عن إنجاز حي جامعي 500 سرير، نظرا للضغط الذي يعاني منه الحي الحالي.

7 – ضرورة تخفيض المجال الجمركي الذي أصبح يشكل عائقا أمام المستثمرين.

8 – ضرورة السماح باستيراد السردين من موريتانيا، بالمناسبة، على وزير التجارة أن يفهم أن المستوردين والتجار هم شركاء وليسوا أعداء، هم مجاهدون يوفرون

علبة حليب في أقصى الجنوب.

9 – زيادة حصة الإبل من مادة الشعير.

10 التوقيت غير المناسب للرحلات الجوية.

11 – توسيع قائمة المواد القابلة لتعويض أعباء النقل الموجهة لفائدة سكان الجنوب.

12 – إعطاء إطاراتنا الفرصة.. (في تحمل المسؤولية الوطنية والتوازن الجهوي في تولي الوظائف العليا.

13 – مشكل النظافة بالولاية (رفع التجميد عن توظيف عمال النظافة).

14 – مشكلة الوكالة العقارية بالولاية (المواطنون يعانون في صمت جراء سوء التسيير وانعدام الكفاءة وكذا التسيب).

15 – تنصيب المقرات الاجتماعية لشركات استغلال المناجم بالولاية.

السيد الوزير الأول،

إن عدم التزام الحكومة بالوعود والتصريحات والقرارات التي تتخذها، وعدم التجاوب مع ممثلي الشعب، يؤدي إلى اهتزاز الثقة بين المواطن وحكومته، وهي الثقة التي يؤكد ويحرص عليها السيد رئيس الجمهورية في كل مرة.

(تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشكرا).

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الآن الكلمة للسيد الحاج نور، فليتفضل مشكورا.

السيد الحاج نور: بسم الله والصلاة على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن بيان السياسة العامة للحكومة، المعروض أمامنا اليوم، والذي يأتي في إطار تنفيذ أحكام المادة 111 من الدستور، لخير دليل على أن الجزائر قد انتقلت من مرحلة اللاشرعية إلى الشرعية الدستورية التي تمخضت عن الحراك المبارك الأصيل للشعب الجزائري، والذي أعقبته انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة، أفرزت فوز السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ومنذ توليه المسؤولية عكف على تطبيق برنامجه من خلال تعهداته 54، كان أهمها تعديل الدستور عبر استفتاء شعبي، وتجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بهذه الفترة الناجمة عن جائحة كوفيد 19 والوضع الدولي الخارجي.

إلا أن السياسة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، وقراراته الشجاعة على المستوى الداخلي والخارجي، عبر قرارات مجلس الوزراء وتوجيهاته في اللقاءات الدورية مع الولاة وإسداء التعليمات، والتي تصب جميعها في تحسن الإطار المعيشي للمواطنين وبالأخص ذوي الدخل المحدود ومناطق الظل، وغيرها من القرارات والتي لا يتسع الوقت لذكرها والتي لا ينكرها إلا جاحد.

كما نشيد بالتزام الحكومة في تقديم بيان السياسة العامة أمامنا، بالرغم من أنه غير وجوبي، وإن ينم عن النية الصادقة.

إن المجهودات التي بذلتها الحكومة خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2021 إلى غاية أوت 2022، كان لها أثر إيجابي على المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما هو موضح في البيان.

إلا أن بعض القطاعات الحكومية لازالت تعرف تأخرا كبيرا في تجسيد قرارات رئيس الجمهورية على أرض الواقع، وهنا يجب وضع علامة استفهام؟!

وعليه، وجب التسريع بالرقمنة والتي تعني بالأساس الشفافية والإحصاء الدقيق ومكافحة الفساد.

كما وجب التسريع بتحيين القوانين التي تتماشى مع التنمية، والاستثمار وخلق مناصب الشغل، ولما سبق ذكره نقترح – السيد الوزير الأول – إنشاء لجنة الإصلاح الإداري تعمل على إعادة هيكلة الإدارة وجعلها مرافقا لا معرقلا في جميع المجالات.

كما ندعو إلى التسريع بإعادة النظر في قانوني الولاية والبلدية لأنهما عصب التنمية المحلية وإضفاء طابع اللامركزية في التسيير مع مراعاة خصوصية كل ولاية وبلدية على حدة.

وفي الأخير، بودي أن أقول إن الشباب الجزائري، المرابط في صفوف الجيش الوطني الشعبي، والأجهزة الأمنية الأخرى وفي جميع مؤسسات الدولة واع كل الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، في الحفاظ على الدولة الجزائرية، ومدرك لأمانة الشهداء والمجاهدين وعازم على أن تحيا الجزائر.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج نور؛ الكلمة الآن للسيد حسان بشري، فليتفضل مشكورا.

السيد حسان بشري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الوزير الأول،

في المقام الأول، أهنئكم على الثقة التي جددها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم والطاقم الحكومي المرافق لكم، خاصة الوزراء الجدد منهم، كما لا يفوتني أن أنوه بالخطوة الجبارة والجريئة من قبل السيد رئيس الجمهورية والحكومة، والمتعلقة بعملية الإدماج التي مست آلاف من عقود ما قبل التشغيل وكذا منحة البطالة التي استحسنها غالبية الشباب الجزائري فالشكر موصول لكم، سيدي الرئيس.

سيدي الوزير الأول،

فيما يخص بيان السياسة العامة للحكومة، ورغم ما يحتويه من عديد النقاط الإيجابية والمشاريع الطموحة، فإن نجاح هذه السياسة من عدمه يتوقف على مدى الأثر الإيجابي الذي سيعود على المواطن بالدرجة الأولى ومدى تحسين وضعيته المعيشية إلى الأفضل.

سيدي الوزير الأول،

رغم عملكم الدؤوب والذي لا ينكره إلا جاحد، إلا أن الشعب الجزائري من أقصاه إلى أقصاه لسان حالهم يقول: «ماراناش ملاح»، وهي عبارة عفوية أطلقها الجزائريون عبر كافة المنابر والمنصات وبكل الأوقات، للتعبير عن معاناتهم وعدم رضاهم بظروفهم المعيشية المتدهورة.

«ماراناش ملاح» تعني أن القدرة الشرائية في الحضيض..

«ماراناش ملاح» معناها ندرة المواد الأساسية والغلاء الفاحش للأسعار والوقوف في الطوابير لساعات...

«ماراناش ملاح» معناها أن الشعب الجزائري وصل إلى حافة الفقر وضاق ذرعا من سياسة «البريكولاج» المنتهجة منذ عقود، ويأمل في العيش الكريم.

وبالعودة إلى السياسة العامة، فإنني وقفت على بعض الملاحظات منها:

1 – نأسف لعدم إدراج قانون إعادة تفعيل حكم الإعدام في حق جرائم القتل والحرق والاغتصاب، خاصة قتلة الأطفال، لم يدرج في بيان السياسة العامة، لذا ومن هذا المنبر نناشد السيد رئيس الجمهورية أن يتخذ قرارا شجاعا كما عهدناه، لتفعيل حكم الإعدام في حق جرائم القتل العمدي وكذا قتلة ومغتصبي الأطفال.

2 – التسريع في عملية رقمنة جهاز العدالة لتسريع عملية التقاضي وإصلاح جهاز العدالة، باعتباره المدخل الرئيسي للجزائر الجديدة المنشودة.

3 – تسجيل عملية استحداث طريق وطني يربط بين 5 ولايات هي ولايات بشار، بني عباس، تيميمون، النعامة والبيض، ومن شأن هذا الطريق تسهيل عملية التنقل واختصار المسافات.

وبعيدا عن السياسة العامة للحكومة فإن ولاية بشار تعيش على وقع عديد المشاكل أذكر منها:

ـ قطاع السكن:

شهدت عملية توزيع السكن الاجتماعي منذ سنة ونصف، ببلدية بشار، كثيرا من التجاوزات والشبهات، أدت إلى غضب كبير بين طالبي السكن، نظرا لما شابها من تجاوزات واستفادات غير قانونية لأشخاص غرباء عن الولاية، مما جعلكم، سيدي الوزير الأول، توفدون لجنة تحقيق وزارية للتحقيق في هذه التجاوزات والإختلالات والشبهات وقد خلصت هذه اللجنة إلى وجود أكثر من 400 مستفيد بطريقة غير شرعية، وهذا العدد يعتبر نصف

الحصة الموزعة، بل أكثر من ذلك، سيدي الوزير الأول، وجود 200 مستفيد دون ملفات، وهذه كارثة!!

سيدي الوزير الأول،

رغم تطهير القائمة وإقصاء من لا يستحق، غير أن هذه السرقة الموصوفة، وهذه التجاوزات التي وصلت حد الجرائم، لم يتم تحديد الأشخاص المتلاعبين بها، ولم تطالهم...

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسان بشري؛ الكلمة الآن للسيد بوزيان زكراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد بوزيان زكراوي: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستهل مداخلتي بعنوان: كيف نسترجع الثقة بين المواطن والحكومة؟

نستعيدها ـ سيداتي سادتي ـ من خلال إصلاح المنظومة الإدارية العامة وخاصة بالعلاقة المباشرة مع المواطن.

وبمعالجة القوانين ذات الصالح العام بما فيها القرارات والوثائق اللازمة والاعتمادات والبنوك على سبيل المثال كعناوين فقط.

وبرسم رزنامة آجال لاستصدار أي قرار أو أي وثيقة رسمية لصالح المواطن، ومحاسبة المسؤول عن المهمة الإدارية في حال عدم احترام الآجال المحددة، بقوانين صارمة واتخاذ إجراءات بديلة تريح المواطن وتعيد له الأمل في الإصلاح، ولابد أن نبني سويا دولة واجب وحق وبذلك نقضي على إدارة المحسوبية والمحاباة.

من خلال الزيارات التي قمت بها شخصيا لبعض الإدارات ذات الصلة المباشرة مع المواطن، لمست مظاهر اليأس والإحباط.

ومن خلال المكالمات الهاتفية واللقاءات المباشرة التي نتلقاها يوميا، استنتجنا بأن المواطن آمَنَ بمصطلح «المعريفة» على كل المستويات.

أما فيما يخص ولاية خنشلة التي أمثلها، أفيدكم ببعض الملاحظات والانشغالات التي أراها ضرورية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن بما أنها كذلك شطر من سياسة الحكومة:

نلتمس من السيد الوزير الأول، رفع التجميد عن المشاريع المبرمجة سابقا.

في إطار الشبيبة والرياضة:

أشكر وزير الشباب والرياضة، على اهتمامه بولاية خنشلة من خلال التجاوب مع الانشغالات المطروحة، ولكن سيدي الوزير، مشروع المركز الجهوي لتجمع الفرق الوطنية بحمام الصالحين متوقف والأسباب مجهولة.

ناهيك عن نقص المرافق الرياضية، حيث يوجد ببلدية خنشلة مسبح شبه أولمبي واحد فقط وشبه معطل، وعدم توفير قاعات متعددة الرياضات في بعض الدوائر.

في السياحة:

ـ تشجيع المرأة الخنشلية على الصناعة التقليدية والقصد بذلك زربية «بابار» المشهورة عالميا.

الصحة:

ـ دعم ولايتنا بالأطباء الأخصائيين، إعطاء فرصة للأطباء العموميين المقيمين بالمنطقة للاستفادة من فرص التخصص عبر التكوين الداخلي للوزارة.

ـ تسجيل مستشفى بقايس لاستخلاف المستشفى القديم، ومستشفى جديد بمنطقة بابار تلبية لمواطني بلديتي الجوار طامزة وخيران.

ـ إمكانية تسجيل مستشفيات جديدة في اختصاصات الحروق والسرطان التي تفتقر إليها الولاية.

ـ تسجيل مدرسة شبه الطبي بخنشلة، ولمَ لا إدماج هذا الاختصاص بمراكز التكوين العادية وخَاصة مع ما نلحظه من عزوف؟

الأشغال العمومية:

تسجيل عمليات إنجاز الطرقات التي تمت دراستها وخاصة بين ولايتي الوادي وخنشلة.

الشغل والبطالة:

ـ إعادة بعث النفس في الشركة (ERGR) لامتصاص البطالة في المنطقة وخاصة بتكليفها بحصة من أشغال السد

الأخضر مشروع القرن، كون هذا المشروع ذا طابع وطني.

في الفلاحة:

ـ إعادة النظر في سياسة دراسة الملفات لتسوية العقار الفلاحي، والتخفيف من الإجراءات الإدارية، وخاصة ملفات الشباب في صحراء «بابار» التي باتت نقطة سوداء بالنسبة للمستفيدين من دون توتيد وتعيين الأراضي المخصصة لهم.

ـ دراسة دعم خاص لفلاحي الحوامض والتفاح.

ـ دراسة دعم خاص بالمستثمرين في التخزين والتحويل في الصناعة الفلاحية.

ـ تسجيل مراكز لتخزين الحبوب.

ـ بما أن خنشلة، سنة 2025، إن شاء الله، ستصبح منطقة عبور وفلاحة بامتياز، إمكانية تسجيل سوق الجملة للخضر والفواكه.

الموارد المائية:

ـ إستغلال سد بابار في المنطقة الشرقية والشمالية منها.

ـ إطلاق مشاريع السدود التي تمت دراستها وتسجيلها مثل الراخوش والوجلة وبوحمامة.

ـ تسهيل إجراءات حفر الآبار لإنقاذ ما بقي من الأشجار المثمرة، عقب شح ماء الآبار القديمة، وتسوية وضعية محطة تصفية المياه بيابوس.

بالنسبة للسكن والعمران:

ـ إمكانية تسجيل مدينة جديدة شبه سياحية وسكن بنمط حضري جديد، خاصة باستغلال المنطقة الجبلية بين حمام الصالحين وخنشلة.

ـ نلتمس من السيد وزير السكن والعمران، تسجيل عدد معتبر من البرامج السكنية بالولاية نظرا للأراضي المتوفرة لها والاحتياجات الضرورية.

التربية:

لم تسجل أي ميزانية لإعادة تأهيل المؤسسات التربوية القديمة في سنة 2022، والدليل على ذلك تحويل مدرسة ابتدائية إلى ثانوية بعين جربوع وأقسام تفوق خمسين تلميذا في بعض المدارس، ألتمس من السيد الوزير، تسجيل ثانوية تفي بالغرض المطلوب وإضافة أقسام بالمدارس التي تشهد اكتظاظا.

المالية:

ـ نطالب بدعم التسعيرة الكهربائية على الأقل في المنطقة الجنوبية للولاية، كون المساحة الصحراوية تمثل حوالي 55 ٪ من المساحة الكلية للولاية.

كذلك نطالب بتصنيف الولاية ضمن ولايات الجنوب في جميع المجالات وخاصة قانون الاستثمار.

الحكومة، أنتم مدعوون لزيارة ولاية خنشلة المضيافة لأنها تحتاج إلى دعم قوي وجدية في تنفيذ المشاريع... (المرصودة لها ومرحبا بكم وبالمناسبة، أحيي رئيس الجمهورية والحكومة التي اختارت ولاية خنشلة لإنعقاد مجلس حكومة كسابقة، كما نشكر كل الوفود الوزارية التي شرفتنا بزيارتها من المجاهدين، الشؤون الدينية، التجارة، التضامن، وأخص بالذكر الطاقم الوزاري الأخير، وعلى رأسهم السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة.

شكرا لحسن الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار تحيا الجزائر).

السيد الرئيس: شكرا... لقد انتهت مدة تدخلك، إنني أؤكد: عليكم أن تكونوا أكثر تنظيما حتى يتم احترام الوقت، وكي لا نضطر إلى قطع تدخلكم، وبالتالي، نقع في الإحراج، وبصفة خاصة الكلمة الأخيرة من التدخل: «ترحما على الشهداء»، يجب أخذها بعين الإعتبار.

الآن الكلمة للسيد عبد الرحمان مدني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان مدني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول،

الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نستبشر خيرا بالأمطار التي تهاطلت على ولايات الوطن في الأيام الأخيرة، كما نترحم على ضحايا الفيضانات بولاية سعيدة، التي أدت إلى وفاة شيخ وطفل، رحمة الله عليهما.

سيدي الرئيس،

نلتقي اليوم لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة،

حيث لا يختلف اثنان على أن الدولة تبذل مجهودات معتبرة من أجل تحقيق تنمية محلية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ويتجلى ذلك في محاولة رفع الغبن عن مناطق الظل ورفع العراقيل عن بعض المشاريع الاستثمارية.

تابعنا لقاء رئيس الجمهورية مع الحكومة والولاة، ومن خلال الكلمة القيمة التي ألقاها، والتي تعبر عن دراية بكل كبيرة وصغيرة، ما جعله يسدي توجيهات هامة تعتبر خريطة طريق، كما ننوه بالسياسة الخارجية التي أعادت للجزائر دورها الإقليمي والدولي في حل النزاعات ودعم القضايا العادلة.

السيد الوزير الأول،

خصصت وزارة السكن حصة 2500 مسكن لولاية سعيدة، مع العلم أن عدد طلبات السكن تتجاوز الـ 50000 طلب، وهذا ما نعتبره إجحافا لتدارك حصة الولاية التي عرفت تأخرا كبيرا بسبب مسؤولين فاشلين، أضاعوا فرص التنمية على الولاية، نطلب إعادة النظر في حصة السكن المخصصة للولاية بجميع أنماطه.

كما لا يفوتني أن أعلمكم أنه تم توزيع قطع أراضي للبناء إلا أن الأرضية لم تهيأ لانطلاق الأشغال بها مما جعل مواطني بلديتي سعيدة وعين الحجر مستائين.

وأيضا تعاني بلدية أولاد خالد من مشكل التوسع العمراني بسبب الطبيعة القانونية للأراضي التي تصنف فلاحية رغم أنها غير منتجة مما جعل تفشي ظاهرة البناء الفوضوي، ما أفقد البلدية جمالها.

سيدي الوزير الأول،

لقد بلغنا انشغالات الولاية إلى السيد وزير الصناعة، حول مركب الورق الذي يعد الأكبر في إفريقيا والذي يعرف توقفا منذ مدة وكذا مصنع سوزوكي للسيارات الذي تم تسوية وضعيته مع الشريك الكوري، ولم نر أي شيء! وتحتوي ولاية سعيدة على منطقتين صناعيتين مهملتين، وقد تم تهيئة مناطق نشاطات ومناطق صناعية أخرى، حيث أصبحت المناطق السابقة محلا لركن الحاويات ونخشى أن تعرف نفس مصير ما يعرف بمحلات الرئيس.

السيد وزير الداخلية،

إن المجالس المنتخبة الجديدة في أغلبيتها تتكون من فئة الشباب وهو ما باركه السيد رئيس الجمهورية، لكن يلاحظ عليها قلة التجربة والخبرة فلابد من أن تخضع لدورات تكوينية وتوجيهات من طرف الإدارة المحلية ومرافقتهم من قبل الولاة ورؤساء الدوائر.

قام السيد وزير الشؤون الدينية بزيارة لولاية سعيدة، دشن خلالها مسجدين وقام بوضع حجر الأساس لمسجدين آخرين كلاهما من تبرعات المحسنين، لكن كان من المنتظر أن يضع حجر الأساس لمسجد قطب بالولاية مع تقديم الإعانة المالية، وذلك لم يحصل.

نحن قديما عندما تكون ذاهبا إلى ... يعطيك والداك بعض الفواكه فقط، ونتأسف للسيد وزير الشؤون الدينية...

أما في مجال الصحة فإن مستشفى الأم والطفل في سعيدة، يعرف اكتظاظا كبيرا، نطلب إنشاء مستشفى جديد يستجيب لمتطلبات سكان الولاية والإسراع في ترميم المستشفى القديم.

أما عن قطاع التربية، فإننا نسجل نقصا ملحوظا في بعض البلديات النائية مثل عين سلطان ودوي ثابت وسيد أحمد من حيث أقسام الطورين المتوسط والثانوي.

أما مجال الأشغال العمومية، نطلب منكم، السيد الوزير، الإسراع في ربط ولاية سعيدة بالطريق السيار من ناحية ولاية معسكر الذي شطره الأول متباطئ لحد كبير، أما عن الشطر الثاني فلم ير النور.

أما من الناحية الجمالية للمدينة فيوجد مشروع واد الوكريف الذي أصبح يطلق عليه مشروع القرن، سيدي الوزير، لو أنك تبحث عن ولاية سعيدة في محرك البحث (Google) فإنك ستحسبها ضربت بصاروخ... لذا نرجو منكم، السيد الوزير، الاطلاع على هذا المشروع وما هي أسباب تأخره؟ مع أنه يراوح مكانه منذ 2014.

ختاما، نبارك مجهودات السيد رئيس الجمهورية، في مساعيه للم شمل الفرقاء العرب واحتضان القمة العربية.

شكرا على حسن المتابعة والإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان مدني؛ الكلمة للسيد محمد بادي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بادي: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، «ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري

واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

السيد رئيس المجلس الموقر،

معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، وزملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نجدد الترحيب بمعالي السيد الوزير الأول والوفد الوزاري المرافق له، بمناسبة عرض بيان السياسة العامة للحكومة، وفقا لما تقتضيه أحكام الدستور، كما نهنئكم وطاقمكم الحكومي بالمناسبة على الثقة التي حظيتم بها من قبل السيد رئيس الجمهورية.

في البداية، نثمن جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة في مواجهة آثار جائحة كورونا، والتي وردت في مقدمة هذا البيان، وهذا ما يعكس نجاحكم المتميز في مسايرة تلك الأزمة العالمية والتي أنهكت اقتصاديات أكبر الدول في العالم، تلكم الإجراءات التي أكدت مرة أخرى على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية من خلال الدعم المباشر وغير المباشر الذي مس جميع الشرائح الاجتماعية.

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

إن بيان السياسة العامة المعروض على مجلسنا الموقر تميز بالعديد من الجوانب الإيجابية والتي لا ينكرها من يتحلى بأدنى قدر من الموضوعية، هذا البيان الذي تطرقتم في مستهله إلى تعزيز دولة القانون وما اندرج تحت هذا العنوان من إصلاحات في قطاع العدالة وإرساء سنّة التشاور وتعزيز دور المجتمع المدني ودعم حرية الصحافة وغيرها، وهذا عملا بأحكام دستور 2020.

أما في الفصل الثاني الذي خصص للإنعاش الاقتصادي وتجديده، وهذا من خلال فتح ورشات تعنى بمراجعة شاملة ومدروسة لمختلف النصوص والقوانين التنظيمية للوصول إلى إصلاح اقتصادي حقيقي يهدف إلى خلق ثروة ويجسد التنمية المستدامة، من خلال التكامل بين القطاعات العمومية فيما بينها من جهة، والقطاع العام والخاص من جهة أخرى، ولعل صدور قانون الإستثمار ونصوصه التطبيقية خير مثال على ذلك.

كما تجدر الإشارة في هذا الجانب إلى الإصلاحات الجوهرية التي تعرفها المالية العمومية، وهذا من خلال القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، الذي سيسمح العمل به في التحكم والنجاعة في النفقات العمومية ويمكّن السلطات العمومية من تقييم وتقويم أدق النتائج والأهداف المسطرة.

وسيكون قانون المالية لسنة 2023 أول قانون مالية يعد وفق أحكامه.

أما فيما يتعلق برفع التجميد عن قرار منع التسليم للسجلات التجارية للبيع بالجملة في الولايات الحدودية، فإن المصالح المحلية بولاية إن قزام لم تتمكن بعد من تجسيد هذا القرار، إذ إنها لم ترد على طلبات العديد من المتعاملين الاقتصاديين (تجار الجملة) الذين ينشطون بالمنطقة.

كما نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية، المنبثقة عن اجتماع مجلس الوزراء الأخير والتي تندرج ضمن برنامج الحكومة المتعلق بتصحيح المسار الاقتصادي وتحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث الذي تناولتم فيه الجانب البشري وتطويره، وهذا من منطلق الأهمية التي يمثلها المورد البشري في نجاح أو تجسيد أي برنامج تنموي، نسجل بارتياح جميع الإجراءات المتخذة، في هذا الإطار.

وهنا اسمحوا لي، معالي السيد الوزير الأول، أن ألفت نظركم لضرورة مراجعة قيمة الوجبة الغذائية المخصصة لتلاميذ الطور الإبتدائي والمقدرة حاليا ب 55 دينارا، إذ إنها لم تعد تتماشى ومستوى أسعار المواد الغذائية المتعامل بها في السوق، فضلا عن أسعار تلك المواد في الولايات الحدودية، الأمر الذي ينعكس على نوعية الوجبة الغذائية المقدمة للتلاميذ من جهة وكذا قدرة البلديات على توفيرها بشكل منتظم من جهة أخرى.

أما في الفصل الرابع لبيان السياسة العامة هذا، نسجل بكل فخر واعتزاز النشاط الدبلوماسي لبلادنا على الصعيدين الدولي والإقليمي، الأمر الذي سمح باستعادة الجزائر لدورها الريادي ضمن المجموعة الدولية ومساهمتها المتميزة في نزع فتيل الصراعات ودعم حقوق الشعوب المستضعفة وإرساء قواعد الإحترام المتبادل بين الدول.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

إسمحوا لي في نهاية مداخلتي هذه، أن أنقل لكم تحيات مواطني ومواطنات ولاية إن قزام، هاته الولاية الحدودية والتي تمر بالمناسبة سنة ونصف على استحداثها ضمن الولايات العشر بالجنوب، إلا أن الوتيرة التي تسير بها التنمية، لم ترق بعد لتطلعات المواطنين بالرغم من البرامج المسجلة لصالحها ضمن مخصصات الدولة للولايات العشر بالجنوب أين سجلنا تأخرا في إنجاز العديد من المشاريع، لاسيما في قطاعات النقل، الأشغال العمومية والري، السكن والصحة.

ففي قطاع الأشغال العمومية والري:

إن طريق الوحدة الإفريقية في شقه الرابط بين ولاية تمنراست وإن قزام من النقطة الكيلومترية 175 كلم في اتجاه مدينة إن قزام، أصبح يشكل خطورة بالغة على مستعمليه من المسافرين، فضلا عن أصحاب النقل العمومي للبضائع، نتيجة للحالة التي وصلت إليها وضعية الطريق، ضف إلى ذلك الغياب التام لدور الصيانة على امتداد طول الطريق المقدر بـ 400 كلم.

علما أن هذا الطريق يعد الشريان الأساسي الذي يربط بلدنا بالقارة الإفريقية وحلقة الوصل بين شمال القارة وجنوبها.

أما فيما يخص قطاع الري، نسجل التأخر الكبير في استكمال إنجاز مشروع حماية مدينة إن قزام من الفيضانات، والذي يعرف تأخرا كبيرا منذ انطلاقه سنة 2018، كما أن البنية التحتية لشبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لم تعد بإمكانها التماشي مع التوسع العمراني للولاية، لاسيما في بلدية مقر الولاية.

وفي قطاع السكن، الذي يسجل بدوره عجزا كبيرا في البرامج السكنية المسجلة لصالح الولاية، وهنا نلفت عناية سيادتكم، السيد الوزير الأول، إلى ضرورة الإسراع في مراجعة مبالغ الإعانات المالية المخصصة للسكن الريفي والتي لم تعد تتماشى وأسعار مواد البناء، خصوصا في مناطق أقصى الجنوب، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعثر تلك البرامج نتيجة عجز المستفيدين عن استكمال سكناتهم...

(أما في قطاع الصحة، نطالب بالإسراع بتعيين مدير الصحة والسكان بولاية إن قزام، حتى يتسنى للسلطات المحلية التنسيق والمتابعة، خصوصا ونحن بصدد استلام مستشفى 60 سريرا بإن قزام، كما ننوه بالمناسبة إلى ضرورة رفع العراقيل لاستكمال إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة تين زواتين.

أما بخصوص المصالح اللامركزية للدولة:

السيد الوزير الأول المحترم،

إن وضع حيز الخدمة للمصالح اللامركزية للدولة بولاية إن قزام يعرف بعض النقائص لاسيما من الجانب البشري، على اعتبار أن ولاية إن قزام تم استحداثها بعد سريان أحكام تعليمة السيد الوزير الأول، رقم 348 المؤرخة في 25 / 12 / 2014، المتضمنة تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد والقاضية بتجميد عملية التوظيف الخارجي للعديد من القطاعات الوزارية، كما أن ولاية إن قزام لم تستفد في السابق من عملية عقود الإدماج المهني لحاملي الشهادات الأمر الذي أثر على سير المصالح اللامركزية للدولة بالولاية.

وعليه، نطالب من سيادتكم الموقرة بمنح رخصة استثنائية للتوظيف الخارجي لباقي القطاعات على غرار الرخصة الممنوحة لقطاع الداخلية والجماعات المحلية حتى يتسنى تنفيذ البرامج المسجلة.

وفي الأخير، نشكركم مرة أخرى، السيد الوزير الأول المحترم، متمنين لكم مزيدا من التوفيق والنجاح في مهامكم أنتم وطاقمكم الحكومي.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بادي؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم باري، فليتفضل مشكورا.

السيد بلقاسم باري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير الأول،

بعد عرضكم المفصل لبيان السياسة العامة للحكومة، والذي تضمن حصيلة نشاطات حكومتكم، طبقا للمادة 111 من الدستور؛ يعد تكريسا للشفافية والذي كان ثريا وإيجابيا، فنحن نثمن الإنجازات والمكاسب المحققة، ووجب الإسراع بحلول جذرية لما تأخر إنجازه مع مراعاة مدى انعكاس ذلك على الحياة العامة للمواطن.

سيدي الوزير الأول،

إن إجراء تقليص فاتورة الاستيراد حقق فائضا في الميزان التجاري، لكن لم يقابله إنشاء مؤسسات اقتصادية لتغطية العجز المسجل في السلع، والذي انعكس سلبا على حياة المواطن، وهذا جراء الارتفاع غير المسبوق في الأسعار في مختلف المواد الاستهلاكية، والذي أدى إلى انهيار القدرة الشرائية لدى المواطن، كما تم تسجيل ندرة حادة في بعض المواد الاستهلاكية في السوق، وظهر انهيار القدرة الشرائية لدى الطبقات الهشة وذوي الدخل الضعيف جليا، خاصة في الدخول الاجتماعي الأخير؛ وعليه، فإن الحكومة مطالبة بالعمل على رفع القدرة الشرائية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطن وكذا النهوض بمناطق الظل.

سيدي الوزير الأول،

لقد أحرزت الجزائر تقدما معتبرا من حيث تنوع الصادرات خارج المحروقات، وبصفة خاصة في المجال الفلاحي، ولهذا لابد من الاستمرار في الإصلاحات التي عرفها القطاع وتعزيزها بسياسات ليكون الاقتصاد الأخضر من أهم روافد التنمية الاقتصادية، كما أنه بات من الضروري الوقوف على معاناة الفلاحين، وذلك بدعم البذور والأسمدة التي عرفت ارتفاعا كبيرا في الفترة الأخيرة.

بالمناسبة نثمن قرار الحكومة بالسماح باستيراد المعدات الفلاحية والجرارات لأقل من 5 سنوات، كما نثمن قرار رئاسة الجمهورية في إقرار منحة البطالة والذي لقي الاستحسان، لكن في المقابل، حرمت منه فئات لمجرد تأمينهم، لهذا نرجو من سيادتكم إنصاف هذه الفئة وتمكينها من هذه المنحة.

كما لاحظنا كذلك أنه لم تبرز مظاهر بيان السياسة العامة في مجال التنمية محليا على مستوى بعض الولايات، ومن بينها ولاية أولاد جلال المستحدثة، التي يمكنها حقيقة المساهمة في النهوض الاقتصادي، وهذا بوجود الدعم الكافي بتخصيص ميزانية خاصة للولايات المستحدثة لتدارك النقائص الموجودة، وفيما يأتي نلخص بعض النقائص على مستوى ولاية أولاد جلال:

في مجال السكن:

السيد و زير السكن المحترم،

إن ولاية أولاد جلال لازالت تنتظر تعيين مدير للسكن وكذا مدير لديوان الترقية والتسيير العقاري، ففي القطع الأرضية التي منحت في سنة 2014 لازالت متوقفة لحد اليوم، كما تعاني ولاية أولاد جلال من نقص كبير في السكن الاجتماعي، وبالمناسبة نرجو مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 142 الذي يحدد كيفية الاستفادة من السكن الاجتماعي بما يسمح برفع الحد الأدنى للراتب الشهري إلى 50000 دينار جزائري، بدلا من 24000 دينار جزائري.

ولكون معظم بلديات أولاد جلال ذات طابع فلاحي، فإن صيغة السكن الريفي هي إحدى الحلول للقضاء على أزمة السكن، لذا نرجو من سيادتكم ايلاء اهتمام خاص بهذه الصيغة.

في مجال الري:

السيد الوزير الأول،

إن واحات النخيل بأولاد جلال، التي كانت بالأمس القريب تنتج أجود أنواع تمور دقلة نور، هي اليوم تباع لاستعمالها في الزينة وتزيين الطرقات وهذا لندرة مياه السقي، إلا أن بعض الفلاحين لازالوا متمسكين بأمل رفع التجميد عن مشروع محطة تصفية المياه المستعملة بأولاد جلال، لإعادة بعث الحياة في غابات النخيل المتبقية.

سيدي الوزير الأول،

نطالب بتسجيل مشاريع إنجاز آبار عميقة، لتدارك العجز في مجال الري الفلاحي وإنعاش المناطق التي تعاني من الجفاف منذ سنوات، مثل بلديات رأس الميعاد والبسباس وسيدي خالد.

في مجال الأشغال العمومية:

السيد الوزير الأول،

لربط ولاية أولاد جلال، بالولايات المجاورة، تكملة الطريق الذي يربط ولاية أولاد جلال بولاية الجلفة مرورا

برأس الميعاد، عمورة وفيض البطمة، مع تزويده بجسر على مستوى واد جدي، وكذا الطريق الذي يربط ولاية أولاد جلال بولاية المغير، مرورا بالبسباس والرخام والمرارة، على مسافة 52 كلم.

كذلك تزويد الطريق الذي يربط سيدي خالد برأس الميعاد مرورا بالهوبة بجسر على مستوى واد جدي.

في مجال الفلاحة:

السيد وزير الفلاحة المحترم،

أين هي ولاية أولاد جلال من الفلاحة الاستراتيجية؟ رفعنا إليكم..

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم باري؛ الآن الكلمة للسيد سمير زوبيري.

السيد سمير زوبيري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل الخوض في مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، أتوجه بالتهاني الخالصة على تجديد الثقة في السيد الوزير الأول، وبعض وزرائه، والتهاني كذلك لكافة الوزراء المعينين الجدد من قبل رئيس الجمهورية، والشكر لالتزام الحكومة بتقديم بيان السياسة العامة في الآجال القانونية تطبيقا للقانون واحتراما للدستور.

وأتقدم لكم معالي الوزير الأول، كذلك بالشكر على شجاعتكم لاعتذاركم للشعب الجزائري في المجلس الشعبي الوطني..**(تصفيق)**..

ولدى تصفحي لبيان السياسة العامة، لمست العمل الإيجابي لدى الكثير من القطاعات والتي تستحق التشجيع والثناء.

إذ أثمن إنشاء المحاكم المتنقلة وأشجع عمل وزير العدل، وسعيه اللامنقطع من أجل عصرنة هذا القطاع الحساس.

كما أحيّي وأشجع معالي السيد وزير الصيد البحري، الذي عرف قطاعه انتعاشا، وذلك واضح وجلي ولأول مرة يتم صنع باخرتين في الجزائر لصيد التونة.

وباعتبار هذه السنة سنة اقتصادية بامتياز، فإنني أثمن ما جاء به قانون الاستثمار، وكذا حرص رئيس الجمهورية على تنفيذه، لأن الاستثمار بمثابة المحرك لعجلة الاقتصاد والتنمية، غير أنني ألفت انتباهكم، السيد الوزير الأول، إلى فئة من المستثمرين مازالت تعاني البيروقراطية لأجل الحصول على رخص البناء ورخص الاستغلال وشهادات المطابقة، أذكر لكم فقط عينة منهم على سبيل المثال لا الحصر، في ولاية تيزي وزو، في بلدية أولاد راشد شركات (Houamdi LAMINAGE) (EURL Steel! Solide GRT) و(PROFILAGE Froid).

لديها أكثر من **100** عامل ولم تتحصل على رخصة البناء لأن مفتش الفلاحة رفض الإمضاء، وجب عليكم التدخل، معالي الوزير.

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات البديلة للمحروقات إذ يساهم في الناتج الداخلي الخام الوطني، فعلى الحكومة تسهيل الاستثمار في هذا القطاع برفع العراقيل عن الفلاحين، خاصة في تسوية العقار الفلاحي وتحويل حق الانتفاع إلى عقد امتياز، وإعادة النظر في قانون المستثمرات الفلاحية، كما أثمن إنشاء بنك البذور.

نرجو كذلك من السيد وزير الصحة إيجاد حلول سريعة للمشاكل التي تعترض المرضى خاصة مرضى السرطان ووضع هذا الرجاء في صلب اهتماماته.

إن العلم هو اقتصاد البلاد، فلابد من تكثيف الجهود بإيجاد آليات وتدابير للارتقاء بقطاع التربية والتعليم العالي، وهنا أنوه بقرار السيد رئيس الجمهورية، إدراجه اللغة الإنجليزية في الطور الابتدائي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الرغبة الكبيرة لرئيس الجمهورية، في توفير شروط العيش الكريم للمواطن، ومن أجل أن تكون التحويلات الاجتماعية وهذا الدعم موجهة لأصحابه لابد من رقمنة المصالح الإدارية كالضرائب والبنوك...إلخ، وجمع المعلومات الصحيحة وإحصاء الفئة المستحقة لهذا الدعم، وإشراك النقابات والمجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين في هذا الشأن.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الحضور،

لا يفوتني من هذا المنبر أن أحيّي السعي الذي قام به رئيس الجمهورية، لتتويج الجزائر باحتضان القمة العربية من أجل لم شمل البيت العربي الذي عرف انقسامات عديدة.

وتحية تقدير واحترام، للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، الذي يسهر على تسخير كافة الوسائل البشرية والمادية وتوفير كل الشروط لتطوير وتعزيز قدرات النظام الوطني للدفاع أمام أي خطر جهوي أو دولي والعمل على تأمين الحدود من أجل الحفاظ على أمنه وسلامته.

كذلك سيدي الوزير الأول،

بخصوص قضية أصحاب العقود المنتهية وعقود ما قبل التشغيل التابعين سواء لوزارة العمل والتشغيل أو لوزارة التضامن الوطني، نرجو منكم، سيدي الوزير الأول، إيجاد حل نهائي لا جوابا لإدماجهم في مناصب عمل دائمة..

أنا شخصيا أؤمن بهذه القضية، وهؤلاء هم أبناؤنا وبناتنا، فوجب عليكم التدخل، نرجو منكم إنصافهم، معالي الوزير الأول وإدماجهم في مناصبهم.

أستسمحكم لأعرض عليكم بعض الانشغالات التي تعرفها ولاية البويرة:

إذ يشهد قطاع الصحة على مستوى الولاية اختلالات كبيرة بسبب تجميد بعض المشاريع الصحية والتي شكلت اكتظاظا كبيرا على مستوى المستشفيات، نذكر منها مستشفى مشدالة، مستشفى برج أخريص، مستشفى عين بسام، التي فاقت عملية إنجازه 80 ٪ وكذلك المركز البيداغوجي لذوي الإحتياجات الخاصة بمشدالة الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه أكثر من 90 ٪.

وفي قطاع الأشغال العمومية، يشهد الطريق الوطني رقم 08 الرابط بين دائرة سور الغزلان بالبويرة ودائرة سيدي عيسى بالمسيلة، حوادث مرور كثيرة بسبب ضيق الطريق وحركة المرور الكثيفة، وعليه؛ نطلب تسجيل طريق مزدوج لفك الاختناق.

ونفس الشيء بالنسبة للطريق الوطني رقم 18 الرابط بين البويرة ودائرة بئر غبالو.

كذلك منطقة النشاط ببلدية بئر غبالو وكذلك المنطقة الصناعية «لشواف بديرة» أرجو منكم...

(وكذلك منطقة النشاطات ببئر غبالو التي تشهد هي كذلك تأخرا كبيرا في التهيئة، وعليه، نأمل في انطلاقة حقيقية لهاتين المنطقتين.

قطاع الشبيبة والرياضة:

- تعاني بعض بلديات الولاية من نقص في المرافق الرياضية أو انعدامها، وعليه، نأمل بتسجيل ملاعب بلدية في كل من صحاريج، أغبالو ، الشرفة، المزدور، المعمورة والخبوزية إلخ..

- ضرورة الاستثمار في المناطق الغابية التي تسخر بها الولاية كمنطقة تالارانا وجبال ديرة، برج خريص والدشمية.

- السكن الريفي (البناء الريفي) الحصة غير كافية، نرجو زيادة.

- الثكنة العسكرية الفرنسية لسور الغزلان، التي تعتبر تراثا، لكنها في الحقيقة حطام لم تحظ باهتمام المختصين ولم تُسْتَغل مساحتها الكبيرة في إنجاز مشاريع تنموية أخرى.

- نرجو من السيد وزير الفلاحة توسيع المساحات المسقية للفلاحة (عين بسام، بئر غبالو، الهاشمية والخبوزية).

- نرجو رفع التجميد عن مشاريع قطاع الموارد المائية خاصة منها مشروع إعادة تهيئة قنوات مياه الشرب ببلدية البويرة، وشكرا).

السيد الرئيس: شكرا للسيد سمير زوبيري؛ الكلمة الآن للسيد فريد بسايح، فليتفضل مشكورا.

السيد فريد بسايح: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الزملاء الأعضاء،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن إقرار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، هو تعزيز للدور التشريعي للمؤسسات المنتخبة، لاسيما الغرفة الأولى، وفيه أيضا إبراز للوظيفة الرقابية على أعمال وأنشطة الحكومة، كما يندرج ضمن الصور السيادية التي أصبحت عليها كافة المؤسسات الدستورية للدولة.

كما هو ثابت، فإن بيان السياسة العامة للحكومة هو عملية مسحية إحصائية، وحصيلة شاملة لنشاطات العمل الحكومي طيلة سنة كاملة، تسري منذ لحظة المصادقة علىخطة عمل الحكومة، بنص صريح من المادة 111 من الدستور الجزائري.

جاحد من ينكر الأفضال ويقفز على الإنجازات، سنة منقضية كانت حافلة بمحطات ووقفات ومكاسب، تكلم عنها الزملاء الأعضاء، بودي ذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

1ـ عودة قوية للدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا، من خلال أدوار مدروسة ومحسومة، ساهمت في احتواء عديد الأزمات الحدودية والإقليمية، ناهيك عن النجاح الكبير الذي سبق عقد القمة العربية، بفضل حكمة وحنكة رئيس الجمهورية، بددت المخاوف وقضت على الشكوك.

2ـ كامل الإشادة والتنويه بالمؤسسة العسكرية والأمنية، صاحبة الفضل فيما يسود البلد والمنطقة من استقرار وسكينة وأمن.

3ـ اهتمام حكومي ملحوظ بالجبهة الاجتماعية.

4ـ وجود بيئة اقتصادية ملائمة ومصانة بحزمة قوانين تشجيعية للاستثمارات وغيرها.

5ـ مكاسب رياضية هائلة من جانب الفضاءات والمرافق، أو من ناحية النتائج الفردية والجماعية.

السيد الوزير الأول،

سعيكم وحرصكم للارتقاء بمستوى معيشة الجزائريين لم يحجب عن العيون جملة نقائص نتمنى إيجاد حلول عاجلة لها وطنيا وولائيا:

1ـ إعداد أرضية قانونية لتشجيع أكثر للاستثمارات.

2ـ الاستمرار في دعم الجبهة الاجتماعية حتى تشمل أكبر عدد من الفئات.

3ـ دعم الفلاحة من خلال تقديم تسهيلات مادية ومالية وإدارية للفلاحين وإقرار نظام تأمين مشجع.

4ـ تهيئة شبكة الطرقات الداخلية لبلديات معسكر وكذا مداخلها الفرعية.

5ـ إعادة تهيئة مطار غريس تمهيدا لعودته للخدمة.

6ـ تشجيع قطاع السياحة بولاية معسكر، في ظل توفر نقاط سياحية وتاريخية وثقافية ثرية.

ومع هذا فإن الدولة بمؤسساتها وثقلها وإرادتها السياسية بمقدورها إحداث الطفرة والإقلاع في كل الميادين، في ظل وجود مؤسسات دستورية قوية ومؤسسة عسكرية شامخة، ولنا في العودة القوية للديبلوماسية الجزائرية وعودة ثقة الشعب بدولته وانتعاش قيمة الدينار الدليل القاطع.

أعتذر لكم عن الإطالة وشكرا على الإنصات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد بسايح؛ الكلمة الآن للسيد محمد لعقاب، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد لعقاب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة الإعلاميون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، لابد من تثمين كل الإيجابيات بكل تفاصيلها، التي أشار إليها زملائي، أعضاء مجلس الأمة، وإشادتهم بالجهد الكبير المبذول من قبل السيد رئيس الجمهورية، وحرصه على خدمة الوطن والمواطن، لاسيما الفئات الهشة منهم، لكنني لن أفوت هذه الفرصة لأميز بالإشادة بقراره التاريخي، باعتماد اللغة الإنجليزية في التعليم الابتدائي، الأمر الذي سيمكن أبناءنا مستقبلا من امتلاك لغة جديدة تساعدهم على الانفتاح على العالم وتحصيل العلوم والمعارف.

بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة، لدي بعض الملاحظات وسأقف مطولا عند قطاع التعليم العالي.

1 ـ إن الأرقام المقدمة للمتخرجين لا تعكس قيمة الشهادة الجامعية، لذلك أدعو إلى إعادة النظر خاصة في كيفية الإشراف ومناقشة أطروحات الدكتوراه.

2 ـ إن عدد عروض التكوين لا ينبغي النظر إليها على أساس أنها ثورة علمية، فمن غير المعقول أن نغير برامج التكوين كل ثلاث سنوات أو أقل، لقد أحدثنا فوضى بيداغوجية.

3 ـ بخصوص «الدكتوراه» إني أدعو إلى اعتماد «أقطاب الدكتوراه»، حاليا تجري مسابقة للالتحاق بأقسام الدكتوراه، الفائزون اثنان أو ثلاثة في كل تخصص ويقوم بتدريسهم عشرة أساتذة!! هذا غير معقول إطلاقا!! أدعو إلى إنشاء أقطاب وكل قطب يكون فيه 30 تخصصا أو 20 طالبا، وسيكون بذلك المردود أفضل.

4 ـ يلاحظ كذلك أن هناك توجها لكي يتخرج الطالب بمشروع مؤسسة، وهذا قد يبدو مفيدا للوهلة الأولى، لكن هناك احتمال أننا قد نحصي في نهاية التخرج نحو نصف مليون مشروع سنويا، يكون عبارة عن «هياكل تنظيمية لأسماء شركات»، أليس من الأحسن تفضيل براءة الإختراع مثلا؟

5 ـ ثم يبدو أن «هموم الحكومة بسوق الشغل» قد جعلها تهمل العديد من التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فأي مشروع شركة ننتظره من طلبة الفلسفة والتاريخ والآثار والشريعة والحقوق مثلا؟ مما يحدث التخوف من تحول الجامعة إلى مركز تكوين مهني، ويطرح التساؤل عمن ينتج الفكرة؟

6 ـ بخصوص المدارس الوطنية العليا، أثمن إنشاء المدرسة العليا للرياضيات والذكاء الإصطناعي والفلاحة الصحراوية ومدرسة الصم والبكم، وأدعو لتوسيع هذه الأخيرة لكل ذوي الإحتياجات الخاصة وتغيير اسمها لتصبح «المدرسة الوطنية العليا لذوي الاحتياجات الخاصة».

لكن ما هي القيمة المضافة لمدارس عليا أخرى على غرار المدرس العليا للعلوم السياسية، والمدرسة العليا للصحافة في ظل وجود كليات للإعلام وكليات أخرى للعلوم السياسية في كل جامعات الوطن تقريبا؟!

ضف إلى ذلك أن هذه المدارس تدرس سنتين تحضيريتين ثم تنظم مسابقة، الفائزون يواصلون الدراسة 3 سنوات ليحصلوا على شهادة ماستر، والراسبون الذين عادة ما يحصلون على أعلى معدلات البكالوريا، تتم إهانتهم وتحويلهم إلى الجامعة، وهذا الشكل يهين الجامعة أيضا.

الإشكال الآن، هل يعقل أن يتحصل طالب على شهادة ماستر وهو لا يملك شهادة ليسانس؟ فإما أن تمنح لهم شهادة باسم آخر «دبلوم عالي في التخصص» أو يدرسون 3 سنوات ليسانس وسنتين ماستر، وإما يدرسون مباشرة 5 سنوات وتمنح لهم شهادة عليا في التخصص، وعلى ذكر المدرسة العليا للعلوم السياسية والمدرسة العليا للصحافة بالجزائر العاصمة، هاتين مكانهما الطبيعي بالقطب الجامعي القليعة، لكنهما يشغلان نصف مبنى كلية الإعلام والاتصال وهما الاثنان يحصيان أقل من الألف طالب، بينما كلية علوم الإعلام والاتصال عندها حوالي 10 آلاف طالب، يتخبطون في نصف الكلية، قلة القاعات وقلة المدرجات، والأكثر من هذا، لهما مبنى قديم ولا يصلح لأي شيء، وربما وضعيته لها علاقة بوفاة عدة أساتذة وإداريين شباب بمرض السرطان، أما الرقمنة، فلا بد من تثمينها والدعوة إلى تعزيزها ما في ذلك شك، لكن لابد أن تحقق الرضا لدى الأسرة الجامعية، فبرنامج البروغرس مثلا، دائما يحول فرحة الناجحين في البكالوريا إلى مأتم بسبب سوء التوجيهات، فمتى كانت الآلة تتحكم في المشاعر والرغبات؟!

في مجال الإعلام:

أدعو إلى مزيد من الإهتمام بالصحافة الإلكترونية، فهي في صلب اهتمامات رئيس الجمهورية، منذ يناير 2020، إلى اليوم الكثير منها لم يحظ بالإشهار من طرف الحكومة...

أشكركم على حسن الاستماع، والباقي سيسلم لكم مكتوبا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(أين وصل تنفيذ تعليماته بهذا الخصوص؟ وما نصيبها من الإشهار العمومي مقارنة بالصحافة الورقية القليلة السحب؟

كما أدعو الحكومة للسهر على وصول البث العالي الدقة لكل جهات الوطن، فبعض المناطق على غرار الساحلية يصلها البث مشوشا مع تداخل بث محطات دول أوروبية.

كذلك السهر على زيادة قوة الربط بالأنترنت، من أجل تسهيل الولوج لاقتصاد المعرفة، ذلك أن ارتفاع عدد المستخدمين لا يعني بالضرورة أن شبكة الأنترنت متطورة، وأدعو كذلك للتفكير في تشكيل «لجنة يقظة» من المختصين بهدف التهيؤ للتعامل مع توسع تطبيقات الإتصال السحابي، وأنترنت الأشياء والأنترنت الفضائي.

قطاع الثقافة:

ما ورد في الجانب الثقافي، كأن الحكومة اعترفت بأنه مر من دون إنجازات، وفعلا لاحظنا أنه يعيش في ظروف صعبة، وإلا ما هي إنجازات القطاع؟

1ـ ما هي وضعية ديوان رياض الفتح في ظل الاحتجاجات والتهديد بالإضراب وشكاوى من قبل 450 محلا بخصوص الوضعية؟

2ـ ما هي إنجازات الوكالة الجزائرية للإشهار الثقافي؟

3ـ ماذا فعلت وكالة إنجاز المشاريع الكبرى؟

4ـ ماذا أنجز الديوان الوطني للممتلكات الثقافية المحمية؟

5ـ أين وصل الحديث منذ سنوات عن وضع قاعدة بيانات للتراث المادي وغير المادي؟ وغيرها من التساؤلات.

ثم معالي الوزير الأول، ألم يحن الوقت لتشجيع إنتاج الأفلام والمسلسلات حول الثورة والحركة الوطنية ورجالها، ولم لا إنشاء هيئة متخصصة لهذا الغرض؟

قطاع الشؤون الدينية:

ينبغي كذلك أن يكون قطاع الشؤون الدينية محل تقييم، من جميع الجوانب، وأركز هنا على موسم الحج الماضي، لقد لوحظ تقصير كبير من قبل البعثة، خاصة في مجال الإقامة والإعاشة والإرشاد، حيث كانت الفنادق من دون تصنيف فضلا عن إسكان 4 حجاج في غرفة واحدة وأحيانا 5، رغم ارتفاع التكلفة التي جعلت السيد رئيس الجمهورية يتدخل ويخفض سعر تذكرة الطائرة بـ 100 ألف دينار، ورغم ذلك إن الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات، ونعتقد أنه آن الأوان لتقييم موضوعي لأداء الديوان الوطني للحج والعمرة منذ سنوات، بهدف تكفل أفضل بضيوف الرحمن.

بخصوص القطاعات الإنتاجية:

من دون شك، شدد السيد رئيس الجمهورية، في عدة مناسبات خاصة في اجتماعات مجلس الوزراء ولقاءاته الدورية مع وسائل الإعلام على القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة وخاصة تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وبغض النظر عما جاء في بيان الحكومة، فإن المطلوب هو «التسيير بالأهداف» أي تسطير هدف واضح لتحقيقه خلال العام الجاري، فما هي المساحة التي ستتم زراعتها مثلا؟ وأين ستصل تعليمات رئيس الجمهورية بخصوص إنشاء مصانع الحليب؟ وأين وصل إنجاز محطات تحلية المياه وكذا..؟

خاصة أننا نعيش فترة تحولات استراتيجية عالمية قد يصبح الغذاء فيها سلاحا فتاكا، لذلك أدعو إلى الإستعانة بالخبرات الأجنبية من أجل تطوير «زراعة تجارية» تساعدنا على تحقيق الإكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير.

القطاع المالي:

الإسراع في إصلاح المنظومة المالية البنكية فمن دونها يبقى قانون الاستثمار الذي لقي إشادة واسعة مكبلا، فضلا عن كون طريقة عمل البنوك تجاوزها الزمن، جعلت كثيرا من المواطنين يفتحون حسابات في دول أجنبية، لأن المنظومة البنكية تضع عراقيل غير مفهومة في وجه استغلال الرصيد بالعملة الصعبة، ناهيك عن عدم امتلاك بعض البنوك البطاقات البنكية، وهذا واحد من الجوانب السلبية التي ورثها السيد رئيس الجمهورية عن أسلافه، لكن آن الأوان لتصحيح الوضع.

متفرقات:

1ـ أدعو إلى مزيد من الإهتمام بالولايات الحدودية، حتى تكون بمثابة حصن متقدم للأمن القومي الوطني.

2ـ أدعو إلى إنشاء هيئة للكوارث الكبرى التي جرى الحديث عنها رسميا خلال فيضانات باب الوادي وزلزال بومرداس، وتزويدها بكل الإمكانات المتطورة للتدخل السريع والفعال، كحالات الحرائق التي حدثت في بلادنا مؤخرا.

3ـ أثمن تسمية أسماء المنشآت والمؤسسات والأحياء السكنية بأسماء الشهداء والمجاهدين، وللعلم فقد كان هذا من انشغالات رئيس الجمهورية، وبالمقابل أدعو للإسراع بوضع حد لفوضى تسميات الأحياء السكنية الجديدة 500 مسكن و 350 مسكنا وألف مسكن و 1100 مسكنا.. إلخ، وإطلاق المشروع السكني أو المنشأة منذ البداية باسم شهيد أو يوم تاريخي أو مجاهد أو رجل فكر، أو باسم من تركوا آثارا في تاريخ البلد وهكذا.

4ـ أدعو إلى تخصيص قطع أراضي لإنشاء مقابر جديدة في المدن الكبرى خاصة الجزائر العاصمة، وكذلك في عديد المدن التي لديها مقابر قديمة وضيقة، وهذه قضية أصبحت تؤرق المواطنين لكنها قضية مسكوت عنها.

5ـ بخصوص علاقة الحكومة مع مجلس الأمة، ولأن «الفهم السائد» هو أن المجلس لا يحق له التعديل، أدعو لعقد جلسات منتظمة مع مختلف اللجان قبل عرض مشاريع القوانين على المجلس الشعبي الوطني، عسى ولعل تكون فيه اقتراحات مفيدة.

كذلك أدعو الحكومة إلى الإهتمام أكثر بالأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء مجلس الأمة، ليس من باب الإجابة عليها، بل من باب الحرص على تطبيق ما يجب تطبيقه، وتقويم ما ينبغي تقويمه.

ثم، لم لا يكون هناك تفكير لمنح مجلس الأمة مستقبلا صلاحيات التعديل، حتى يضطلع بمهامه بوصفه «غرفة عليا»؟

في الأخير، إذا سمحتم لي بالدعوة لتصحيح خطأ في تسمية «القوانين العضوية» وهي ترجمة خاطئة من اللغة الفرنسية (lois organiques)، ونعتمد مستقبلا تسمية «القوانين المنظمة» ونقول «القانون المنظم» للإعلام، للعمل، للصحة وغيرها).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لعقاب؛ الآن الكلمة للسيد عبد الحفيظ حميدات، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحفيظ حميدات: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير الأول،

بعد الاطلاع على محتوى بيان السياسة العامة للحكومة، لا ينكر إلا جاحد النتائج الإيجابية التي توصلت إليها الدولة، بقيادة وتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لبناء جزائر جديدة، رغم جائحة كورونا وكذا التغييرات الجيوسياسية، نذكر على سبيل المثال، الحرب الروسية الأوكرانية، التي أثّرت على العالم بأسره من حيث ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطن.

سيدي الوزير الأول،

لدي بعض التوصيات وهي كالآتي:

1ـ إعادة النظر في سُلم الأجور حتى نحافظ على القدرة الشرائية للمواطن.

2ـ تطبيق سن التقاعد بسن 32 سنة عمل، حتى نستطيع امتصاص البطالة وخلق مناصب عمل.

سيدي الوزير الأول،

إذا تحدثنا عن ولاية البيض بحكم موقعها الاستراتيجي بوابة الجنوب، يمكن أن تكون قطبا فلاحيا رعويا بامتياز، لم تحظ بحقها من البرامج التنموية والمشاريع الهامة.

سيدي الوزير الأول،

لدي بعض الأسئلة تتمثل فيما يلي:

ـ متى ينطلق البرنامج الاستدراكي الخاص بولاية البيض (Programme de mise à niveau)؟

ـ ما مصير مستشفى 60 سريرا بدائرة الرقاصة؟

ـ لقد تم تسجيل عملية إنجاز طريق يربط بين الرقاصة وعين السخونة، لفك العزلة بين البلديتين اللتين تنتميان إلى ولاية سعيدة وولاية البيض، لحد الآن مازال...

ـ نعلمكم أنه يوجد حمام معدني بامتياز تم التخلي عنه منذ سنة 1984.

ـ طلب التحقيق في التأخير غير المقبول في إنجاز مشروع السكة الحديدية بين البيض والمشرية.

سيدي الوزير الأول،

إسمح لي، سأقول لك كلمة، هذا القطار الذهبي متى سينتهي إن شاء الله؟ المسافة 60 كلم ومدة الإنجاز لحد الآن 9 سنوات ولم ينته!

سيدي الوزير الأول،

السيد رئيس الجمهورية أعطى تعليمات بإدماج فئة (DAIP)، ما مصير الفئة التي تنشط في القطاع الخاص، الذين عددهم أكثر من 600 عامل على مستوى ولاية البيض؟

فيما يخص الملف الفلاحي:

سيدي الوزير الأول،

إن المحافظة السامية لتطوير السهوب ومنذ نشأتها بالبيض سنة 1995، كانت سباقة لتسجيل المشاريع الريفية التنموية المندمجة وتطوير المناطق السهبية ومرافقة الموالين وتطبيق سياسة الدولة في مكافحة التصحر، خاصة في المناطق المعزولة، أما ما يسمى مناطق الظل، حيث قامت بإنجاز عدة مشاريع، إلا أنه ومنذ سنة 2008، تعرف هذه

المؤسسة تقهقرا وتدهورا مستمرا، وإهمالا لدورها كمؤسسة رائدة في تنمية المناطق السهبية ومكافحة التصحر.

تقلص المساحة المحمية والمغروسة رعويا، لأقل من 500 ألف هكتار، والتأثير السلبي على مكتسبات البيئة المحققة سابقا في مكافحة التصحر وحماية المناطق المتدهورة والتوزان الإيكولوجي بصفة عامة، ما يجعلنا نطرح أكثر من سؤال.

- عدم رصد أي تسجيل لأي عملية منذ 2010، خاصة فيما يتعلق بالري الرعوي وتوفير المياه وتحسين الظروف المعيشية للسكان وأهالي المناطق الريفية.

- غياب قانون خاص لتسيير النشاط القادر على تأمين وحماية وتثمين الموارد الطبيعية السهبية.

- عدم التأقلم وتماشي الإطار القانوني للمؤسسة مع الشروط والظروف الحالية.

المناطق السهبية لولاية البيض، سيدي الوزير، وعلى الرغم أنها تشكل ما يقارب ربع المساحة السهبية الوطنية والمقدرة بـ 32 مليون هكتار، لازالت المحافظة السامية لتطوير السهوب ممثلة بالدائرة الرعوية للبيض، التابعة لولاية سعيدة وولاية سعيدة تابعة للجلفة، وتبعا لما ذكر سالفا، نرجو من سيادتكم التدخل الفوري والعاجل لإنقاذ هذه المؤسسة، مع ضرورة تشخيص الوضعية الحالية التي تعيشها المؤسسة، وإيجاد حلول استعجالية من أجل بعث نشاطها بمختلف البرامج التنموية المستدامة، وذلك نظرا لم تتوفر عليه من إمكانيات بشرية هائلة لها خبرة ميدانية وعلمية كبيرة، يشهد بها العام والخاص في رفع التحديات الميدانية والتي يمكن استغلالها في تسجيل مشروع التهيئة والتوسيع للسد الأخضر، خاصة وأن ولاية البيض تعتبر ولاية نموذجية لهذا المشروع.

فيما يخص ملف الاستثمار الفلاحي:

إعطاء الأهمية للاستثمار الفلاحي وخاصة في ضاية البقرة، مساحتها حوالي 200 ألف هكتار، تابعة لدائرة بريزينة، وتوفير الإمكانيات من كهرباء وطرق للمساهمة في رفع الإنتاج الوطني.

سيدي الوزير الأول،

نتمنى سنة 2023، إن شاء الله، أن تكون سنة رفع التحديات في جميع المجالات، خاصة مجال الاستثمار.

في الأخير، شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر وشكرا.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحفيظ حميدات؛ الكلمة الآن للسيد نبيل خوالدية، فليتفضل مشكورا.

السيد نبيل خوالدية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد المحترم، المجاهد رئيس المجلس الموقر،

السيد الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس المحترم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول،

إن وجودنا اليوم تحت قبة هذا المجلس، هو نتاج دستور الفاتح من نوفمبر، لاسيما المادة 111 منه، والتي تكرس مبدأ الرقابة البرلمانية على النشاط الحكومي، وهو الأمر الذي سعى إليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

وإذ نثمن القفزة النوعية في عديد القطاعات، وارتفاع الصادرات خارج المحروقات، وكذا الفائض المسجل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، رغم التحديات المحلية الإقليمية والعالمية، والنزاعات الدولية، ناهيك عن جائحة كورونا.

إلا أن السيد الوزير الأول، كل هذه الإيجابية التي جاء بها بيان السياسة العامة للحكومة، لم تنعكس على الحياة اليومية للمواطن الذي أثقلته القدرة الشرائية نظير الغلاء الفاحش في كل احتياجاته اليومية.

السيد الوزير الأول،

نحن لسنا هذا للتثبيط من عزيمتكم، ولكن لمرافقتكم ودعمكم للعمل أكثر، ورفع التحدي حتى يترجم هذا الاجتهاد على الحياة اليومية للمواطن، وهذا ما يستوقفني للحديث عن ولايتي قالمة.

قالمة المجاهدة؛

قالمة الثامن ماي 45؛

قالمة الزعيم الراحل هواري بومدين؛

قالمة المدينة التي ماضيها أحسن من حاضرها؛

قالمة الولاية التي تعرضت للتهميش طيلة عشرين سنة وكأني بها أصيبت بلعنة.

السيد الوزير الأول،

جاء في بيان السياسة العامة للحكومة أن سعر القمح ارتفع في السوق الدولية بثلاثة أضعاف منذ بداية سنة 2020 وأن الدولة تطمح في هذا المجال إلى بلوغ إنتاج 55 مليون قنطار سنة 2025.

للعلم، السيد الوزير الأول، أن قالمة هذه السنة إحتلت المرتبة الثانية من حيث المنتوج في شعبة الحبوب، وهي من الولايات الرائدة في شعبة الطماطم الصناعية، إلا أن الفلاح في قالمة يكاد يعتزل خدمة الأرض، ليس فقط من جراء غلاء الأسمدة والبذور والأدوية، ولكن مشكل الماء الذي أرقهم كثيرا، حيث إن الولاية بها سد واحد ووحيد وهو سد بوحمدان، الموجه للشرب والسقي، خاصة إذا علمنا أن منسوبه اليوم يراوح 9 ٪ من طاقة استيعابه، بالرغم من أن هناك دراسة منجزة لإنجاز سد كدية حريشة، الذي من شأنه فك الخناق عن بلديات الولاية التي تعاني من تذبذب رهيب في توزيع الماء الشروب، للعلم أنه كانت لدينا تطمينات بتسجيل هذا السد إلا أن الأمر بقي على حاله.

إضافة إلى محيط السقي الذي لم يتم تجديده، وصيانته لما يعرفه من أعطاب ووتسربات، وعدم تغطيته وانعدامه في أقصى الجهة الشرقية والغربية للولاية.

السيد الوزير الأول، بالأمس كانت قالمة ولاية صناعية بامتياز من خلال مصانع السكر، الخزف وهنا لما نذكر مصنع الخزف نفتح قوسا، اليوم هو مركب (Etere) وعماله في وقفة احتجاجية طيلة هذا الأسبوع، احتجاجا على عدم تسديد أجورهم لمدة 10 أشهر، ونفس الأمر بالنسبة لمصنع السكر والدراجات والدراجات النارية، ومن منا لا يعرف (Moto Guelma)، اليوم ضاع هذا الامتياز الصناعي بضياع صناعات قالمة.

ليخلفه اليوم أن قالمة ولاية فلاحية بامتياز، والخوف كل الخوف ـ السيد الوزير الأول ـ أن يضيع هذا الامتياز كذلك إن لم يتم تسجيل إنجاز سد كدية حريشة.

قطاع الصحة:

هل تعلم السيد الوزير الأول، أن قالمة لا يوجد بها جهاز (IRM) وأن جهاز السكانير الوحيد تم اقتناؤه من ميزانية الولاية؟

هل تعلم السيد وزير الصحة، أن هناك مركب الأم والطفل بالولاية منجز ومجهز وأنه كان عمليا في جائحة كورونا، إلا أن اليوم لا يؤدي دوره الحقيقي الذي من شأنه أن يفك الخناق عن المستشفى الوحيد بالولاية «الحكيم عقبي» الذي أصبحت ظروف العمل والتداوي فيه لا تطاق؟ للعلم أن المستشفى أنجز سنوات الثمانينيات.

لذا نرجو، سيادة الوزير الأول، رفع التجميد عن المشاريع الصحية بالولاية خاصة إنجاز مستشفى 120 سريرا بقالمة ومستشفى 60 سريرا ببوشقوف، دون أن أنسى معاناة مرضى السرطان بالولاية.

قطاع الأشغال العمومية:

السيد الوزير الأول،

هل تعلم أن قالمة ليس لديها أي طريق مزودج يربطها بالولايات المجاورة؟ وعندما استبشرنا خيرا بالطريق المزدوج بين قالمة وعنابة على مسافة 30 كلم، اليوم الأشغال متوقفة بنسبة 03 ٪ نحتاج إلى إرادة سياسية، السيد الوزير، وفتح هذا الملف قريبا، دون أن أنسى الطرق الولائية والوطنية التي تشكل شبكة الطرق بالولاية والتي تعرف تدهورا كبيرا.

قطاع النقل:

السيد وزير النقل،

لن أتكلم عن التليفريك والميترو لأنه حلم، فقط متى يتم إنجاز ووضع حيز الخدمة المحطة البرية؟

خط السكة الحديدية قالمة ـ قسنطينة (بوشقوف ـ الخروب) الدراسة منجزة، ننتظر التسجيل، السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة،

بتاريخ 03 / 11 / 2013...

(بقرار من المجلس الوطني للاستثمار تحت رقم 72 / 2013 تم إنشاء المنطقة الصناعية حجر مركب على مساحة 140 هكتارا قابلة للتوسعة إلى 1000 هكتار ببلدية عين رقادة المحاذية لولايتي قسنطينة وأم البواقي، وتم رصد مبلغ 200 مليون دينار، لتهيئة المنطقة ثم إعداد دفتر الشروط، لنتفاجأ بتجميد العملية.

نرجو بعث هذا الملف من جديد لما له من أهمية بالغة في تحريك العجلة الاقتصادية بالولاية والمنطقة ككل.

السيد الوزير الأول... هذا فيض من غيض.

ساكنة الولاية تناشدكم تمكين الولاية من برنامج

استدراكي استعجالي يضعها في مصاف الولايات المجاورة، أو على الأقل، رفع التجميد عن المشاريع الحيوية، والتي لها صلة بالبنية التحتية للولاية والتي تفوق 120 مشروعا مجمدا، والتي من شأنها فك الخناق عن مواطني الولاية.

ـ كما لا يفوتني دعوتكم إلى أن تشاركونا ذكرى وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين يوم 27 / 12 / 2022.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، دامت الجزائر حرة مستقلة، والسلام عليكم... والله المستعان).

السيد الرئيس: شكرا للسيد نبيل خوالدية؛ الآن الكلمة للسيد محمد بن طبة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قبل الدخول في مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، نثمن ابتداء القرارات الهامة والتاريخية للسيد رئيس الجمهورية، على كافة الأصعدة، سواء على الصعيد الدولي أو المحلي، خاصة تلك التي تصب مباشرة في الانشغالات اليومية للمواطن الجزائري.

نثني بتهنئة الوزراء الجدد والذين جددت فيهم الثقة، ونتمنى لهم السداد والتوفيق في المهام التي أنيطت بهم.

أما فيما يخص بيان السياسة العامة، فإننا نثمن مجمله ونشد على يد الوزير الأول وطاقمه الحكومي، لما لمسناه فيهم من إرادة صادقة وعمل دؤوب، ظهرت نتائجه الإيجابية للعيان ولا ينكره إلا أعشى أو نكور يسير على خطى أولئك الذين قال الله فيهم: «وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم»، ومع هذه الإيجابيات لا ننكر أن هناك بعض النقائص والمؤاخذات تتفاوت من قطاع لآخر ومن ولاية لأخرى، ولكن هذه المؤاخذات أو النقائص، وإن ثقلت أحيانا فإنها مغمورة في بحر الحسنات ولا تؤثر كثيرا في تفاؤلنا بالمستقبل الزاهر الذي نأمله، ففي الحديث: «إذا بلغ الماء قلتين لن يحمل الخبث».

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

ومن هذه النقائص والمؤاخذات التي أفرزها الواقع ما يلي:

1ـ لطالما سمعنا أن التمور ثروة وطنية استراتيجية وهي كذلك، ورغم ما أصاب أصحاب النخيل العام الماضي من جائحة الحر التي قضت على غلة التمر وما أصابها من أمراض كالبوفروة وغيرها... التي عادت بقوة هذه السنة، ورغم ما كان ينتظره أهل الواحات جميعا من حلول وتخطيط مستقبلي واستشرافي، لا نرى أي أثر للحديث عن هذه الشعبة في بيان السياسة العامة إلا 3 كلمات يتيمات حفظ وتحويل التمور.

2ـ في المجال الثقافي:

الكل يعرف أهمية الكتاب ويتغنى ببيت المتنبي:

أعز مكان في الدّنا سرج سابح

وخير جليس في الأنام كتاب

ومع أن بناتنا وأبناءنا في الجزائر يحتلون المراتب الأولى في تحدي القراءة العربية، مع ذلك جاء بيان السياسة العامة ليحدثنا عن إنجاز برنامج لإصدار 216 عنوانا، وإطلاق برنامج يتعلق بـ 100 عنوان، بمناسبة الذكرى الستين، وحقيقة أن هذه الأرقام لو أطلقتها دولة صغيرة فقيرة تعتز بالكتاب وتعترف له قيمة، لأطلقتها على استحياء، فكيف والأمر يتعلق ببلد إسمه الجزائر؟ أليس في هذا وأدا للفكر والإبداع في ظل غياب القدرة على التكفل الشخصي بالطبع في جحيم الأسعار، على الساحة الوطنية؟

3ـ بالنسبة للسياحة:

نتساءل، هل السياحة فنادق وشواطئ وهياكل للترفيه فقط؟ أم هي قبل ذلك وبعده معالم تاريخية ودينية وفنية وأثرية؟ فإن كانت الأولى فهناك تقدم واضح أما إذا كانت الأخرى فنحن نرى في كثير من بقاع البلاد الآثار العظام لا نعطيها أدنى اهتمام!!

وكمثال على ذلك أسأل معالي الوزير، عن سلطنة بني جلاب التي دامت أكثر من 4 قرون في ولاية تقرت، وامتدت أحيانا إلى الجنوب التونسي وأخذت قسما غير قليل من الجنوب، فأين معالمها اليوم؟ والجواب لقد دكت

معالم التاريخ وأين قبور جميع سلاطينها؟ والجواب إنها بتقرت لكنها تكاد تكون مطمورة تحت التراب، وقريبا لا قدر الله ستكون نسيا منسيا، وهذا مثال واحد لتاريخ لو كان عند غيرنا لجثا على ركبتيه إجلالا له، لكننا نوليه ظهورنا، ونقول تلك أمة قد خلت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

من الاختلالات التي نلاحظها التفاوت الموجود بين المناطق والولايات، فقد تكون المجهودات والنتائج معتبرة ومحمودة في قطاع معين على سبيل العموم، لكن نجد فيها ما يعكر الصفو، كشف النقاط، يكون المعدل فيه جيد أو جيد جدا، لكن يحتوي على نقطة إقصائية، وأمثل ذلك بمثالين اثنين، ففي مجال السكن الكل يشهد بالمجهودات الجبارة والنتائج الجيدة المحققة في هذا المجال، الكل يعترف والكل يرفع تحية لوزير السكن على كل ما يقوم به، وقد رأينا السيد رئيس الجمهورية في لقاء الصحافة يثمن هذه النتائج إذ إنه أشار إلى أن السكن في بعض الولايات وصل إلى البالغين سن 22 و 23 سنة، فهل يعلم السيد الوزير أن بعض الولايات أصبح فيها السكن وهما وحلما بعيدا؟! هل يعلم أن في ولاية كتقرت أن خلقا كثيرا ـ وأركز كثيرا ـ حتى لا يظن أن الأمر استثناء، يصل سن 35 وأقل وأكثر متزوج وله أولاد وأكثر وما يزالوا ينتظرون أي صيغة من صيغ السكن، حتى لا يضيعون وأولادهم في رحمة الطريق؟

سيدي الوزير،

إلى متى ينتظرون؟ وهل يعلم السيد الوزير، بأن ولاية تقرت بها ثانوية مضى حين من الدهر، تلاميذها من كل الجنوب والجنوب الشرقي من تمنراست إلى الوادي والجامعة وغيرهم، منهم كبراء ووزراء وسفراء، لكن تمر الأيام وكل القرى التي كانت تصب فيها تحولت إلى مدن أصبح بها ثانويات وجامعات ومازالت تقرت...

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد يعقوب بلكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد يعقوب بلكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير الأول،

نثمن كل ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة، إلا أنه ورغم كل ما تبذلونه من جهود فيوجد نقص في بعض المجالات، على سبيل المثال:

نبدأ بقوله تعالى: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف».

1ـ تحسين مستوى المعيشة للمواطن، ولهذا فهناك فئة منسية ألا وهي فئة الشبكة الاجتماعية أي (DAIS) وهذه الفئة لحد الآن لم يتم دمجها، وهي فئة محتاجة فعلا، لو لم تكن محتاجة فعلا لما عملت بمبلغ 5000 دج، هذه الفئة لها أولوية قبل فئة البطالة أو الإدماج، لهذا نتمنى تسريع عملية دمج هذه الفئة، لأنها تنتظر دمجها اليوم قبل الغد؛ هذه فئة الشبكة الاجتماعية، كذلك نعمة الأمن، اليوم المواطن الجزائري كله موجه إلى خطر ألا وهو خطر المهلوسات، انتشار ظاهرة المهلوسات، اليوم المواطن الجزائري أصبح لا يأمن على أبنائه، التي أصبحت تتعاطى في المدارس وفي أي مكان، لهذا نتمنى أن يتم تجريم مروج المهلوسات ومتعاطيها، لأنها مشكل كبير يواجه كل مواطن جزائري.

نعرج على قطاع السكن، فيما يخص قطاع السكن، وهذا يخص كل ولايات الوطن، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ولاية المنيعة وفي إطار السكن الريفي، المواطن ضحية تعنت بين المسؤولين، لأنه يوجد في إطار السكن الريفي ما يسمى بعقود الملكية، لكن المواطن، ونحن على سبيل المثال، ولاية المنيعة كلها، لا توجد بها ملكية فكل شيء بها عرفي، نتمنى منكم القيام بالمسح، لأنه لم يمسها، ووزارة السكن حددت شيئا وهو تهيئة التجزئة، فالبلديات لا تستطيع تهيئة التجزئة، لأن كل مصادر التمويل للبلدية، سواء من (RCCL) أو (PCD) أو (L'auto Financement) لا تقدر على تهيئة التجزئة، لأن تهيئة التجزئة لـ 500 أو 1000 سكن

تتطلب ـ على الأقل ـ ميزانية تقدر بأكثر من 100 مليار سنتيم، على سبيل المثال، ولاية المنيعة، المنطقة التي هي مخصصة للتجزئة السكنية هي منطقة حجرية، ومبلغ 100 مليار سنتيم، لن تغطيه ميزانية البلدية بكاملها، لهذا نتمنى أن تكون هناك تسهيلات في إطار السكن الريفي، وهو المعروف بمنح رئيس البلدية لشهادة إدارية للمواطن، لأنه لا يستطيع المرور كمواطن على الشباك الموحد من أجل رخصة البناء، نتمنى أن هذه النقطة تؤخذ بعين الإعتبار لأن أكثر من 1000 سكن ريفي هو جاهز، ومنحت للولاية، لكن لا يمكننا تقسيمها، كذلك يوجد قطب بولاية المنيعة، ببلدية حاسي القارة فيه 1000 سكن جاهز منذ أكثر من 5 سنوات وفيه قرابة 4000 سكن ريفي تحتاج ـ في هذه القطب ـ إلى تجهيز، حيث يفتقر إلى ابتدائية وأيضا إلى ثانوية، ولأن هذا الأمر تابع لوزارة السكن فعليها أن تنظر إلى هذا الأمر بعين الاعتبار، لأننا ـ بكل صراحة ـ في ولاية المنيعة في كل مناسبة مثل الفاتح نوفمبر والخامس جويلية وغيرها... لا نلحظ توزيعا للسكنات في ولاية المنيعة، هذا نظرا لغياب التجهيزات، نتمنى أن تدرج في وزارة السكن، تجهيزات لهذا القطب وتكون به، على الأقل، ابتدائية وثانوية ومتوسطة وعيادة متعددة الخدمات، هذا فيما يخص مجال السكن.

نعرج على مجال الصحة،

توجد وحدة لتصفية الدم بولاية المنيعة، مقرها ضيق، تسجل أكثر من 70 مريضا يقومون بعملية التصفية، كذلك نتمنى أن تخصص لها تجهيزات لأنها منذ 2002 لم تجدد تجهيزات هذه الوحدة، نتمنى أن يتم تجهيزها بالعتاد ونطالب كذلك بمركز لتصفية الدم، كذلك لا يخفى عليكم، السيد وزير الصحة، أن هناك أكثر من 100 مريض تتم متابعتهم من طرف أخصائيين في بيوتهم، لم في ذلك من تعريض حياتهم لخطر المرض، فنتمنى منكم تخصيص مقر أو جزء من الميزانية، لأننا نعلم بأن الميزانية الحالية لا تكفي...

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد يعقوب بلكحل؛ الآن الكلمة للسيد جلول حروشي، فليتفضل مشكورا.

السيد جلول حروشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

«رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بين أيدينا اليوم بيان السياسة العامة للحكومة، للمناقشة طبقا للمادة 111 من الدستور، فبداية أود أن أغتنم الفرصة لأقدم تشكراتي لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حفظه الله ورعاه، حيث ثقتنا كبيرة في شخصه لتسيير شؤون البلاد، بالحكمة والحنكة والتبصر، وذلك بإعطاء الفرصة للكفاءات والإطارات، إذ إنني نتاج هذه الكفاءات بتعييني – ولله الحمد – من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، عضوا بمجلس الأمة، عن الثلث الرئاسي بصفتي «أستاذ بروفيسور» من جامعة أدرار، وأنا من هذا المنبر أشكره جزيل الشكر، على منحه الثقة في شخصي، كما أرجو الله العلي القدير أن يعينني لخدمة البلاد، أقول، وكذا إعطائه عناية خاصة لتحسين القدرة الشرائية للمواطن لمجابهة زيادة وغلاء الأسعار، من خلال رفع الأجور والزيادة في معاشات التقاعد واستحداث منحة البطالة ومحاربة الاحتكار والمضاربة وغيرها من التدابير الرامية إلى استقرار الأسعار ومن خلاله الجهود المبذولة من طرف السادة الوزراء أعضاء الطاقم الحكومي وعلى رأسه السيد الوزير الأول، دون أن ننسى دور الجيش الوطني الشعبي وكذا أسلاك الأمن في حماية الحدود وبعث الأمن والاستقرار والطمأنينة.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

من واجبنا أن نثمن المكتسبات المحققة والتي لا ينكرها إلا جاحد وخاصة في السياسة الخارجية، والتي أجمع الكل على أنها مفخرة للجزائر بشهادة الجميع، وسيشهد التاريخ

ويكتبها بماء من ذهب للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، إقامة القمة العربية يوم الفاتح نوفمبر بالجزائر.

إن المقام لا يتسع للتطرق إلى كل ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة، لكن سنحاول وعلى عجالة التطرق إلى أهم النقاط.

1ـ فيما يخص التنمية المحلية:

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

سجلنا وبارتياح العديد من المشاريع الهامة والأساسية، التي تعود بالنفع العام على المواطن غير أن الطريق التي يتم بها توزيع الأغلفة المالية السنوية، لمواكبة الظروف بين الشمال والجنوب، أقول، للقضاء على مناطق الظل، غير قادرة على الإستجابة لمختلف حاجيات المواطن، إذ تعتبر ولاية أدرار، منطقة ظل بامتياز، وعليه، لابد من إيجاد طريقة أكثر نجاعة وفعالية للتنمية بالأخذ بعين الاعتبار معيار المساحة وتناثر التجمعات السكانية، أقول 360 قصرا وبعد المسافة فيما بينهما حوالي 650 كلم.

2ـ قطاع الأشغال العمومية:

نثمن ما جاء فيما يخص المنشآت الأساسية للطرق، لكن إن من أكثر المشاريع التي أصبح من الضروري الإسراع في تجسيدها، وهي:

ـ التسريع في إنجاز طريق مزدوج يربط بين تسابيت ـ رڤان.

ـ إعادة الاعتبار للطريق الرابط بين رڤان ـ عين صالح، مرورا بأولف.

ـ تعبيد الطريق الجديد غير المصنف، الرابط بين أدرار ـ أولف، على مسافة 390 كلم لم له من أهمية.

3ـ قطاع النقل:

نثمن ما جاء في البيان من خلال عدة إنجازات وفي هذا الإطار:

ـ نطالب بالرفع من عدد الرحلات اليومية من وإلى أدرار، تماشيا والطلب الكبير للوجهات، خاصة الجزائر، وهران، برج باجي مختار، وذلك بتعويض طائرات صغيرة (ATR) بالطائرات الكبيرة بوينغ، والتي أصبحت لاتلبي الطلب.

4ـ قطاع التربية:

في الحقيقة، يشهد قطاع التربية في الآونة الأخيرة قفزة نوعية واضحة للعيان بفضل جهود القائمين عليه، وخير دليل تجسيد قرار رئيس الجمهورية بإدراج اللغة الإنجليزية بالطور الابتدائي، لكن ما نلاحظه في الحقيقة على مستوى ولاية أدرار، هو نقص الهياكل خاصة في متوسطة 140 سريرا، فنثمن مساعي السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي ومن خلاله السيد مدير التربية للوقوف على جميع النقائص وحلحلتها، لكن هاته المتوسطة أصبحت 7 أقسام منها ابتدائية مجاورة.

5ـ قطاع الصحة:

نثمن ما جاء في البيان، لكن في الحقيقة أقول، مازال قطاع الصحة في أدرار يعاني ومنذ سنوات نقصا في العتاد الطبي، تدني الخدمات اختلال في توزيع التجهيزات، نزيف حاد للإطارات والأطباء، هجرتهم نحو الخارج بعد أن أنفقت عليهم الدولة أموالا طائلة في تكوينهم، فمثلا: مركز مكافحة السرطان (CAC) هو هيكل بلا روح، 240 سريرا، مع أن الأشغال قد انتهت به، إلا أنه وإلى الآن لم يدخل حيز الخدمة، 120 سريرا عبد الكريم بودرغومة إلى الآن قسم العمليات لم يقم بأي عملية، المستشفى القديم ورغم المحاولات لتدارك النقائص فيه إلا أنه يبقى على حاله.

6ـ قطاع التعليم العالي:

لدي نقطتان، الخدمات الجامعية، الذي على الأقل، أن يصبح الديوان مديرية، وأن تكون هناك خطة بديلة للقضاء على الطوابير فيما يخص الإطعام في الإقامات الجامعية.

أما فيما يخص البحث العلمي، فأطلب من سيادتكم النظر في سياسة التكوين في الدكتوراه، من حيث النوع، لإنهاء مشكلة الكفاءات وخريجي المعاهد العليا.

وفي الختام، يجب أن نثمن ما جاء في بيان السياسة العامة...

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد جلول حروشي؛ الآن الكلمة للسيد رضوان بوغلابة، فليتفضل مشكورا.

السيد رضوان بوغلابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نثمن القرارات الشجاعة التي قام بها السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، خاصة التي تمس الفئات الهشة بالمجتمع، نذكر منها مشاريع مناطق الظل ومنحة البطالة والزيادة في أجور المستخدمين والعمال وقانون الاستثمار وقرار استيراد السيارات الأقل من 3 سنوات.

في البداية، نرجو من سيادة الوزير الأول المحترم، عقد اجتماع حكومي خاص بولايات الجنوب وفي ولاية غرداية، حيث إن هذه الولاية سجلت تأخرا في التنمية وفي جميع القطاعات، هذا راجع للفيضانات التي ضربت الولاية في 2008، والظروف الأمنية التي شهدتها الولاية سنة 2014، كما تطلب الأسرة الثورية والسكان لدائرة متليلي الشعانبة لترقية دائرة متليلي الشعانبة إلى ولاية.

في مجال الصحة:

نطلب من السيد وزير الصحة برفع التجميد عن المستشفى الجهوي للحروق على مستوى ولاية غرداية من أجل تخفيف عناء تنقل سكان الجنوب للمدن الشمالية، حيث إن هذا المشروع تمت دراسته لكن جمد.

وإنجاز مستشفى 120 سريرا ببلدية متليلي الشعانبة لأن مستشفى 18 فيفري الذي تم إنشاؤه ببناء جاهز سنة 1982، في وضعية كارثية ويعد منتهي الصلاحية.

إنجاز مستشفى 60 سريرا ببلدية زلفانة التي تبعد عن مقر الولاية بـ 70 كلم باعتبارها بلدية سياحية بامتياز.

قطاع الطاقة:

متى يتم ترقية مديرية الإنتاج بمنطقة واد نومر بولاية غرداية إلى مديرية جهوية؟ نظرا لزيادة الإنتاج بها للبترول ما يقدر بـ 2800 طن يوميا، وهذا من أجل إعطاء فرص التشغيل لأبناء المنطقة وخاصة مع الاكتشافات الجديدة لحقول الغاز والبترول بمتليلي الشعانبة.

في مجال الأشغال العمومية:

نطلب من سيادتكم استكمال أشغال ازدواجية الطريق الرابط بين ولاية غرداية وولاية ورقلة، لمجابهة إرهاب الطرقات نظرا لما يحصده هذا الطريق من أرواح.

كما نطلب إعادة تأهيل الطريق الرابط بين بلدية القرارة وبلدية زلفانة، الذي أصبح يشكل خطرا بسبب كثرة المنعرجات.

كما نطلب تأهيل الطريق الوطني رقم 07 الرابط بين متليلي الشعانبة، وبلدية المنصورة ما يسمى (طريق اللواي)، دون أن ننسى الطريق الإجتنابي للوزن الثقيل لبلدية متليلي الشعانبة.

في مجال الري:

نطلب من سيادتكم إنجاز مصفاة لمياه الصرف الصحي على مستوى بلدية متليلي الشعانبة وبلديات سبسب، المنصورة وزلفانة.

إنجاز السد المائي لبلدية متليلي، الذي اكتملت دراسته منذ 2014، حتى لا تتكرر مأساة فيضانات 2008.

كما نطالب بحفر آبار المياه الصالحة للشرب وإنجاز الخزانات المائية على مستوى ولاية غرداية، لأنها تعاني نقص المياه الصالحة للشرب.

في مجال الشباب والرياضة:

- نطلب من سيادتكم رفع التجميد عن المسبح الأولمبي لبلدية زلفانة، ودار الشباب لبلدية ضاية بن ضحوة.
- إنجاز مسبح أولمبي في بلدية القرارة.
- إنجاز مسبح نصف أولمبي في بلدية المنصورة.
- إنجاز قاعة متعددة الرياضات ببلدية متليلي الشعانبة.
- كما نطلب من سيادتكم إعادة تهيئة أرضية الملعب البلدي لبلدية متليلي الشعانبة بالعشب الاصطناعي، وتكسية الملعب البلدي لبلدية سبسب.
- نطالب منكم النظر في تمويل الفرق الرياضية لولاية غرداية، التي لم تستفد من حصتها من الشركات الاقتصادية خاصة شركة سوناطراك رغم وجود آبار وشركات بترولية بالولاية.

في مجال العمل:

سيدي الوزير، ما هو مصير العمال المنتهية عقودهم ولم يستفيدوا لا من الإدماج ولا من منحة البطالة؟

نرجو من سيادتكم إنصافهم وتلبية مطالبهم، كما نطلب من سيادتكم تشديد الرقابة على عملية التوظيف في الشركات الوطنية، خاصة بالجنوب وذلك لِما تضعه من شروط تعجيزية ومجحفة.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد رضوان بوغلابة؛ الآن الكلمة للسيدة مختارية شنتوف، فلتتفضل مشكورة.

السيدة مختارية شنتوف: شكرا، بسم الله والصلاة على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي المرافق، المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

إنها لفرصة جيدة، تلك التي نلتقي فيها بالسيد الوزير الأول وبأعضاء طاقمه الحكومي، وفي رحاب مجلس الأمة الموقر، نتدارس ونتناقش في بيان السياسة العامة للحكومة، والذي يعتبر بمثابة تقرير يحوصل نتاج سنة مضت ويرسم خريطة طريقة لسنة قادمة، لقد أثلج صدورنا ونحن نطلع علىنشاط الدبلوماسية الجزائرية، الحثيث، والذي بات يؤشر لمعالم دبلوماسية عالمية رائدة، وهي بالمناسبة المكانة الطبيعية الذي تستحقها دبلوماسيتنا العريقة.

وبتوجيهات سامية من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، كما بودي الإشادة بما حققه الميزان التجاري لهذه السنة، خصوصا 5 ملايير دولار خارج المحروقات، وهي ما تترجم بشكل واضح الإلتزامات 54 لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

السيد الوزير الأول،

في مداخلتي هذه أود أن أطرح أمامكم بعض الانشغالات التي ترهق كاهل سكان ولاية الأمير عبد القادر، ولاية معسكر، التي تستقبل السيد روابحي عمر، والي ولاية معسكر الجديد، ونتمنى له التوفيق والسداد في خدمة الولاية والمواطن.

نسجل في ولاية معسكر نسبة ضئيلة في الحصص المخصصة للسكنات الريفية الموجهة للبلديات، مقارنة مع عدد الطلبات المتزايدة.

أما بخصوص القطاع الصحي للولاية، فحالته متدهورة كيف لا؟! وولاية معسكر رغم كثرة بلدياتها ينعدم بها مركز استشفائي جامعي، فضلا عن النقص الفادح في عدد الأطباء الأخصائيين، خاصة أطباء التوليد.

السيد الوزير الأول،

هناك مستشفيات بالولاية، في تيغنيف، غريس، معسكر والمحمدية، شيدت بنمط البنايات الجاهزة وهي مضرة بالصحة ومسببة لمرض السرطان، ما بالكم مع تقادمها وتآكلها؟!

السيد الوزير الأول،

لقد بات الاكتظاظ الذي تشهده المؤسسات التربوية خاصة الابتدائية شيء لا يطاق وغير مشجع على التحصيل العلمي السليم لأولادنا وبناتنا، وهنا نقترح الرجوع إلى نظام التفويج ريثما تبنى مؤسسات جديدة.

في موضوع الفلاحة، كما تعرف، سيدي الوزير الأول، أن ولاية معسكر تمتاز بأراضي فلاحية خصبة ولديها مؤهلات فلاحية معتبرة، لكن في المقابل، نلاحظ تدني مستوى الحبوب وهو راجع للنقص الكبير في هياكل التخزين، حبذا لو يكون هناك تدخل من طرفكم لحل المشكلة.

السيد الوزير الأول،

نسجل وبأسف شديد ما يحصل بمطار غريس، حيث لا يعقل أن يبقى مغلقا من دون نشاط إلى حد الساعة، بالرغم من التوجيهات الصادرة من طرف رئيس الجمهورية، بإعادة فتح جميع المطارات المتوقفة.

بودنا أيضا، المطالبة بتنقية سد فرقوق بالمحمدية من الأوحال، نظرا لأهميته وضرورته في السقي، خاصة كما نعرف جميعا أن ولاية معسكر ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، وتزود ولايات الوطن بمنتوجاتها، خاصة منتوجات الحمضيات.

السيد الوزير الأول،

نرجو إيجاد حل استعجالي نهائي للموظفين، أصحاب العقود المنتهية وعقود ما قبل التشغيل، سواء التابعين إلى وزارة العمل والتشغيل أو وزارة التضامن الوطني،

وإدماجهم في مناصب عمل دائمة، وهنا أقترح إعادة بعث قانون التقاعد النسبي، وكذا قانون الإحالة على التقاعد بعد 32 سنة خدمة، وهذا سيخلق مناصب شغل جديدة ويمتص البطالة.

السيد الوزير الأول،

الطريق السيار شرق ـ غرب، في شطره المؤدي إلى ولاية معسكر على مسافة 43 كلم بين سيف ومعسكر، لم يكتمل إنجازه رغم أهميته!

ولاية معسكر ـ السيد الوزير الأول ـ تعاني نقصا فادحا في مادة الحليب... كما نطلب منكم، السيد الوزير الأول، فيما يخص سوق الخضر والفواكه ببلدية سيدي عبد المومن، الذي صرفت عليه الدولة مبالغ باهظة، تقدر بالملايير، إلى حد الآن مازال مغلقا، نحن لا نعرف لم هو مغلق؟!

إذن، في الأخير ندعو الطاقم الحكومي إلى التجند على قدم وساق لإنجاح القمة العربية والخروج بموقف عربي موحد ومشرف.

أعانكم الله، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للأخت مختارية شنتوف؛ نقف عند هذا الحد من التدخلات، بقي لدينا 10 تدخلات للإخوة المسجلين في المناقشة العامة، إضافة إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الأربعة، ورد السيد الوزير الأول، كلها ستكون ضمن جدول أشغال جلستنا ليوم السبت إن شاء الله، على الساعة التاسعة والنصف صباحًا، طبعا بالتنسيق مع السيد الوزير الأول.

(تصفيق).

الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الأربعين بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم السبت 19 ربيع الأول 1444
الموافق 15 أكتوبر 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

ـ السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول؛
ـ السيدات والسادة أعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسيد الوزير الأول المحترم، وبالسيدات والسادة الوزراء، كما أرحب بالطاقم الإداري المرافق، وبالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأرحب بالأسرة الإعلامية.

كنا قد توقفنا يوم الخميس بسبب حدث من الأحداث الهامة التي عاشتها الجزائر، وهو التوقيع على إعلان الجزائر بخصوص القضية الفلسطينية، بحضور وإشراف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لكل الفصائل.. **(تصفيق)**.. نتذكر كلنا زيارة رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، إلى الجزائر في زيارة دولة، وكانت المبادرة من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لهذا الاقتراح، وأيضا من خلال الذكرى الستين لاسترجاع السيادة الوطنية ولقاء كل الوفود الصديقة والشقيقة، وبصفة خاصة السيد هنية مع السيد محمود عباس، وفي هذه المناسبة زاد تدعيم هذا الاقتراح أكثر فأكثر.

حقيقة، يوم الخميس كان مفخرة للجزائريين..**(تصفيق)**.. وأملا للشعب الفلسطيني المظلوم؛ في الستينيات كنا نقول: «نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة»، حاليا الشعب الفلسطيني مظلوم والجزائر واقفة مع الشعب الفلسطيني ونحن نفتخر بهذا، طبعا، لأن القضية الفلسطينية أصبحت محورا أساسيا لكل العالم العربي.

بهذه المناسبة، باسمي وباسمكم جميعا نحيي مبادرة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون..**(تصفيق)**.. وهذه هي الجزائر وتحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، ..**(تصفيق)**.. نمر مباشرة إلى جدول أعمالنا، أولا، السيدان نبيل أورادي وسعيد سعيدي، قدما تدخلين مكتوبين والكلمة الآن إلى السيد غازي جابري، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أترحم على العلامة الشيخ أبو عبد السلام رحمة الله عليه، كما نبارك ونفتخر بهذا الحدث الهام والهام جدا.

بعد واجب الشكر للسيد الوزير الأول على تفضله بعرض حصيلة نشاط الحكومة، فإن الواجب أيضا يفرض عليّ أن أشيد بما تحقق من نتائج اقتصادية واجتماعية وتشريعية وإدارية، رغم الإكراهات الداخلية والخارجية التي عمل خلالها الطاقم الحكومي تحت إشراف وتوجيه السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وهنا أتوقف لتوجيه تحية تقدير لمقام السيد رئيس الجمهورية على ما يوليه من عناية شخصية لخدمة المواطن من خلال القرارات التي يتخذها والأوامر التي يسديها للحكومة، وأخص بالذكر قراره الأخير في مجلس الوزراء بتحريك ملف السيارات والتعجيل بعرض دفتر الشروط الخاص بمصانع تجميع وتركيب السيارات محليا وهو القرار الذي كان له الأثر الطيب في نفوس المواطنين، وقبلها قرارات كثيرة ذات علاقة مباشرة بتحسين الوضعية المعيشية للأسر، مثل قرار الرفع من أجور الموظفين وقرارات مراجعة بعض القوانين الأساسية الخاصة ببعض الأسلاك وغيرها من القرارات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي.

السيد الوزير الأول، إنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله؛ ومن هذا المقام أتوجه بشكر خاص للسيد الوزير الأول على استجاباته لمطالب وشكوى عدد كبير من أصحاب الشركات والمقاولين في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والري، بسبب حالة الركود التي عايشوها جراء وباء كورونا وموجة ارتفاع أسعار مواد البناء والتي كبدت عديد الشركات خسائر كبيرة. فقمتم بإصدار تعليماتكم بالسماح بمراجعة الأسعار التعاقدية وتحيينها، وهو ما أعاد الروح لشركات القطاعات المعنية وسمح لها بمتابعة نشاطها بعدما كانت مهددة بالإفلاس والتوقف، فله كل الشكر والتقدير على هذا الإجراء ذي الأثر الإيجابي اقتصاديا واجتماعيا.

السيد الرئيس،

في إطار مناقشة حصيلة نشاط الحكومة، والتي جاءت بمؤشرات إيجابية في عدة قطاعات، إلا أن هذا لا يمنعنا من تسليط الضوء والنقد البناء لبعض النقائص التي تستدعي عناية مضاعفة من طرف الحكومة لاستدراكها وذلك لتقديم الأفضل للمواطن والوطن.

وسأتحدث بداية عن قطاع الصحة:

فهذا القطاع الحيوي الذي أولته الحكومة عناية خاصة من جهة مشاريع التجهيز والتكوين، إلا أنه لا يزال بعيدا عن تلبية متطلبات المواطن ولا يزال بعيدا عن تقديم خدمة نوعية تضمن العلاج المناسب، وخير مثال وضعية الاستعجالات الطبية بمختلف الهياكل الصحية، كما أن التسيير الإداري لعديد الهياكل الصحية بالوطن كان في كثير من الحالات سببا مباشرا لتدهور الخدمات الصحية.

ورغم استجابة الوزارة الوصية لما يصلها من شكاوى بخصوص هذا الجانب، من خلال إرسالها للجان تفتيش بخصوص شكوى سوء التسيير، إلا أنه في غالب الحالات لا نلمس قرارات فعلية عقب كل لجنة تفتيش تنزل للميدان ويبقى الحال كما كان عليه والأمثلة أكثر من أن تحصى، وهذا يقودنا للحديث عن الملف العالق والمتجدد والذي يخص نقص الأطباء الأخصائيين، خاصة في جنوب البلاد رغم أن السيد رئيس الجمهورية قد أشار إلى ضرورة إعادة النظر في نظام الخدمة المدنية.

ودائما في الشأن الصحي، استوقفني عدم دخول مستشفى الحروق بوهران حيز الخدمة، رغم إتمام إنجازه وحتى تدشينه والسؤال يبقى يرسم الإجابة.

ومن هذا المنبر، أترحم على الضحايا وذلك بسبب الإهمال واللامبالاة في مستشفى أول نوفمبر بوهران، مصلحة الحروق.

ندعو من هذا المنبر السيد وزير الصحة الذي سيعطي جرعة جديدة لا محالة للقطاع، أن يتدارك على وجه الاستعجال استرجاع مصداقية مديرية الموارد البشرية المطعون في شرعية تسييرها.

أما الملف الثالث في هذا القطاع فيخص ملف مرضى السرطان، والذي بلغ عدد الحالات المسجلة سنويا أكثر من 50000 حالة، يجمع المختصون في مجال الأورام على المنحى التصاعدي لهذا المرض الذي بات يهدد الجميع..

(وبالمقابل يواجه مرضى السرطان في الجزائر معاناة مريرة مع المرض في مختلف الجوانب العلاجية والنفسية والاجتماعية، وأكثر ما يؤرق المرضى وعائلاتهم صعوبة الحصول على مواعيد العلاج الإشعاعي، رغم عدد المسرعات ورغم الأرضية الرقمية التي وضعتها الوزارة مؤخرا، حيث لا تزال قوائم الانتظار الطويلة هاجسا لدى عديد المصالح العلاجية في عدة ولايات، ناهيك عن تعطل أجهزة التصوير والرنين المغناطيسي (SCANNER, IRM) في أغلب المؤسسات الصحية والمستشفيات الجامعية، هذا

دون الحديث عن ندرة وغلاء أدوية هذا المرض والكثير منها إن وجد فهو غير قابل للتعويض من صناديق الضمان الاجتماعي.

وأتساءل، بهذه المناسبة، عن الدور الذي لعبه ويلعبه الصندوق الخاص بالسرطان الذي تم إنشاؤه منذ سنوات؟ وما هي المقاربة التي تعتمدها الحكومة لإدارة هذا الملف ذي البعد الصحي والاجتماعي والاقتصادي بنفس الوقت؟

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد يونس حسان، فليتفضل مشكورا.

السيد يونس حسان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

أولا، أرحب بضيوفنا الكرام ونهنئ الوزراء الجدد ونتمنى لهم التوفيق، هم يعرفون الجزائر والجزائر تعرفهم.

بخصوص الموضوع والذي يهمنا اليوم، بعد ثلاث سنوات وبعد مجهودات جبارة، الجزائر الجديدة تظهر للجميع ديناميكية سريعة وفعالة مست جميع القطاعات، بفضل بصيرة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتفانيه من أجل أن تسترجع الجزائر مكانتها الحقيقية على جميع المستويات، نطلب من الله أن يمده الصحة والعافية ويمكنه البقاء على رأس البلاد لتعزيز ما أنجز والاستمرار في هذه الديناميكية، علينا أن نبقى مجندين وملتزمين خلفه، لأن الذين لا يؤمنون بالجزائر الجديدة أو لا يريدونها، كونها تزعج مصالحهم، لا يزالون يعملون في الخفاء، ولذلك علينا كشفهم والتصدي لهم.

النقاط التي سأتلوها عليكم تثبت ذلك:

ـ النقطة الأولى: أريد أن أتكلم عن آفة المخدرات، رغم المجهودات المبذولة من طرف جميع أجهزة الدولة والمجتمع المدني، نلاحظ – بكل أسف – أن خطر المخدرات لا زال يهدد صحة وسلامة البلاد، أصبح المروجون يبيعون المخدرات أمام الثانويات والمتوسطات وحتى أمام المدارس الابتدائية، الأسباب معروفة، هؤلاء المجرمون يتحدون القانون، لأن الأرباح من المخدرات أرباح خيالية والشبكات تمس كل فئات المجتمع، لذا فإن رفع العقوبات إلى أقصى حد أصبح أمرا لازما.

قرأت في إحدى الصحف الوطنية عن امرأة تقول عن ابنها المدمن «إنه ابني أحبه ولكن أصبحت أتمنى موته بسبب تصرفه وإيذائه لوالديه»، هذه الفئة من المدمنين الذين يسيئون لوالديهم ولا يريدون الالتحاق بالمراكز المفتوحة المخصصة لهم، نقترح علاجهم إجباريا في مراكز مغلقة لإنقاذهم وإنقاذ والديهم خارج السجن وخارج مستشفى الأمراض العقلية، لأنهم غير مجرمين وغير مختلين عقليا، بل ضحايا المروجين وأصبح والداهم حائرين.

ـ النقطة الثانية: تخص حالة المغتربين، الكل يعلم أن الرئيس عبد المجيد تبون أكد عدة مرات حرصه على ضمان كرامة المواطن الجزائري في الخارج، هذه هي الجزائر الجديدة عكس ما كنا نراه سابقا، رأينا سفير الجزائر بفرنسا، في عهد الجزائر القديمة، يلتقي بالجالية الجزائرية في الخارج التي طرحت عليه مشكل غلاء تذاكر السفر، جواب السفير كان إهانة وهروب من المسؤولية، إذ قال لأعضاء الجالية «ارفعوا من مستوى النقاش»، بينما في الوقت الحالي رئيس الجمهورية يقول «أنا أتكلم عن الأمور البسيطة ما دامت تهم المواطن» تحية لكم أيها الرئيس، كل أفعالكم وأقوالكم درس لنا في خدمة المواطن، ها هو الفرق بين الجزائر الجديدة والجزائر القديمة..

كنت أقول بأن الرئيس أكد الحرص على كرامة المواطن الجزائري في الخارج، وإذا بنا نلاحظ أن كرامة المهاجرين تداس من طرف أشخاص (وأقول أشخاص لأن النقد لا يمس المؤسسات، بل يتوجه إلى الأشخاص) يعملون في مؤسسات تابعة للدولة الجزائرية، نذكر منها الخطوط الجوية الجزائرية وكذلك الجمارك.

فيما يخص الخطوط الجوية الجزائرية، فإن النقائص عديدة، غلاء باهظ للتذاكر، عدم القدرة على نقل المغتربين ذهابا وإيابا، عدم القدرة على التحكم في التوقيت، وما زاد الطين بلة، نلاحظ مؤخرا عدم التحكم حتى في عمليات بسيطة جدا وهي بيع التذاكر، المشهد الذي نراه أمام وكالات الخطوط الجوية في فرنسا مشهد يؤسف له ويمس بكرامة الجالية الجزائرية في الخارج ويمس حتى بعزة الوطن، هذه النقائص لا يقبلها أي مواطن أو أي مسؤول غيور...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نثمن صدور بيان السياسة العامة للحكومة في آجاله القانونية، تنفيذا لأحكام الدستور، فتلك خطوة جيدة بلا ريب في مسار التغيير نحو جزائر جديدة حقا وليس مجرد شعار.

كما نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية والتي تعود بالفائدة على الشعب وهذه القرارات استبشر بها خيرا معظم الشعب الجزائري، وهو هدف التزم السيد رئيس الجمهورية على تنفيذه وهو ذات الهدف الذي نلتف حوله جميعا، إلا أنه لا تزال هناك مشاكل تعيق كاهل المواطن الجزائري عامة وسكان ولاية المنيعة خاصة.

قطاع الفلاحة، تعتبر ولاية المنيعة، ولاية فلاحية بامتياز، وخاصة في إنتاج الحبوب من ناحية النوعية والكمية، ومن أكبر المشاكل التي تعيق الفلاحين:

ـ إنعدام وحدات التخزين الذي يعتبر خسارة ضخمة لهذه الشعبة، إذ لا تمتلك ولا صومعة واحدة لتخزين الحبوب؛ معالي الوزير، مازلنا نأتي بالقمح ونضعه فوق الأرضية ونرفعه بالآلة الرافعة لتحميله يا معالي الوزير.

الكهرباء الفلاحية، إذ إن الكثير من الفلاحين يعتمدون على المولدات الكهربائية، الفلاحون يعانون من الكهرباء، يجب تخصيص حصة معتبرة، كوضع جهاز توليد الكهرباء فالمولدات الكهربائية تواجه مشكلا آخر والمتمثل في مادة المازوت من شركة نفطال التي تطالبهم برخصة، وعند إحضار الرخصة تقدم له 50 لترا فقط، مع العلم أن الرش المحوري في دورانه يحتاج إلى 250 لترا يوميا وهذا عائق للفلاح، نطلب منكم إيجاد حل مع شركة نفطال لتوفير مادة المازوت للمستثمرات الفلاحية.

المحيطات الفلاحية للشباب، الشباب يناشدكم إعطاءهم محيطات من 2 إلى 5 هكتارات، منذ 2013 إلى يومنا هذا ما زالت هذه المحيطات الشبانية معلقة.

إستبدال وثيقة الشرط الفاسخ أو التخفيض من النسبة، بالنسبة لأراضي الاستصلاح لابد من تهيئة 80٪ ليقدم شرط الفسخ؛ المستثمر الذي ينجز 80٪ لا يحتاج إلى دعم، على الأقل، التخفيض في نسبة الفسخ إلى 40٪ أو 50٪، فالذي حفر بئرا في الصحراء بـ 800 مليون أو مليار سنتيم يعتبر فلاحا عاملا لابد من تدعيمه لدعم الإنتاج الوطني.

بالنسبة لقطاع الصحة، إن ما تبذله الدولة من مجهودات للنهوض بقطاع الصحة لا ننكره، إلا أنه لا يزال يعاني من مشاكل كبيرة، فحاجتنا في الجنوب عامة هي إيجاد حل لمعضلة الأطباء الأخصائيين والكرة كانت ولا تزال بيد الحكومة، من أجل إيجاد حلول عملية، قصد استقطاب هذه الفئة للعمل في هذه المناطق.

وهنا أتقدم ببعض الطلبات المهمة والمستعجلة لولاية المنيعة وساكنتها:

ـ الإسراع في إنجاز مركز لتصفية الدم، أو كحل مستعجل، توسعة المصلحة الحالية لأنها وحدة تابعة لمصلحة الطب الداخلي، أنشئت سنة 2002 من أجل 8 مرضى والآن عدد المرضى قارب 70 مريضا، مع العلم أن الأجهزة قديمة، تم إنشاء هذه المصحة من أجل 8 أشخاص اليوم أصبح عدد المرضى 70 مريضا، كيف لمكان يحمل 8 يستطيع حمل 70؟ نريد التوسعة في أقرب وقت، بالإضافة إلى أن الأجهزة قديمة، وفي كثير من الحالات رأيتهم ينزعون أنابيب الدم في حال توقف الآلة (هذا في رقبتكم، معالي الوزير)؛

ـ إنشاء مستشفى جديد 240 سريرا، المستشفى الحالي انتهت صلاحيته منذ 10 سنوات تقريبا (تم إنجازه سنة 1984)؛

ـ إضافة جهازي (IRM–SCANNER) نظرا لبعد المسافة وكثرة حوادث المرور، أحيانا تقع حوادث ولا نجد الأجهزة فيتم نقلهم إلى غرداية والتي تبعد عنا بـ 270 كلم، لا يوجد لدينا أي جهاز، معالي الوزير !

ـ مستشفى حاسي الفحل 60 سريرا، نفس الشيء، كل يوم هناك ضحايا حوادث يتم نقلهم إلى المستوصف ثم إلى

غرداية...

قطاع الشغل، معالي الوزير، شركات المناولة تقدم طلبات لتشغيل الشباب ونحن نعلم أنه سوف يتم رفضهم بعد عملية الفحص لجلب عمال من مناطق أخرى، هذا سيؤدي إلى ما لا يحمد عقباه !

لماذا لا يتم في ولاية المنيعة التوظيف مباشرة في شركة سوناطراك، على غرار الولايات الجنوبية المجاورة؟

لماذا لا يتم تكوين الجامعيين والحاصلين على شهادة البكالوريا في شركة سوناطراك وفروعها مثل الولايات الجنوبية الأخرى؟

والله، لا نعلم إن كانت ولاية المنيعة في الجنوب أو في الشمال أو في الجنوب الكبير، معالي الوزير، هذه أمانة عندك، ضع المنيعة في الجنوب الكبير وبارك الله فيك.

من أجل توظيف الشباب دائما فيه مماطلة ودائما متأخرين حتى بالنسبة لترقيم الولايات نحن رقم 58 (أتهلاو في وليدكم..).

في الأخير، لقد حزّ على نفسي فخرا كبيرا وأنا أرى الدبلوماسية الجزائرية تفرض وجودها وتحتل مكانتها وتسترجع هيبتها بين الدول والفضل يعود لله، أولا، وللسيد رئيس الجمهورية ومن خلاله السيد وزير الخارجية، وخير دليل هو الحدث الأخير، لم شمل الفضائل الفلسطينية، دون أن ننسى فضل عمل البعثات البرلمانية الدبلوماسية للخارج.

نحن الآن في مرحلة يجب على كل شخص بيننا أن يتحمل، المسؤولية المنسوبة إليه.. (وأن نعمل كلنا جنبا إلى جنب من أجل تجاوز الأزمات وبناء الجزائر الجديدة التي يسعى إليها الجميع.

حفظ الله الجزائر، شعبا ودولة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد المجيد مختار، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد المجيد مختار: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم والطاقم الوزاري المرافق له،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

بداية، نثمن ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة وانسجامه مع الدستور والمادة 111 منه، تعزيزا للتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، للوصول به إلى مداه وتحقيق مبتغاه.

كما ننوه بالمجهود المعتبر الذي بذله السيد وزير الداخلية الحالي، من خلال منصبه السابق كوسيط للجمهورية، وتنفيذه لقرارات السيد رئيس الجمهورية، برفع العراقيل التي كانت تعيق مجموعة من المشاريع وجعلها ترى النور، بعدما كانت تعاني من الممارسات البيروقراطية وأصبحت اليوم تساهم في النشاط الاقتصادي ونتمنى له التوفيق في مهامه.

السيد الرئيس،

لقد تابعنا بارتياح انطلاق مجموعة من المشاريع الهامة التي من شأنها أن تجعل الجزائر قوة اقتصادية إقليمية ودولية، تتبوأ مكانتها الحقيقية التي هي جديرة بها، على غرار استغلال منجم الفوسفات بتبسة والزنك والرصاص ببجاية ومنجم غار جبيلات للحديد بتندوف والتقدم الحاصل في مشروع أنبوب الغاز نيجيريا ـ النيجر ـ الجزائر، علاوة على القرارات الحاسمة والتوجيهات الهامة التي أسداها السيد رئيس الجمهورية في مختلف المحطات وخاصة الاهتمام والنهوض بقطاع الفلاحة، لاعتباره الضامن الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي والكفيل الوحيد لضمان استقلال القرار السياسي.

وإذ نلتمس العذر للطاقم الحكومي على الظرف الصحي الذي واجهه من خلال جائحة كورونا وتداعيات الحرب، الروسية ـ الأوكرانية، والظروف الجيوسياسية التي خلفتها، رغم ذلك نسجل أريحية مالية ومؤشرات اقتصادية إيجابية خلال هذه الفترة.

ونتطلع أن ينعكس ذلك على الحياة اليومية للمواطن، الذي لا يزال يعاني من شبح البطالة ولهيب الأسعار وغيرها من المتاعب التي تنغص يومياته وتبعده عن الاندماج في المجهود الوطني للبلاد بفعالية، وأن تجعل منه حائط الصد للقوى الهدامة التي تعرقل المساعي الحميدة لبرنامج السيد الرئيس والخيرين في هذا البلد.

السيد الوزير الأول،

رغم المؤشرات الإيجابية والراحة المالية التي أشرنا لها سلفا، فإن مواطني ولاية باتنة لم يتحسسوا ذلك ولم يصلهم منها إلا النزر القليل، حيث عرفت الولاية ركودا وجمودا في السنوات الأخيرة، وقد رفعنا أهم هذه الانشغالات من خلال هذا المنبر لأكثر من مرة ونعيد التذكير بأهمها، على سبيل المثال لا الحصر، وذلك بطلب رفع التجميد عن جملة من المشاريع منها المسجلة سابقا ولم يتم إنجازها إلى حد الآن وهي: المستشفى الجامعي ـ التراموای ـ ملعب كرة القدم يستجيب لنشاط الفرق الرياضية بالولاية ـ تنشيط مطار الشهيد مصطفى بن بولعيد ـ الطريق المزدوج باتنة خنشلة ـ الربط بالطريق السيار شرق غرب ـ إصلاح قنوات نقل المياه بين سدي بن هارون وكدية المدوّر، حيث يتهدد العطش سكان الولاية في عز الشتاء.

مع العلم، السيد الوزير الأول، أن هذه المشاريع تكتسي بعدا جهويا وتمس مجموعة من الولايات المجاورة، وإبراء للذمة، فإننا نعيد التذكير بها لعلها تنفع الذكرى.

السيد الوزير الأول المحترم،

إسمحوا لي أن أشكركم جزيل الشكر على كلمة الاعتذار التي قدمتموها أمام نواب المجلس الشعبي الوطني الأسبوع الماضي..**(تصفيق)**.. واعتذاركم لكل رب بيت وجد صعوبة في اقتناء المواد ذات الاستهلاك الواسع.

هذا الاعتذار الذي تناولته بالتنويه وسائل الإعلام الأجنبية، كسابقة لم تحدث في العالم العربي من قبل أن يعتذر مسؤول في مقامكم أمام مواطنيه، وهذا ما ينم عن نبل أخلاقكم وطيبة سريرتكم وصدق نواياكم، فلكم مني فائق التقدير والعرفان ووفقكم الله في مسعاكم.

وختاما، نبارك للإخوة الفلسطينيين اتفاق لم شمل الفصائل الفلسطينية في عاصمة الأحرار وقبلة الثوار، الجزائر؛ وإمضاءهم «بيان الجزائر التاريخي» تحت الرعاية السامية والسياسية للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ونتمنى له التوفيق في إنجاح قمة لم الشمل العربي، المزمع عقدها بالجزائر الفاتح نوفمبر القادم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عمر بن حدة، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر بن حدة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون، والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، نهنئ الشعب الجزائري بالمولد النبوي الشريف، ونتمنى أن يعم الخير لبلادنا وللأمة الإسلامية جمعاء.

نثمن بيان السياسة العامة للحكومة، المقدم من طرف السيد الوزير الأول المحترم.

السيد الرئيس،

سأكون مختصرا في تدخلي هذا، إذ أتقدم إلى السيد وزير الصحة، مطالبا منه النظر في قضية المختصين في التخدير بولاية الجلفة، والذين يرفضون العمل والتداول بالمستشفى المختلط، أبو بكر هتهات، لذا نطلب من سيادتكم إيجاد الحل المناسب للجميع ويكون لصالح المواطنين، خاصة وأن المنطقة تعرف نقصا فادحا في التخصص.

السيد الوزير الأول،

كما تعرفون، فإن ولاية الجلفة تتميز بمناخ بارد طول السنة وإن جل سكانها يقطنون في مناطق نائية وظروفهم المادية تكاد تكون منعدمة، حيث يستهلكون كميات كبيرة من الكهرباء والغاز، مما يتطلب التدخل ورعاية منكم لتخفيف فواتير المواطنين وجعل هاته المناطق (الهضاب العليا) المعروفة بمناخها البارد جدا ضمن مشروع المناطق الاستثنائية للفلاحة الصحراوية، والتي يتم فيها تخفيض فواتير الغاز والكهرباء.

السيد الوزير الأول المحترم،

إسمحوا لي من خلال سيادتكم أن أوصل مناشدة سكان ولاية الجلفة في رفع التجميد عن بعض المشاريع التي

تمس حياة المواطن في مختلف القطاعات، سواء الصحة، التربية، الأشغال العمومية وغيرها.

كما لا يفوتني ـ السيد الوزير ـ أن أعلمكم أن الولاية بحجمها الكبير وتعدادها السكاني تفتقر إلى كلية متخصصة في الطب لتخفيف المعاناة التي يتخبط فيها الطلبة المتخصصين في هذا المجال، وبطلب من المواطنين، ففي الولاية 17 أستاذا يدرسون الحقوق وتخصصهم علوم إسلامية وهذا لعدم وجود معهد مختص في الفكر الإسلامي، لذا نقترح من سيادتكم إنشاء معهد الحضارة والفكر الإسلامي بالولاية.

السيد الوزير الأول المحترم،

بودي، في الأخير، أن أوجه انشغالا إلى السيد وزير الأشغال العمومية عن الطريق المزدوج الذي يربط ولاية المدية بولاية الجلفة، والذي يسبب عائقا حقيقيا وخطيرا بالنسبة للسائقين، المتمثل في بعض الجسور ونقاطها السوداء وتبدأ من: سغوان، مجبر إلى قصر البخاري، والحاجز الإسمنتي الفاصل بين الطريق المزدوج الذي تتراكم فيه الرمال وتشكل كثبانا رملية خطيرة والتي تسبب حوادث مرور مميتة، ولذا نلتمس منكم إيجاد حل لهذه المعضلة في أسرع وقت ممكن.

وشكرا لكم جميعا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة ومستقلة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد العيد ماضوي، فليتفضل مشكورا.

السيد العيد ماضوي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، أتقدم بالشكر إلى السيد الوزير الأول الذي حرص على احترام الآجال القانونية لعرض بيان السياسة العامة أمام البرلمان بغرفتيه.

لا أحد ينكر نشاطات الحكومة خلال هذه السنة ولا نشك في نواياكم لخدمة البلاد والعباد، وخاصة السيد الوزير الأول، وكلمة الاعتذار التي أثرت في قلوبنا وقلوب سكان الجزائر، إلا أننا نستغل الفرصة لطرح بعض النقاط:

في المجال الاقتصادي، السيد الوزير الأول،

فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية، ما هو موقع الجزائر من الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين عدة دول والجارة ليبيا؟ أليس الأجدر بنا أن نكون السباقين في إبرام هذه الاتفاقيات؟

كذلك نرى تسابقا كبيرا على الجزائر هذه الأيام من الدول الأوروبية، من أجل علاقات اقتصادية في مجال الغاز، هل هناك مكاسب سياسية واقتصادية أخرى، على غرار الغاز الطبيعي والنفط؟

قلت عن العلاقات الاقتصادية بيننا وبين الجارة ليبيا، نعلم، السيد الوزير الأول، أن الشعب الليبي من أكثر الشعوب المحبة للشعب الجزائري وأيضا نبادلهم نفس الشعور، ومما زادهم حبا هي المواقف والسياسة الحكيمة للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بعدم التدخل في شؤونها وترك الحوار بين الليبيين، نحيي من هذا المنبر السيد رئيس الجمهورية ونطلب منه أيضا أن يلم شمل الليبيين، على غرار لم شمل إخواننا الفلسطينيين، فأنت لها، السيد عبد المجيد تبون !

نثمن أيضا قرارات مجلس الوزراء الأخير في إنشاء مناطق حرة في الولايات الجنوبية، إلا أننا نرى عدم إدراج الولاية المنتدبة، الدبداب، ضمن هذه المناطق الحدودية، كما تعلمون، أن الدبداب هي منطقة بين ثلاث دول ليبيا وتونس وهي أقرب منطقة للدول العربية، نلتمس منكم رفع هذا الانشغال في مجلس الوزراء إلى السيد رئيس الجمهورية، لإضافة منطقة الدبداب، كمنطقة حرة، نعلم أن السيد رئيس الجمهورية سوف لن يردك خائبا، إن شاء الله، ويوافق على هذه المنطقة، لأن سكان بلدية الدبداب يطمحون كثيرا لوجود استثمارات هناك، فالمنطقة، كما تعلمون، يوجد بها نشاط شركة سوناطراك ولحد الآن، هناك 80 منصبا، إلى يومنا هذا لم ترد الشركة (سوناطراك) على هذا الطلب!

كذلك، ما مصير المعبر الحدودي بيننا وبين ليبيا للتبادل التجاري؟ ونطالب بفتح معبر الدبداب ـ غدامس وأيضا معبر جانت للزيارات العائلية، كما تعلمون، أن العائلات تقطع مسافات أكثر من ألف كيلومتر للذهاب عبر تونس، ولكم أن تتصوروا من إليزي يذهب إلى تبسة أو الوادي ثم يدخل إلى تونس للعودة إلى مدينة غدامس أو سبهة للزيارة العائلية، نطالبكم ونلتمس منكم أيضا، السيد الوزير الأول، فتح معبر الدبداب ـ غدامس ومعبر جانت ـ تارات.

بالنسبة للسيارات، نثمن كذلك القرار الأخير في مجلس الوزراء، الخاص باستيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات، إلا أن السؤال المطروح على المواطن، هل المواطن له الحق في الاستفادة من العملة الصعبة من البنوك أم أنه سيضطر للجوء إلى السوق السوداء، مما سيساهم في رفع أسعار السيارات؟ أرجو، من جهة أخرى، تخفيض الجمركة والرسم على القيمة المضافة، الأمر المستعجل أيضا هو تجديد الحظيرة الوطنية للسيارات، نظرا لكثرة الحوادث بسبب قدمها، وكذا السماح باستيراد الحافلات الجديدة ذات المقاييس العالمية.

في مجال الصحة، لازالت الصحة تعاني في الجنوب، فالمرأة الحامل لا تزال تقطع أكثر من 500 كلم لوضع مولودها أو من أجل التشخيص بجهاز السكانير، متى سيفتح مستشفى إن أمناس؟ السيد وزير الصحة أعطانا وعدا يوم أول نوفمبر، كذلك نتمنى فتح مستشفى برج عمر إدريس، والإسراع في إنجاز مستشفى الدبداب، ومستشفى 120 سريرا بإليزي وجانت، كما أضم صوتي لزملائي بالنسبة لإنجاز مستشفى جامعي بولاية ورقلة، هناك كلية للطب والمستشفى الجامعي غير موجود.

فيما يخص الأشغال العمومية، الطرقات بالجنوب مهترئة في غياب الصيانة، خاصة الطريق رقم 01 والطريق رقم 53، والطريق الرابط بين برج عمر إدريس ـ تمراست، لم ينجز ولم يكمل إنجازه، كما أن التغطية الهاتفية منعدمة.

فيما يخص التضامن، منحة الشبكة الاجتماعية ليست كافية، وكذلك عدم تجديد العقود منذ سنة 2019 ولم يتم إدماجهم.

أين وصل ملف التقاعد خاصة الفئة التي لها 32 سنة عملا فعليا؟

في مجال الطاقة، نطالب، معالي الوزير، إنجاز محطة بالولاية المنتدبة، الدبداب، لأنه في الصيف الماضي عانينا من الانقطاعات...

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد العربي مواز، فليتفضل مشكورا.

السيد العربي مواز: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش اليوم بيان السياسة العامة للحكومة، المعروض أمامنا والذي يحمل آمال وأحلام أكثر من 45 مليون مواطن جزائري، من خلال ما تضمنه من مخططات وبرامج وإنجازات وآفاق، ونظرا لأن الوقت الممنوح لنا لا يكفي لمناقشة كل ما جاء في هذا البيان، فلقد اخترنا التركيز على أهم النقاط التي نعتقد أنها تستحق التشجيع وتتطلب المزيد من الدعم، لبلوغ الأهداف المسطرة.

أولا: ننوه بنمو حجم وقيمة الصادرات خارج المحروقات، فبعد أن كانت حوالي ملياري دولار، خلال سنة 2020 ارتفعت إلى أكثر من 5 ملايير دولار سنة 2021، مع توقع وصولها إلى 7 ملايير دولار عند نهاية هذه السنة.

ثانيا: ننوه بالإجراءات الرامية إلى تعزيز أسس الأمن الغذائي، وتقليص الواردات، من خلال رفع الإنتاج الذي قدر هذه السنة بـ 41 مليون قنطار، بعدما كان لا يتجاوز في السنة الفارطة 27.6 مليون قنطار، والأهم من ذلك أن التوقعات ترمي إلى تحقيق 55 مليون قنطار سنة 2025.

ثالثا: ننوه بتعزيز الطابع الاجتماعي للدولة ودعم الطبقة الهشة، بداية بإقرار رئيس الجمهورية لمنحة البطالة، التي وعد برفعها مستقبلا، مرورا بدعم الحظيرة السكنية بأكثر من مليون وحدة سكنية وانتهاء بدعم المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، كالخبز والحليب وغيرهما.

رابعا: ننوه بعودة بلادنا للمحافل الدولية للعب دورها الإقليمي والعربي والعالمي، خاصة مع موقفها المشرف والمتزن من مختلف القضايا، بداية بالوضع في الجارتين تونس وليبيا، مرورا بالموقف المشرف من الحرب الروسية الأوكرانية وانتهاء بموعد القمة العربية التي ستحتضنها الجزائر، متزامنة مع ذكرى أول نوفمبر المجيدة، هذا دون أن ننسى ترحيب مجموعة البريكس التي تقودها دول عظمى (الصين وروسيا) بانضمام الجزائر إليها، وهو ما يؤكد على وزنها الكبير في التأثير على التوازنات الدولية.

السيد الرئيس،

أيها الحضور الكريم،

كما أشرت في بداية كلمتي هذه، إلا أن هذا البيان قد حمل الكثير من النقاط الإيجابية والتي لا يكفي الوقت للتطرق إليها، ولكنني أريد أن أقف عند انعكاساتها على مواطنينا في مختلف ربوع بلدنا، خاصة في الجزائر العميقة والمدن الداخلية التي ظل جزء منها خارج دائرة الضوء، إلى أن جاء الرئيس عبد المجيد تبون، وألح على ضرورة الاهتمام بمناطق الظل.

ولأن ولاية تيسمسيلت هي إحدى ولايات الظل، فإنني، في البداية، أستغل هذه الفرصة لأنقل إلى السيد الرئيس ومن خلاله الوزير الأول وطاقمه الحكومي تشكرات مواطني ومواطنات ولاية تيسمسيلت على الاهتمام بتنمية ولايتهم، من خلال برنامج خاص يستدرك النقائص التي لا تزال تعاني منها والتي يتطلب بعضها فقط قرارا شجاعا لرفع الغبن عنها، فبلديتا بوقايد والأزهرية، مثلا، وغيرهما لا تزال تبحث منذ سنوات عن وعاء عقاري تنجز عليه برامج السكن الاجتماعي وذلك بسبب طبيعة تضاريسها الغابية.

وبلديات مثل سيدي العنتري، الملعب، المعاصم، سيدي بوتشنت، الأربعاء وبرج الأمير عبد القادر، تحتاج على جناح السرعة إلى مرافق صحية وتجهيزات طبية تحول دون التنقل إلى البلديات المجاورة، فضلا عن برامج فك العزلة، وحتى بلدية عاصمة الولاية لا تزال تفتقر إلى مستشفى بالمواصفات العصرية، ورغم استفادتها منذ سنوات من مستشفى 240 سريرا إلا أن أشغال إنجازه لم تنطلق بعد، هذا، ناهيك عن المشاكل الأخرى التي لا يتسع المقام إلى ذكرها.

في الأخير، لا يسعنا إلا أن نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية، المنبثقة مؤخرا عن مجلس الوزراء الاستثنائي، خاصة ملف استيراد السيارات الأقل من ثلاث (3) سنوات، وكذا ملف دعم القدرة الشرائية عند المواطنين، لتبقى ثقتنا في المستقبل كبيرة، خاصة مع القيادة الرشيدة للسيد الرئيس عبد المجيد تبون، ومن ورائه الطاقم الحكومي ووزيره الأول.

شكرا للجميع على كرم الإصغاء وحسن المتابعة.

عاشت الجزائر حرة، مزدهرة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد الكريم حدادي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم حدادي: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا إذ نثمن ما جاء في تقرير الوزير الأول حول بيان السياسة العامة للحكومة في عديد القطاعات، إلا أننا في ولاية تيميمون نبقى منتظرين المزيد من الخطوات الحكومية لتدارك التأخر التنموي في مختلف المجالات الحيوية، لاسيما وأن المنطقة تحمل آفاقا واعدة في أن تكون حلقة مهمة في خطة الانتعاش الاقتصادي لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إذا توفرت العوامل الميدانية الكفيلة بتحقيق ذلك، خاصة في مجال تعزيز البنية التحتية.

وفي هذا الجانب، فإنه بات من الواجب التأكيد على ضرورة الإسراع في تجسيد مشاريع فك العزلة عن الولايات وبلدياتها المترامية الأطراف، على غرار بلدية طالمين، إلى جانب الطريق الوطني رقم 118 الرابط بين بلدية تينروك والبيض، الذي يشكل خطرا على مستعمليه بسبب تراكم الرمال في محاوره بشكل مستمر، لاسيما عند سوء

الأحوال الجوية، مما يستدعي مرافقة عاجلة من طرف وزارة الأشغال العمومية للسلطة المحلية في مواجهة هذا التحدي، إذ نطالب برصد ميزانية مستعجلة لإنجاز مرافق الصيانة والتدخل وتوفير العتاد اللازم إلى جانب إنجاز محطات الخدمات.

في مجال التربية، السيد الوزير الأول، لا يفوتني أن أشير إلى معاناة قطاع التربية جراء الاكتظاظ الملحوظ في أقسام المدارس التعليمية وخاصة ببلدية طالمين، على سبيل المثال، ومتوسطة عمر الفاروق ببلدية دلدول، والتي ما تزال بها أقسام طوبية، أي مبنية بالطين والتراب، سيدي الوزير، وأقسام بنايات جاهزة والتي تتنافى وظروف التمدرس الكريم للتلاميذ.

كما نطالب بفتح مراكز إجراء امتحان شهادة البكالوريا في كل من بلديتي طالمين ودلدول، نظرا لبعد المسافة عن أبنائنا، من حوالي 30 إلى 80 كلم تنقلا لإجراء امتحان شهادة البكالوريا، سيدي الوزير.

في مجال الصحة، السيد الوزير، إن الصحة تعاني في ولاية تيميمون نقصا في الأطباء والمرافق وكذا سيارة الإسعاف، كما نرجو إنشاء مديريات للصحة الجوارية بكل من دائرة أوقروت وشروين ورفع التجميد عن مستشفى أوقروت الذي توقفت الأشغال به منذ 3 سنوات، علما أن نسبة الإنجاز به فاقت 90٪ وهذا لفك الخناق عن المستشفى الوحيد بمقر الولاية.

في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيد الوزير، نظرا للتحديات الاجتماعية التي يفرضها الواقع، فإن الحديث عن ملف التشغيل بولاية تيميمون هو حديث ذو شجون، لاسيما فيما يتعلق بالتوظيف في الشركات الطاقوية وهنا أطرح السؤال، كيف يمكن إقناع الشباب بفرص التشغيل عن طريق الاستثمار في قطاعات أخرى كالفلاحة والسياحة؟ وكيف يمكن للشباب أن يخوض غمار المقاولاتية في هذه القطاعات وهو لا يملك رأس مال خاص به يوفر به مساهماته المالية الشخصية في إنجاز مشروعه؟ خاصة وأن الطبيعة المحافظة لسكان المنطقة تجعلهم يعزفون عن الاستفادة من القروض البنكية القديمة، في ظل الجدل القائم بشأن القروض الإسلامية.

وبالتالي، فإن تمكين الشباب من حقهم المشروع بالتوظيف في تلك الشركات الطاقوية يشكل وسيلة ناجعة في تمكينهم من رأس مال أولي يتيح لهم ولوج عالم المقاولاتية وتوفير مناصب شغل مستدامة.

في مجال السكن، السيد الوزير، إن ولايتنا في ظل النمو الديموغرافي الذي سيكشف عنه، أصبحت بحاجة ماسة إلى مضاعفة حصتها من السكن وخاصة الريفي، وإعادة النظر في الإعانات المالية المخصصة له في ظل التكاليف المرتفعة لإنجاز مسكن ريفي فردي مقارنة بالسابق، وإقامة تجزئات وتجمعات سكنية جديدة للاستجابة للطلب المتزايد على العقار السكني.

السيد الوزير الأول، أما بخصوص برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الساعي إلى تحسين حياة المواطن في مناطق الظل، فقد انتعشت ولله الحمد واشتعل بها نور بعد ظلام، إلا أننا بحاجة إلى المزيد وفقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي يولي أهمية بالغة لهذه المناطق.

وفي الأخير، تبقى الجهود المبذولة من طرف الدولة حسنة لا ينكرها إلا جاحد.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد حبيب دواقي، فليتفضل مشكورا.

السيد حبيب دواقي: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السلام عليكم.

بداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن كامل تقديرنا ودعمنا لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في كل القرارات التاريخية غير المسبوقة التي اتخذها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والتي أعادت للدولة هيبتها وللمؤسسات احترامها وللمواطن ثقته في بلده واعتزازه بتاريخ أمته.

سيدي الوزير الأول المحترم،

لقد ركزتم خلال الاجتماع الأخير بين الحكومة والولاة

على التحديات التي تواجه بلادنا في مجالات: الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن الطاقوي، ولاسيما الأمن الصحي.

كما تعلمون، سيدي الوزير الأول المحترم، تشكل الصحة أحد الملفات ذات الأولوية القصوى في برنامج السيد رئيس الجمهورية، وأحد المؤشرات المهمة لتحقيق تنمية بشرية متوازنة وعادلة، إلا أن قطاع الصحة في الجزائر ورغم كل المجهودات والموارد المتاحة والمخصصة له ـ بشريا وماديا ـ يبقى بعيدا عن التطلعات المرجوة، فكثيرة هي النقائص والاختلالات المشهودة في هذا القطاع.

إن المعالجة الفعالة والمسؤولة هي وحدها القادرة على خلق قفزة نوعية ملموسة في القطاع، وهي المعالجة التي لا يمكن أن تغفل عن النقاط التالية:

1 ـ إعطاء طابع إنساني لقطاع الصحة: وهي مهمة يجب أن تحظى بالعناية القصوى، فالتكوين وروح المسؤولية يجب أن يُغرس لدى جميع موظفي القطاع من أطباء وممرضين وإداريين، حينها سنقضي على العديد من حالات التشنج التي تقع في مستشفياتنا بين المرضى وذويهم من جهة وعمال القطاع من جهة أخرى.

2 ـ تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لموظفي وعمال قطاع الصحة: فلا يمكننا الحديث عن إصلاح فعلي لقطاع الصحة، دون الالتفات للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمنتسبيه، وهو الالتزام الذي قدمه السيد رئيس الجمهورية لإدراكه لأهمية هذا الموضوع.

3 ـ إستحداث أقطاب صحية على المستوى الوطني: في إطار البحث عن مخطط تسييري فعال للقطاع، فإننا نقترح استحداث أقطاب صحية، توضع تحت تصرفها كل الإمكانات المادية والبشرية مع الأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية والاحتياجات المرصودة، مع ضرورة تعزيز هذه الأقطاب بوكالات للصحة، تكون تحت وصاية الوكالة الوطنية للصحة.

4 ـ الرقمنة ونظام التعاقد: كإصلاحات أساسية، كما ذكرها أخي وزميلي، الأستاذ بوبكر.

5 ـ هجرة الأدمغة في القطاع: كثيرون هم الأطباء الذين غادروا الوطن لغرض الإقامة في الخارج، فمن الضروري ومن المستعجل إيقاف هذا النزيف بتهيئة الظروف الملائمة، للسماح للأطباء بالتكفل بصحة المواطن الجزائري والمساهمة في تنمية الوطن.

زيادة على ذلك، من المهم جدا بناء جسور علمية وثقافية مع الأطباء الجزائريين المقيمين في الخارج والذين يمكنهم أيضا المساهمة بقوة في بناء وطننا الحبيب.

وفي الأخير، لا يجب لأحد أن ينسى أن الصحة محرك قوي ومهم في تنمية الوطن.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ ومع آخر متدخل السيد فؤاد سبوتة، ومباشرة بعد تدخله نمر إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد وباقون على عهد الشهداء ووصايا مجاهدينا ما حيينا.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، المجاهد، صالح ڤوجيل،

دولة الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

لقد حمل بيان السياسة العامة للحكومة قراءة لما تم القيام به في مختلف المجالات والقطاعات، مدعما بأرقام تبرز الجهد المبذول من قبل الحكومة وإن تجاوزت الفعالية من قطاع إلى آخر فهنالك من ساير الحركية وهنالك من تجاوزته الأحداث، كما حمل البيان أيضا استشرافا للخطط المستقبلية لمعالجة مختلف الاختلالات الموجودة، سواء من خلال ما وقف عندها المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي أو تلك الاقتراحات التي قدمها أعضاء البرلمان بغرفتيه.

إن الجهد الذي يبذله رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على أصعدة كثيرة وأيضا وخصوصا إعادة الجزائر إلى مكانتها الطبيعية في المحافل الدولية، أضحى واقعا نلمسه في كل زيارة له إلى دول العالم أو من خلال الوفود الرسمية التي تزور بلادنا بعد سنوات من الغياب،

ويُحسب له أنه تمكن من جمع الفصائل الفلسطينية تحت راية الجزائر، في ظل انقسام فلسطيني مشهود وسيبقى إعلان الجزائر مفخرة لأجيال وأجيال.

عودة وجهد، قلت، يحتاج إلى دعم ووقوف والتزام من قبل الجميع، لأن الأمر يتعلق بالجزائر، ومن جهتنا فقد قمنا بتفعيل الدبلوماسية البرلمانية التي تُعد رافدا من روافد الدبلوماسية الرسمية، والتي حققت ولا تزال تحقق نتائج جد مشجعة تجلت في التمكين للجزائر من الحصول على مناصب في هيئات دولية وإقليمية وعربية، وبدعم من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، والأمر يحتاج إلى تشجيع ومرافقة من قبل مؤسسات الدولة، من أجل نجاعة أكثر ومكاسب أكبر وتشكل مناسبة عقد القمة العربية في الفاتح والثاني من شهر نوفمبر فرصة أخرى لتأكيد مكانة الجزائر على الصعيد العربي.

دولة الوزير الأول،

وإذا كانت المشاريع المنتظر نزولها إلى البرلمان تحمل أهمية كبرى، من حيث مراميها وانعكاساتها على الشأن العام، فإنني أدعو إلى فتح نقاش واسع حول العودة إلى تطبيق حكم الإعدام بإشراك أهل الاختصاص والفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين، بالنظر لما يشهده المجتمع يوميا من جرائم قتل بشعة لم تستثن لا الصغير ولا الكبير، وأضحت تؤرق العائلات والمسؤولين، على حد سواء، مع تزايد مخيف لتعاطي المخدرات والمهلوسات.

كما أن الضرورة تقتضي إعادة النظر في قانون الإجراءات المدنية في شقه المتعلق بالأسرة مع تسجيل ارتياح لبرمجة الحكومة لمشاريع جد هامة خلال الدورة البرلمانية الحالية، كإعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والجماعات المحلية، وقانون الإعلام وهنا وجب التنبيه إلى مسألة ضعف الاتصال المؤسساتي في عديد الوزارات الأمر الذي يفسح المجال واسعا لانتشار الإشاعة والأخبار المغلوطة. لذلك وجب علينا الوقوف بشكل استعجالي عند هذه المسألة، ولدينا في التجربة الناجحة للمؤسسة العسكرية في التواصل والاتصال وبشكل احترافي المثال الأحسن والأفضل، وبهذه المناسبة، أوجه خالص العرفان والتقدير إلى قيادة وأفراد الجيش الوطني الشعبي، نظير جهودهم في الدفاع عن البلاد وضمان أمنها واستقرارها.

وسيسجل لكم التاريخ، دولة الوزير الأول، أنكم تحملتم المسؤولية واعتذرتم للشعب عن الخلل الذي يعرفه السوق وهي سابقة نتمنى أن تكون البداية، وفي هذا السياق، أود الإشارة وتنبيه الطاقم الحكومي إلى أهمية التأكد من التقارير الدورية التي تصلهم من قبل المدراء التنفيذيين التي غالبا ما تكون مجانبة للصواب.

دولة الوزير الأول،

لقد تطرقتم إلى جوانب عدة تتعلق بالإقلاع الاقتصادي وقدمتم نظرة مستقبلية لتصحيح الاختلالات الموجودة في عدد من القطاعات المعول عليها مستقبلا للنهوض بالاقتصاد، خاصة بعد صدور النصوص التطبيقية لقانون الاستثمار، وأشيد هنا بتثمينكم لمقدوراتنا المنجمية، التي شكلت تحولا استراتيجيا يحسب لكم بل ووجب على الحكومة مواصلة هذا الجهد، ولن يتجلى ذلك إلا بمحاربة بيروقراطية الإدارة التي أضحت إرهابا يهدد استمرارية الدولة، ووجب محاربتها بشكل استعجالي ووضع ميكانزمات للتبليغ المباشر والسريع من قبل الأفراد والمؤسسات عن أولئك الذين يعرقلون سيرورة الدولة ومؤسساتها وبرامجها.

وعلى ذكر البرامج، فإن الاستمرار في دعم قطاع السكن واجب، في ظل الطلب المتزايد عليه والجهود في هذا القطاع ظاهرة للعيان، إلى ذلك ما يحقق في المجال الفلاحي.

دولة الوزير الأول،

وجب علي تذكيركم، ولو في عجالة، عن الوضع في ولاية جيجل التي قلت بشأنها سابقا إنها منطقة ظل بامتياز، أذكر:

أولا: منفذ الطريق السيار جن جن ـ العلمة يحتاج إلى وقفة مسؤولة لتحريكه وهو الذي عرف في المدة الأخيرة بعض الحلحلة.

ثانيا: مشروع مصنع الزيوت، لا يزال ساكنة الولاية في انتظار انطلاقه.

ثالثا: مطار فرحات عباس، يحتاج إلى تفعيل وهو من أقدم المطارات في البلاد.

رابعا: قطاع الصحة، يحتاج إلى زيارة مستعجلة للوزير.

خامسا: ألتمس من السيد وزير الشباب والرياضة عقد اجتماع مستعجل للفاعلين في القطاع.

سادسا: وزيرة البيئة منتظرة أيضا بشكل استعجالي بالولاية...

(بالنظر إلى ما يعرفه القطاع من مشاكل جمة، في ظل تراكم النفايات واستمرار غلق مركز الردم التقني الثاني بالولاية.

سابعا: ضرورة تقديم قراءة صحيحة في نتائج موسم الاصطياف بالولاية ومحاولة معالجة النقائص التي سجلت في مجالات عدة.

ثامنا: مشاكل العقار الفلاحي بالولاية وتداخل مناطق التوسع السياحي مع قطاع الغابات يستوجب الإسراع في إعادة النظر في القانون المسير للغابات.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن نمر مباشرة إلى رؤساء المجموعات البرلمانية، والكلمة إلى السيد لزرق بطاهر، رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار، فليتفضل مشكورا.

السيد لزرق بطاهر (رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار): بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء أجمعين.

السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء، كل باسمه ووسمه وجميل صفاته،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، الزملاء أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة إطارات الدولة المحترمين،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السادة الحضور المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

في البداية، اسمحوا لي أصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي في كتلة الأحرار بمجلس الأمة، أن نهنئكم ونبارك لكم، السيد الوزير الأول، تجديد الثقة في شخصكم من قبل السيد رئيس الجمهورية، ومن خلالكم إلى كل أعضاء الطاقم الحكومي الذين تم تجديد الثقة فيهم أو الذين تم تعيينهم حديثا، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على تقدير السيد الرئيس لجهودكم وعملكم الدؤوب، من أجل المضي قدما في مسار تنفيذ برنامجه والتزاماته تجاه شعبه ووطنه، في سبيل إرساء وجه جزائر جديدة، تتوافق مع تطلعات الشعب الجزائري، وتتكيف مع الرهانات المستجدة إقليميا، قاريا ودوليا.

كما لا يفوتنا في كتلة الأحرار، أن نهنئ أنفسنا وكافة الشعب الجزائري، بذكرى المولد النبوي الشريف، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، هذه الذكرى الدينية تأتي هذه السنة، ونحن على بعد أيام من الاحتفال بذكرى تاريخية عزيزة على كل جزائري، ألا وهي الذكرى الـ 68 لاندلاع ثورة التحرير المظفرة، والتي تذكرنا بتلاحم الشعب الجزائري آنذاك على هدف واحد ووحيد وهو استقلال الجزائر، وإذ نستذكر من خلال هذه المناسبة تضحيات وبطولات أسلافنا من شهدائنا الأبرار ومجاهدينا الأخيار، فإننا اليوم نقول لهم نحن على نهجكم ودربكم سائرون ما حيينا، والدعوة هنا صريحة لكل الجزائريين للتلاحم فيما بينهم من أجل معركة تشييد الجزائر الجديدة.

في هذا الإطار، لا يفوتنا في كتلة الأحرار، أن نحيي بفخر واعتزاز الجهود المبذولة من طرف السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بشأن لم شمل إخواننا الفلسطينيين، والتي توجت – والحمد لله – بتوقيع إعلان الجزائر من أجل تحقيق وحدة الصف الفلسطيني، لاسيما وأنه جاء في ظل ظرف دولي جد معقد وصعب، وضمن توازنات جد حساسة، وباستقلالية تامة قد تخالف ما يخطط له كبار اللاعبين على الساحة الدولية، هذا وإن دل على شيء، إنما يدل على رغبة فولاذية وشجاعة قل نظيرها، سيسجل التاريخ ذلك بأحرف من ذهب في صفحاته المشرقة، لا محالة، إنصافا للجزائر وإذلالا للبعض، لاسيما للمطبع معه وللمطبعين أنفسهم، واسمحوا لي هنا أن أقتبس من تصريح السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة «بأن المصالحة الوطنية الفلسطينية على أرض الجزائر إنجاز عربي ودولي» انتهى نص الاقتباس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

لا يفوتني كذلك أن أنوه وأشكر السيد رئيس الجمهورية،

على كلمة الحق التي قالها في حق نواب البرلمان بغرفتيه، بصفة عامة، والنواب الأحرار، بصفة خاصة، على هامش لقاء الحكومة والولاة، واعترافه بأن البرلمان الجديد وتشكيلته تتوافق وروح الجزائر الجديدة، هذا الاعتراف وبقدر ما يولد لدينا شعورا بالفخر والاعتزاز، فإنه يزيدنا عزما على الانخراط في برنامجه الطموح وورشة الإصلاحات الكبرى التي بادر بها من أجل هندسة جزائر جديدة مزدهرة.

أستسمح السيدات والسادة الحضور، وقبل البدء في مناقشة السياسة العامة، أن نحيي فيكم السيد الوزير الأول، ثقافة الاعتذار التي قلّما نجدها عند مسؤولين من هذا المستوى، المعبر عنها في ردكم على مناقشات بيان السياسة العامة، من خلال اعتذاركم لكل رب أسرة عن كل تقصير حدث بخصوص التذبذب الحاصل في التزود ببعض المواد الأساسية واسمح لي هنا أن أقتبس من قول الشاعر:

ملأى السنابل تَنحني تواضعًا
والفارغات رُؤُوسهن شَوامِخُ

(تصفيق).

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن عرض بيان السياسة العامة أمام البرلمان بغرفتيه، ورغم أنها تدخل في إطار تنفيذ أحكام المادة 111 من الدستور، إلا أننا نسجل بارتياح هذا السلوك من طرف الحكومة، الذي يؤكد بأن الجزائر الجديدة قد كرست عهدا جديدا، قوَامُه احترام الدستور والتأسيس لدولة القانون والمؤسساتَ، وأن ممارسات الماضي القريب قد ولت وإلى الأبد.

إن بيان السياسة العامة المعروض أمامنا اليوم، يتضمن العديد من الأمور الإيجابية التي يجب الترحيب بها، دعمها وتثمينها، بل وجب علينا اليوم كبرلمانيين أن ننظر إلى الجزء المملوء من الكأس وهو الجزء الأكبر، وأن نكون اليوم قبل الغد شُركاء لا فُرَقاء في مسيرة البناء والتشييد كما كان أسلافنا خلال ثورة التحرير المظفرة.

وفي هذا الإطار، جدير بنا وواجب علينا أن نبارك و نُثَمّن ورشة الإصلاحات الكبرى التي تم مباشرتها، والتي بادَر بها السيد رئيس الجمهورية وعملت الحكومة جاهدة على بلورتها وتجسيدها على أرض الواقع، بشكل تدريجي وبطريقة ممنهجة، بدءا بالإصلاحات السياسية، باعتبارها مفتاح كل الإصلاحات، والتي بفضلها وصلت فيه الجزائر بمؤسساتها وهيئاتها الدستورية مرحلة ارتسم فيها وجه جزائر جديدة، نَلمس فيها قطيعة مع ممارسات الماضي، وتتجدد لنا الثقة في الحاضر، والأمل كل الأمل في المستقبل، هذه الإصلاحات التي من بين نتائجها تغيير كبير في الممارسة السياسية، طبعا، نحو الأفضل، وفي جودة ونوعية مخرجات العملية الانتخابية برمتها، ولولاها لما كان الكثير منا اليوم متواجد تحت قبة هذا الصرح العتيد، بفضل كل هذا نحن نناقش اليوم بيان السياسة العامة، تحت إسم كتلة الأحرار التي تم إنشاؤها ولأول مرة في تاريخ مجلس الأمة.

(تصفيق).

وبعد أن استكملت بلادنا بناءها المؤسساتي، تم الانتقال للشأن الاقتصادي، من خلال المضي قدما في مسار تعميق الإصلاحات الاقتصادية المهيكلة وإعطائها المكانة التي تستحقها ضمن مسعى الإصلاحات الكبرى، وفي هذا الإطار، نسجل بارتياح كبير نية الحكومة الصادقة وجهودها المبذولة فيما يتعلق بالتأسيس لاقتصاد قوي، تنافسي ومستدام قائم على الإنتاج الحقيقي للثروة بعيدا عن الريع البترولي والتبعية للمحروقات، وقد تُرجمت هذه الجهود، لاسيما في الارتفاع القياسي للصادرات خارج المحروقات، حيث تجاوزت ولأول مرة عتبة الـ 6 ملايير دولار، فضلا عن الجهود، فيما يتعلق بتأطير عمليات الاستيراد، من خلال ضبط وترشيد الواردات، ومحاربة ظاهرة تضخيم الفواتير عند الاستيراد بالشكل الذي يحمي المنتوج الوطني والمُنتِج الوطني، حتى يتم التأسيس لنسيج صناعي وفلاحي متطور، يشكل دعامة لاقتصاد وطني قوي، يضمن لبلادنا أمنها القومي بمفهومه الشامل.

كما نسجل بارتياح جهود الحكومة في سبيل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، لاسيما ارتفاع احتياطات الصرف، عودة منحنى النمو لمساره التصاعدي، فائض في الميزان التجاري، توازن الميزانية وعدم اللجوء للاستدانة، فضلا عن صدور قانون الاستثمار الجديد الذي يعتبر بحق دستور اقتصادي جديد، وهو يعكس الترجمة الفورية للإرادة السياسية القوية والنية الصادقة لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار وبعث الاستثمارات المنتجة، وسيساهم من دون أدنى شك في تعزيز النسيج الاقتصادي الوطني وزيادة

تسهيل اندماجه إقليميا، قاريا ودوليا.

كما نثمن جهود الحكومة، بشأن الخطوات المتخذة لتحقيق الأمن الغذائي جنبا إلى جنب مع الأمن الطاقوي، وقد ترجمت نيتها هذه المعبر عنها في إنشاء أول بنك للبذور في تاريخ الجزائر المستقلة، ومخرجات مجلس الوزراء الأخير القاضية بإخراج القطاع الفلاحي من الطابع الاجتماعي التقليدي إلى الطابع العلمي وفق نظرة عصرية، وهو يعكس النية الصادقة للحكومة بهذا الخصوص.

كما لا يفوتنا أن نُثمن وندعم الخطوات والإجراءات المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية، ومن خلاله الحكومة، المتعلقة بالحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، تماشيا مع مبادئ ثورتنا ورسالة نوفمبر الخالدة، نُذكّر هنا، والرسالة موجهة لأصحاب الذاكرة الضعيفة، إلغاء الضريبة على الدخل بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود، مراجعة النقطة الاستدلالية، استحداث منحة البطالة، تحسين معاشات المتقاعدين، وأخيرا وليس آخرا قرار السيد الرئيس القاضي بتحسين القدرة الشرائية للموظفين، ابتداء من مطلع العام الجاري، دون أن ننسى نية الحكومة وتطلعاتها بخصوص التشغيل وتوفير مناصب عمل جديدة للجزائريات والجزائريين؛ وقد تُرجم ذلك على أرض الواقع، من خلال توجه الحكومة لرفع العراقيل عن العديد من المشاريع الاستثمارية التي كانت عالقة، وكذلك إدماج فئات واسعة من أصحاب عقود ما قبل التشغيل، وكل ما سبق يعتبر من المؤشرات المكرسة للطابع الاجتماعي للدولة، والتي إن دلت على شيء، إنما تدل على الإرادة القوية والرغبة الحقيقية في التكفل التدريجي بتطلعات المواطنات والمواطنين لحياة كريمة وإطار معيشي لائق.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

من واجبنا كذلك أن نشيد بالعمل الدؤوب على مستوى السياسة الخارجية والرؤية الجديدة المتبناة في الدفاع عن مصالح الجزائر العليا واسترجاع هيبتها ومكانتها التي تستحقها إقليميا، قاريا ودوليا، وحري بنا اليوم أن نعتز بهذه الرؤية الجديدة الهادفة لإرساء دبلوماسية يقظة واستباقية، وبالمبادئ الثابتة للدبلوماسية الجزائرية، لاسيما ما يتعلق بالوقوف إلى جانب القضايا العادلة، عدم التدخل في شؤون الغير، عدم الانحياز، الحل السلمي في تسوية النزاعات، احترام السيادة وتوازن المصالح.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

نسجل بارتياح مواصلة الدولة محاربة الفساد دون هوادة، ونلمس في الميدان الجهود المبذولة والخطوات المحققة لتدارك الوقت واستعادة الموارد المهدورة التي استباحها الفاسدون وعبثوا بها، ومحاربة الاستنزاف المشبوه لموارد الأمة، حيث إنه لا مكان في الجزائر التي تبنى اليوم للممارسات التي أضرت بثقة الشعب في مؤسسات الدولة وأن القانون يردع فيها من يجرؤ على حرمة أموال الشعب، وكذلك إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات والتأسيس لعدالة عصرية، مستقلة وذات نوعية، من أجل وضع البلاد على عتبة الانطلاق نحو ديناميكية تنموية تطلق المبادرات وتحرر الطاقات ليعلو فيها الحق ويسود فيها العدل والإنصاف، وتكرس فيها الحريات الفردية والجماعية.

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

بالرغم من أن بيان السياسة العامة تضمن العديد من الأمور الإيجابية، فإن هذا لا يُمكن أن يُخفي علينا بعض النقاط أو الملاحظات التي استوقفتنا، والتي يجب التذكير بها؛ ومناقشتها ليس إنقاصا من مجهودات الحكومة ونيتها في الدفع بالأمور نحو الأفضل، ولكن بنية المساهمة في تحسين جودة، مصداقية وشفافية عملها باعتبارنا شركاء، بعيدا عن الشعبوية والنظرة السياسوية الضيقة، وكذلك ليس بمنطلق طرح المشاكل فقط ولكن بمقاربة طرح واقتراح الحلول الممكنة، على أن يبقى رأيكم هو الفاصل وأهم هذه النقاط:

أولا – مشكلة أصحاب العقود المنتهية عقودهم، التابعين لوزارة التضامن الوطني: وهم شباب جزائريون تم إقصاؤهم من الإدماج، على غرار زملائهم بحجة انتهاء عقودهم، حيث عملوا بعقود ضمن جهاز الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، وضمن نشاط الإدماج الاجتماعي، لهذا نرجو – سيادة الوزير الأول – أن يتم النظر إلى وضعيتهم والمضي قُدُما في تسويتها، من منطلق المساواة والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص؛

ثانيا – مشروع قانون النقد والقرض: الذي يجب أن يتضمن في طياته الصيرفة الإسلامية، من حيث مفهومها،

عملياتها، شروطها، ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، أسوة بالصيرفة التقليدية، لوضعهما في بيئة تنافسية عادلة، خاصة وأنكم، السيد الوزير الأول، كنتم السباقين لوضع النصوص التنظيمية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وهذا يحسب لكم، ونتمنى أن يُؤخذ اقتراحنا هذا بعين الاعتبار.

ثالثا – التعليم العالي والبحث العلمي: نقترح بهذا الخصوص أن يتم إعادة النظر، فعليا، في كل ما يتعلق بالمنظمات الطلابية، التي أصبحت جزءا من المشكلة وليست الحل.

– تعزيز الاستثمار الثقافي، حفظا للهوية الوطنية بكل أبعادها، لاسيما من خلال التأسيس لصناعة سينمائية حقيقية تتناول الرموز والشخصيات التاريخية الوطنية وثورة نوفمبر المجيدة؛

– إعطاء الأولوية، في برنامج الحكومة، لا سيما لتوجيه الإنفاق العمومي نحو إنشاء أو إتمام إنجاز مناطق النشاطات الاقتصادية، بهدف تعزيز الموارد المحلية، خلق مزيد من مناصب الشغل، وتخفيف الضغط عن مالية الدولة. وفي هذا الإطار، بودي أن أخص بالذكر المنطقة الصناعية لولاية غليزان التي تتطلب رصد مبلغ مالي، من أجل إتمام تهيئتها بشكل نهائي، ووضعها حيز الخدمة تحت تصرف المستثمرين، باعتبارها قطبا صناعيا وطنيا واعدا بامتياز.

رابعا – قطاع الصحة: رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، إلا أن هذا لا يجب أن يَخفي عليكم بأننا في كتلة الأحرار نطمح إلى الأفضل دوما؛ وفي هذا الإطار، نقترح ضرورة أن توجه الحكومة اهتماماتها بشكل عاجل للاستثمار في البنية التحتية والعنصر البشري لتحسين التغطية الصحية ونوعيتها، بالشكل الذي يسمح بأن تكون الجزائر مركزا إقليميا ولم لا دوليا، لاستقطاب المرضى بغرض العلاج، وهذا تحقيقه ليس عليكم بصعب.

خامسا – الاستيراد: رغم جهود الحكومة التي تم تثمينها آنفا، إلا أنه – السيد الوزير الأول– حَريٌ بنا أن نُلفت انتباهكم لنقطة مهمة وحساسة، وهي الوكالَة الوطنية لترَقية التجارة الخارجية «ألجاكس» الذي كان منتظرا منها أن تكون حلا لمشاكل قطاع التجارة الخارجية وقد أصبحت بالفعل جزءا من المشكلة بالنسبة للعديد من المتعاملين في هذا القطاع، بفعل تصرفات وسلوكات بعض الأطراف، التي تتنافى وروح الجزائر الجديدة.

أخيرا، ومن هذا المنبر، فإن كتلة الأحرار، تلتمس من الحكومة الأخذ بعين الاعتبار بعض التوصيات، التي تراها تساير وتصب في إطار تفعيل القرارات والتوجيهات الأخيرة للسيد رئيس الجمهورية، أهمها:

– بقدر ما نبارك قرارات السيد رئيس الجمهورية، فيما يتعلق باستيراد الجرارات والعتاد الفلاحي الأقل من 5 سنوات، وكذا استيراد السيارات النفعية السياحية الأقل من 3 سنوات، فإننا في كتلة الأحرار، وبغرض تفعيل هذه القرارات على أرض الواقع، نوصي بتخفيض الضريبة والضريبة الجمركية وهذا بمرافقتهم،

ومن جهة أخرى، نثمن توجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن النهوض بالقطاع الفلاحي، بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، في هذا الإطار نوصي الحكومة بـ:

– الإسراع في عمليات تسوية العقار، الذي يحوزه الفلاحون، بموجب عقود عرفية للأراضي غير المتنازع عليها (العروش)؛

– التسريع بإصدار مراسيم تنفيذية خاصة بالتنازل عن المستثمرات الفلاحية؛

– تدعيم سعر بذور الحبوب.

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

في الختام، حَريٌ بنا اليوم جميعا، بل من واجبنا أن نوجه تحية إجلالَ واحترام إلى كل الأسلاك الأمنية الوطنية، ونخص بالذكر مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، حامي الحمى، بدءا بقيادته ووصولا إلى الجندي المرابط على أقصى نقطة حدودية من تراب وطننا، هذه المؤسسة التي هي مصدر فخرنا واعتزازنا بالأمس، اليوم وغدا وإلى الأبد.

شعارنا نفنى وتحيا الجزائر شامخة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ومجاهدينا الأخيار.

شكرا على كرم الاصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فليتفضل مشكورا.

السيد عفيف سنوسة (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمّة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بودي في البداية أن أثني وباعتزاز على نجاح ونصر الدبلوماسية الجزائرية في زمن الخيبات العربية على لم شمل الفرقاء الفلسطينيين وإعادة القضية المركزية إلى صدارة الأحداث والاهتمامات، فهنيئا لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على هذا التوفيق والنجاح في توجيه القادة الفلسطينيين إلى رأب الصدع وهنيئا للشعبين الفلسطيني والجزائري على الوحدة والصمود.

أما بعد؛

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إنّ قيام الحكومة بعرض بيان سياستها العامة على البرلمان في الآجال القانونية، هو التزام دستوري واضح، يندرج ضمن التقاليد السياسية التي أرساها السيد رئيس الجمهورية، منذ انتخابه لجعل شعار الجزائر الجديدة واقعًا ملموسًا ولاسيما في ضبطه العلاقة الوظيفية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على أساس التعاون والاحترام المتبادل والرقابة على أعمال الحكومة، التي تدرك يقينا أن الدستور يعلو و لا يعلى عليه.

ومن ثمة ننوّه بتغير الظروف التي كان البرلمان فيها خاضعا ولا يقوم بدوره في تصويب السياسات العامة وتصحيح الاختلالات.

وتجسيدا لروح المادة الدستورية 117 التي تنص على أن «واجب البرلمان، في إطار اختصاصاته الدّستوريّة، أن يبقى وفيّا لثقة الشّعب، ويظلّ يتحسّس تطلّعاته»، فإننا نناقش اليوم حصيلة عمل الحكومة بعد عام من النشاط الميداني بإيجابياته وسلبياته.

ولا يفوتنا، في هذه المناسبة، التنويهُ بالقرارات الشجاعة للسيد رئيس الجمهورية خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء، والرامية إلى تحسين الوضع الاجتماعي والمعيشي للجزائريات والجزائريين وتوفير السلع والمواد الاستهلاكية ومواجهة كافة أشكال الاحتكار والمضاربة، إضافة إلى مراجعة فورية لقانون البلدية والولاية ونظام الجباية المحلية وتحسين أداء الإدارة والعدالة الاجتماعية وغيرها من الخطوات الرئاسية التي نتقاطع معها بحكم انتمائنا إلى الأغلبية الرئاسية.

وفي سياق تثمين الجهود، نحيي الجيش الشعبي الوطني والمؤسسة الأمنية على الأشواط الكبيرة في حماية البلاد ومواجهة المخاطر والتهديدات الإقليمية في هذا الظرف المشحون والعصيب والذي يستوجب من الجميع تقوية الجبهة الداخلية ورص الصفوف والالتفاف وراء مؤسسات الجمهورية والقرارات السيدة للدولة الجزائرية، وهي تحقق المكاسب الدبلوماسية عشية القمة العربية الـ31 ولعب دورها التقليدي في تفعيل منظومة العمل العربي المشترك وإحلال الأمن والسلم الدوليين ونصرة قضايا التحرر وتصفية الاستعمار وفاء لمبادئها وثوابت سياستها الخارجية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إننا نرى في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي أن الظروف السياسية والمالية متوفرة، لإحداث وثبة تنموية تنتقل بالجزائر إلى مصاف الاقتصاديات الكبرى، وخاصة في ظل المؤشرات التي شكلت بوادر لإقلاع اقتصادي حقيقي رغم الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا وتلك الموروثة عن العقدين السابقين.

إنها ظروف لم تأت من العدم، بل أفضى إليها مسارٌ متينٌ من الإصلاحات التي باشرها الرئيس عبد المجيد تبون، بانتخاب مؤسسات سياسية جديدة واستحداث هيئات دستورية تتوفر على كفاءات وطاقات شبانية واعدة وواعية بالتحديات والرهانات، إضافة إلى تعدد الشراكات

الاقتصادية وانفتاح الجزائر على العالم والوفرة المالية التي تتيح تنفيذ كافة المشاريع والبرامج التنموية الكبرى.

وحتى نكون صرحاء بعيدين عن خطابات الود العابرة، فإن الوقت لم يعد في صالح هذه الحكومة التي نناقش حصيلة عملها اليوم في كنف الشفافية والديمقراطية وفي إطار الواجب الذي يمليه علينا الدستور.

وهي ظروف قد لن تتكرر إن لم يتم توظيف كل الإمكانيات والظروف والجهود لتنمية شاملة متكاملة تقود إلى نهضة حقيقية يلمسها المواطن ويتحسسها ويحس بها ولا يشاهدها فقط على شاشات التلفزيون.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إذا عدّدنا بعض الإنجازات المحققة خلال العام الجاري، فإننا نلاحظ أن بعض القطاعات، وللأسف الشديد، لم تستوعب بعد الالتزامات الـ 54 لرئيس الجمهورية، والتي شكلت المحاور الكبرى لبرنامجه، وخاصة أن الرهان كان منذ البداية على هذه القطاعات لخلق الثروة وإيجاد بدائل اقتصادية بعيدا عن اقتصاد الريع البترولي الخاضع لتقلبات السوق النفطية والأحداث الدولية.

مع ملاحظة بادية للعيان، وهي التفاوت في أداء بعض الوزارات وعدم قدرة أخرى على مواكبة القرارات الأخيرة التي اتخذها رئيس الجمهورية لصالح المواطن وتحسين أداء المرفق العام وتحريك عجلة الاستثمار وتطوير الاقتصاد وحماية القدرة الشرائية.

ذلك أن البيروقراطية ما تزال متجذرة في بعض الإدارات والهيئات العمومية بشكل معطّل، يظهر الدولة غير قادرة على التأقلم مع متطلبات العصر والرقمنة والتطور التكنولوجي الذي يقرّب المسافات ويزيل العقبات ويعزّز ثقة المواطن في دولته ومؤسساتها الدستورية.

كما نسجل بكل أسف بطئًا كبيرًا في تنفيذ القرارات والتعليمات، إضافة إلى مشكلة الاتصال المؤسساتي، التي تحوّلت إلى فراغ مثير على مستوى الدوائر الحكومية والهيئات العمومية، فراغ يغذي الإشاعات ويثير الارتباك والاستياء ويزرع أجواءً من عدم الثقة والغموض حول المستقبل.

وهو وضع يستغل من طرف جهات متربّصة وفضاءات إعلامية معادية، لا تريد الخير للبلاد.

والواقع أن هذه الوضعية تجعلنا نتساءل وبإلحاح عن دور قطاعات التجارة والصناعة والاتصال، ما دامت تسجل تضاربًا مستمرًا حول ندرة السلع والمواد الاستهلاكية وملف استيراد وتصنيع السيارات والضبابية في التعامل الإعلامي وإبلاغ الرأي العام بالحقيقة؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

على الحكومة التي تملك كافة الأدوات والوسائل أن تحلّ أزمة الاتصال المؤسساتي وأن تضرب بيد من حديد كل من يعبث بمستقبل الجزائريين ويحبط معنوياتهم ويثبت تورطه في عرقلة مسعى التغيير، وإننا في التجمع الوطني الديمقراطي لن نتردد في دعم كل خطوة حكومية تسير في اتجاه الانتقال بالجزائر إلى عصر الرقمنة والتطور الشامل.

وعليه، ندعو إلى مضاعفة الجهود وتظافرها وتشجيع الاستثمار في كل المجالات، مع رفع القيود البيروقراطية واعتماد الشفافية والسرعة في معالجة الملفات، إذ كثيرًا ما يصطدم الراغبون في الاستثمار بذهنيات متحجرة متكلّسة على مستوى بعض الهيئات العمومية والإدارات، وهي سلوكات غير مقبولة لأنها تتعارض تماما مع الإرادة السياسية المعبر عنها في كثير من المناسبات، سلوكات مقيتة رافضة لقطار التغيير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إذ نشير إلى ذاك الحرص الشديد للدولة على وضع مخططات عملية لمواجهة الكوارث الكبرى، فإننا نتأسف لغياب تفعيل هذه المخططات، ما كشف عن غياب اليقظة الاستراتيجية في عمل الحكومة التي وعدت باتخاذ ما يلزم لمواجهة حرائق الغابات خلال الصيف الماضي.

إن هذا الواقع يجعلنا نسائل الحكومة عن الإجراءات المتخذة لمواجهة الفيضانات ونكبات الاختناقات بالغاز وما يسمى بالقاتل الصامت، وخاصة في ظل العجز المسجل بعدد من البلديات والتي تفتقد للمعدات والإمكانيات اللازمة لتهيئة الإقليم، فالمطلوب من الحكومة الآن هو تحيين وتفعيل أجهزة اليقظة والإنذار بالشكل اللازم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد أشار بيان السياسة العامة للحكومة إلى أن هذه

الأخيرة تواصل مسار تجسيد الإصلاحات السياسية والمؤسساتية العميقة لتعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، المكرسة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 من خلال إعداد النصوص القانونية ذات الصلة.

وفي هذا الإطار، فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي ندعو الحكومة إلى التعجيل بمراجعة قانون البلدية والولاية وإشراك الأحزاب السياسية في إثراء المشروع مثلما أمر بذلك السيد رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء الأخير، وذلك بما يعيد الاعتبار لدار البلدية بجعلها مؤسسة رسمية فعلية، تحلّ مشكلات التنمية والسكن والشغل وترفع الغبن عن المواطن مانح الشرعية.

كما أن ذلك ينبغي أن يضمن مايلي:

- توسيع صلاحيات المنتخب المحلي وتعزيز الحماية القانونية له؛
- تكييف قانون العقوبات والإجراءات الجزائية مع قرارات رئيس الجمهورية برفع التجريم عن فعل التسيير؛
- ضرورة إعادة النظر بنظام الوصاية (رؤساء الدوائر) بغرض تحرير مبادرة رؤساء المجالس المنتخبة في دفع مشاريع الاستثمار والتنمية المحلية؛
- سد الاختلالات التي ساهمت بشكل كبير في تعطيل التنمية المحلية وإشراك رؤساء البلديات في تخصيص المشاريع القطاعية؛
- منح البلدية الاستقلالية المالية الكافية بما يسمح بإنشاء مؤسسات اقتصادية توفر لها عائدات مالية، بدل اعتمادها الحصري على إعانات الدولة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن دعوتنا إلى مراجعة جادة وعاجلة لقانون البلدية والولاية والقوانين ذات الصلة، هدفها أساسا دعم التسيير اللامركزي وخلق الثروة للجماعات المحلية وإرساء دعائم أقطاب اقتصادية جهوية بإشراك المنتخبين المحليين، ولاسيما في ظل استعادة بلادنا لحركية النشاط الاقتصادي مع ارتفاع إيرادات الميزانية، بعد الانكماش الذي خلفته أزمة كورونا وتداعياتها القاسية.

وإذ ننوّه كذلك بارتفاع نسق الصادرات خارج المحروقات بما نسبته 42 بالمائة، إذ انتقلت من 2.61 مليار دولار في 2021 إلى 4 ملايير خلال أوت الماضي، فإننا نرى ضرورة إعادة النظر في قطاع التجارة الخارجية وتبسيط الإجراءات بشكل أكثر مرونة مع إصلاح الاختلالات ومراجعة الصلاحيات بالنسبة للهيئات المشرفة على هذا القطاع الاستراتيجي.

وإنّ ما سجّله قطاع الفلاحة من مساهمة معتبرة في دفع الاقتصاد الوطني يستحق الإشادة، لأنه سيرسّخ شيئا فشيئا الأمن الغذائي، الذي سيدعم استقلالية القرار السياسي والقرار الاقتصادي.

ذلك أن قطاع الفلاحة لا يزال قادرا على النمو والرفع من مساهمته في الدخل الوطني، شريطة إزالة العوائق الفنية والإدارية التي تعترض طريقه، على غرار البيروقراطية، والوسطاء، ومشاكل العقار الفلاحي، والتأخر في اعتماد التقنيات الحديثة واستخدام الطاقة الشمسية لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية وتوفير مياه الري وتغيير طريقة تسيير القطاع الفلاحي والتنمية الريفية من التسيير الإداري البيروقراطي إلى التسيير بمقاربة اقتصادية براغماتية.

كما نلفت انتباه الحكومة وخاصة وزارتي الفلاحة والصيد البحري والهيئات التابعة لهما، إلى ضرورة الاعتناء بشعب الحبوب والحليب والطماطم الصناعية والثروة السمكية وتربية المائيات والاستثمار في الثروة المرجانية التي تتعرض للنهب، مع أنها قادرة على تحقيق إضافة نوعية ومداخيل إضافية وبالعملة الصعبة للاقتصاد الوطني.

إذ يجب رفع مردودية الهكتار الواحد من الحبوب، مع توفير مراكز التخزين والنقل عبر كل الولايات التي تختص بزراعة الحبوب، وضرورة توفير أحدّث تقنيات الزراعة والسقي، فلا يمكن الحديث عن رفع الإنتاج والمردودية في ظل العجز المسجل في مجال التخزين، على غرار ما تشهده عدة ولايات.

والأمر ذاته ينطبق على ملف الزيت الغذائي، من خلال تعميم زراعة السلجم الزيتي كمادة أولية، عبر تشجيع إنتاجه وضمان تسويقه ونقله إلى غاية مصانع التحويل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن قطاع السياحة والصناعة التقليدية يظلّ بحاجة إلى ثورة حقيقية، تنتج الثروة وتخلق فرص الشغل وتساهم بجدية في دفع الاقتصاد الوطني، كما يحدث في دول أخرى لا تكاد تذكر أمام بلادنا من حيث الإمكانيات الحمويّة

والسياحة الغابية والمقدرات الطبيعية.

وذلك لن يتحقق إلا بالاستعجال في تطهير العقار ومناطق التوسع السياحي وإنهاء تضارب الصلاحيات بين قطاعات السياحة والفلاحة والغابات، مع تكوين مرشدين سياحيين وتطوير الحظيرة الفندقية في البلاد وترقية الخدمات، بما في ذلك النهوض بالمؤسسات الفندقية والمركبات السياحية العمومية التي آلت، للأسف الشديد، إلى التدهور والضياع بسبب سوء التدبير والتسيير لهذه الممتلكات العمومية.

والأمر كذلك بالنسبة لقطاع الثقافة والفنون الذي يظل هو الآخر بعيدًا عن المأمول من خلق اقتصاد ثقافي حقيقي، حتى لا يبقى عبئا على الدولة، فالمتاحف والحظائر الثقافية والآثار والفنون والصناعة السنيمائية ينبغي أن تتحول كلّها إلى مجالات خلاّقة للثروة والإنتاج.

وعليه، ندعو وزارتي السياحة والثقافة إلى استيراد التجارب الناجحة للدول التي حققت إنجازات عظيمة بفضل المداخيل الكبيرة لهذه المجالات ومساهمتها في الناتج القومي لتلك البلدان.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

تلكم، هي المشاعر الصادقة والمواقف الصريحة للمجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، الحزب المتجذر في الأوساط الشعبية لارتباطه بمرجعية الخط النوفمبري الحر.

وإذ نرجو التفاعل الإيجابي مع هذه الملاحظات والمقترحات، فإننا ندعو الله أن يعمم الأمن والاستقرار والسكينة والرخاء على بلدنا.

فالمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر.

وشكرا لكرم الإصغاء.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن الكلمة إلى السيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة كل واحد باسمه ومقامه،

أسرة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة،

إطارات وموظفو مجلس الأمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

كل حديث يحتمل التأجيل أمام جلالة الحدث الذي شهدته الجزائر والقضية الفلسطينية يوم الخميس، أستسمحك، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، قبل أن أقدم كلمتي بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة، الحديث عن الإنجاز الفارق للجزائر ورئيسها ودبلوماسيتها.

فبعد قرابة سنة من اللقاءات المتوالية، تمكنت مبادرة الجزائر من جمع شتات الفصائل الفلسطينية، بالتوقيع مساء الخميس على اتفاق جديد باسم إعلان الجزائر والذي كان لنا الشرف لحضور مراسيم التوقيع.

فهنيئا للشعب وللقادة الفلسطينيين وهنيئا للجزائر، رئيسا وشعبا وحكومة ..**(تصفيق)**.. هذا الإنجاز التاريخي الذي يعيد الزخم لأم القضايا ونحن على باب انعقاد القمة العربية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نلتقي مجددا بعد مرور عام كامل، من تقديم السيد الوزير الأول المحترم لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية أمام مجلسنا الموقر، لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، وفق ما ينص عليه الدستور ونتشارك الجهود والرؤى والمواقف، تجسيدا للوحدة الوطنية المتكاملة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من أجل مجابهة التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا العظيمة في تاريخها وبطولاتها وطموحاتها والثرية بمقدراتها، وأصالة شعبها وكفاءات شبابها، ونتقاسم فرحة وفخر الإنجازات والانتصارات والمكاسب التي حققتها الدولة.

إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، تقيّم اليوم بكل افتخار عاما حافلا بالعمل الجاد وفق مخططات واستراتيجيات دقيقة، حفظتها أيادي أبناء الجزائر في ظروف دولية جدّ عصيبة، لم تثبط عزيمتهم ولم تخف حماسهم

واستعدادهم وإصرارهم على بلوغ الهدف الأسمى الذي سطره السيد رئيس الجمهورية، مستمدا ذلك من قيم ومبادئ ثورة نوفمبر الخالدة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إنها الجزائر التي وعد بها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية في برنامجه الوطني، بعد التزامه التام بالقضاء على ممارسات قديمة ورديئة أهلكت البلاد والعباد، وقراره الحاسم المتبوع بإجراءات ردعية وعقابية لمكافحة الفساد وتبييض الأموال المنهوبة والمحولة إلى الخارج.

إننا نبتعد كل يوم أكثر فأكثر عن مظاهر الأزمة متعددة الأبعاد، التي أوجدتنا فيها أطراف حاقدة ونسترجع كل لحظة الثقة الغالية التي تربط الدولة بالشعب.

هذه الثقة التي تجسدت في محطات تاريخية عديدة تلت انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية، بعد حراك مبارك، أصيل، وصولا إلى بناء المؤسسات الجديدة وفق قوانين منظمة وداعمة وواضحة، من خلال تنظيم الانتخابات البلدية و الولائية وسيعقبها تعديل قانوني البلدية والولاية، قصد إعطاء صلاحيات أكثر للمنتخبين المحليين، وتمكينهم من تحقيق متطلبات المواطنين والوقوف على انشغالاتهم والتي سمحت أيضا بتشجيع الكفاءات الوطنية على المشاركة في الحياة السياسية ووضع القرار.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن البناء المؤسساتي الذي استكملته الدولة الجزائرية وضع لبنة صلبة للجزائر الجديدة وأبان عن ولاء الشعب الجزائري لقيادته وثقته في تحقيق وعوده التي ساهم في تأكيد مصداقيتها، من خلال انخراطه في مساعيها للم الشمل ومشاركته في كل الاستحقاقات الوطنية التي دعا إليها السيد رئيس الجمهورية.

لقد جدد رئيس الجمهورية الأهداف والآليات والوسائل والخطط وضخ دماء جديدة في مؤسسات وهياكل الدولة، كما جدد عهد نوفمبر الذي لا يفنى بالتقادم وأحيا القيم النوفمبرية المجيدة التي طمست طويلا لتكون عمادا حيا تقوم عليه الجزائر الحرة المستقلة، كما أرادها شهداؤنا الأبرار ومجاهدونا الأخيار.

وفي هذا السياق، يجدر بنا التنويه بالقرار الحكيم، المدعم بتدابير عملية والمتمثل في الانتقال بالاقتصاد الوطني من تقليدي ريعي، قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع، منتج للثروة، قائم على المعرفة والرقمنة والتكنولوجيا، إنه نهج اقتصادي جديد تعمل بلادنا على الانخراط فيه مسايرة وتكيفا مع التطورات والمستجدات الاقتصادية الدولية والمتجهة نحو الابتكار والإبداع العلمي والمعرفي، وذلك من خلال إدخال الرقمنة في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية والاستثمار في المقدرات البشرية الهائلة رفيعة المستوى التي يتسم بها شبابنا المعروف عالميا برقي أفكاره البناءة وبكفاءاته وطاقاته الإبداعية الخلاقة، إنه لأمر يدعو إلى الفخر أن نشهد اليوم جزائر تعمل بخطوات واقعية ملموسة على بناء اقتصاد وطني قوي داعم للدينامكية والانفتاح والتنافسية، بفضل تحلي قيادته الرشيدة بالشجاعة الكافية التي يتطلبها الخروج من نهج اقتصادي اعتمدته الجزائر لعقود طويلة، وذلك من أجل حماية الأجيال القادمة من فخ نفطي خاضع للتقلبات الدولية عن طريق ضمان تدفق الثروة من عقول جزائرية مبتكرة لا تنضب إبداعاتها الإنتاجية أبدا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد أتت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة أولى ثمارها، بتحقيق فائض في الميزان التجاري، من المتوقع أن يبلغ 17 مليار دولار بنهاية العام الجاري، بالإضافة إلى تحقيق أكثر من 7 ملايير دولار، كعائدات للتصدير خارج المحروقات عام 2022، مع تقليصها فاتورة الواردات، كما عادت الجزائر بقوة إلى الأسواق المغاربية والإفريقية التي افتقدت زمنا طويلا منتجات الجزائر عالية الجودة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الجزائر الجديدة التي أرسى دعائمها السيد رئيس الجمهورية والتي تغير فيها نموذج التنمية وأعيدت للاستثمار الوطني والأجنبي مكانته ودوره في دفع عجلة النمو والتنمية المستدامة وذلك بالقضاء على البيروقراطية وكل المعوقات التي تعرقل المشاريع الاستثمارية.

وفي هذا الإطار، نشيد بالقرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية من أجل استقطاب الأموال الموازية وجلب الاستثمارات، مع إنشاء منصة رقمية للمستثمر

واستحداث الشباك الوحيد للاستثمار وتبني منهجا إحصائيا دقيقا، قائما على الاستشراف، بالنظر إلى المكانة الاستراتيجية التي يحتلها الاستثمار في رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة القدرات الإنتاجية.

كيف لا تكون الجزائر الجديدة مدعاة للفخر وهي تتعافى اقتصاديا، رغم الوضع الدولي المتردي على كافة الأصعدة ويرفض رئيس الجمهورية رفضا قاطعا اللجوء إلى الاستدانة التي أرهقت الجزائر سنوات ماضية واستقرت في أذهان الجزائريين ذكريات سيئة عن هذه الآلية المالية الملغمة.

لقد حرصت قيادة البلاد على تجنب عروض الاستدانة المغرية، حفاظا على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية، ومنعا لأي ضغوط دولية يكون ثمنها مصلحة الوطن والمواطن أو مبادئ الجزائر.

(تصفيق).

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد كانت محنة الوباء محكا حقيقيا لاختبار قدرات الدولة على الرعاية والحماية ومواجهة التحديات الكبرى لمواطنيها، كيف لا تكون الجزائر جديرة قولا وفعلا وهي قد أحرزت المرتبة الأولى إفريقيا ضمن تصنيف المؤتمر العالمي للأمن الغذائي 2021، والذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الانتفاع والوفرة والسلامة الصحية للأغذية، في وقت يشهد فيه العالم أزمة غذائية تبعث على القلق، إذ تهدد الأمن الغذائي العالمي وتدفع نحو شح مخيف في الموارد الزراعية وقوت الشعوب.

إن اهتمام الدولة المتزايد بالفلاحة التي تعتبر جوهر الإصلاحات وضمان الأمن الغذائي الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع المنتوج الوطني، وفي هذه المرحلة الحاسمة والحرجة التي يمر بها العالم سياسيا واقتصاديا وأمنيا، تتطلب قيادة تتسم بالحكمة، والحنكة، والقوة والشجاعة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وبعث الأمل من جديد في نهضة اقتصادية، محلية، شاملة في كافة القطاعات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الجزائر الجديدة لا تتخلى عن مواطنيها بدعوى خصوصية الظروف الاقتصادية العالمية ولا تعطي ضنك العيش مبررات مهما كانت موضوعية، فقد تمت مراجعة الأجور، ومنح التقاعد، والبطالة، بتوجيه من السيد الرئيس، كما قرر أيضا مراجعة أخرى للأجور والمنح وأمر بإدراجها في قانون المالية للعام القادم، كما تدفقت منحة بآلاف الدينارات على آلاف المواطنين في عز الأزمة الوبائية والمالية.

إن نجاح الدول بقربها من مواطنيها وتخفيف أعباء الأزمات عنهم والعمل على استمرارية الحياة الطبيعية في أحلك الظروف غير الطبيعية، وهذا ما فعلته الدولة التي زرعت الأمل والطمأنينة في صفوف الشعب وكرست الثقة في راهن وطني مستقر وقادم واعد أفضل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الاستمرارية التي تميزت بها أيضا السياسة الخارجية للجزائر، قد أثبتت بلادنا على مواقفها النبيلة المعروفة تجاه كبرى القضايا الدولية، فقد عادت الديبلوماسية الجزائرية بقوة إلى الساحة الدولية ورافع ممثلوها بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية ضد الاحتلال والاستعمار، والإرهاب والتطرف العنيف، ضد التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضد تهديد أمنها ووحدتها وسيادة قراراتها، مع حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن الجزائر، بكل فخر واعتزاز، هي أكثر الدول التزاما تجاه أمهات القضايا التي تهم المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية، لا تنقطع مساندتها لحقوق الشعوب في العيش بكرامة وحرية وسيادة على أراضيها والتمتع بثرواتها دون وصاية واحتلال.

إن الجزائر الجديدة، بقيادة رئيسها، لا تتخلى عن مساندة أشقائها من الدول التي تعاني جراء أزمات سياسية وأمنية، في ليبيا، وسوريا، واليمن، وفلسطين، والصحراء الغربية، تمد يدها للوساطة وجمع الشمل وترافع لصالح الحوار والحلول السياسية، وتشجيع السلم والمصالحة وتنبذ اللجوء إلى العنف وتناهض كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول بدواعي احتيالية مختلفة.

وفي هذا السياق، أؤكد أن بلادنا اليوم، بمساعيها الجامعة، هي أنسب مكان يجتمع فيه الإخوة العرب لبحث أمهات القضايا العربية، وانعقاد القمة العربية في الجزائر الجديدة التي تعيش مناخا إصلاحيا واسعا، تحصد نتائجه المبهرة

أمام أنظار العالم، هو تزامن تاريخي يؤكد صحة المسار الذي تسير عليه قاطرة الجزائر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الاحترافية العالية لجيشنا الباسل، الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، بحق وجدارة، كما يؤكد عليه دائما المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، في مختلف تدخلاته ..(**تصفيق**).. هذا الجيش هو جيش الأمة الذي يحمي أمانة الشهداء ويحافظ على الوحدة الوطنية ويصون أمن وسيادة واستقرار الجزائر؟!

السيد الرئيس،

ألا نثمن ما قام به الجيش الوطني الشعبي على كل الجبهات أمنيا وعسكريا وشعبيا، ونشيد بتلاحمه مع أبناء الشعب الواحد.

ألا نثمن ما قام به الوزير الأول و طاقمه الحكومي، وبتوجيه من السيد رئيس الجمهورية في تنفيذ برنامجه والتزاماته الأربعة والخمسين ..(**تصفيق**).. وحرصه على تجسيد المخططات التنموية، رغم الظروف الطارئة وتقلبات العملات والسوق وسعيه إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وضمان أقصى حد ممكن من الاستقرار في توفير المواد واسعة الاستهلاك، مع دعم المؤسسات الناشئة في حدود العطاء ومواصلة الجهود المبذولة من أجل حشد كافة السبل لتكون سنة 2023 سنة خاتمة لجميع المشاكل أو أغلبها تلك التي تعرقل التنمية الوطنية؟!

ألا نثمن قرار رئيس الجمهورية بعدم التسامح مع كل من تسول له نفسه المساس بأموال الشعب أو الإضرار بالاقتصاد الوطني وبقوت الشعب، وأمر الحكومة أن تضرب بيد من حديد من أجل وقف هذا الاستنزاف المزدوج الذي يمس جيب المواطن وخزينة الدولة، مع إحالة المضاربين فورا على العدالة الذين لا يتأدبون لا مع الله ولا مع الوطن ولا مع الشعب؟!

ألا نثمن ما قام به رئيس الجمهورية من إنجازات عظيمة، بالنظر إلى الوقت القصير والظرف العسير الذي تمر به كافة دول العالم؟!

ألا يستحق منا أصدق عبارات التنويه والإشادة، بحكمته وشجاعته في إدارة وتسيير الدولة التي تمر بمرحلة جديدة بتاريخها المجيد والتي أصبحت تقلق الكثير داخليا وخارجيا، لذا يجب علينا أن نكون بالمرصاد جيشا وشعبا، يقظين من المكائد والدسائس التي تحاك ضد هذا الوطن الغالي وكأنهم كرهوا لهذه الأمة أن تنهض؟

الويل لهم خفافيش الظلام، يريدون تعطيل المسيرة وتبديد الإرادة القوية لرجل قرر أن يحافظ على الأمانة التي وضعت في شخصه ..(**تصفيق**).. من طرف الشعب الجزائري، من أجل جزائر جديدة بمؤسساتها وشعبها وشبابها والحفاظ على سيادتها، لم يجدوا سوى الإشاعات المغرضة والدنيئة، هدفهم زرع البلبلة والمكائد لن ولم ينجحوا!

ألا نثمن ما قام به رئيس الجمهورية من تجديد وإصلاح أنقذ البلاد من المجهول، ورتب أوراق الدولة من جديد وأعاد للجزائر كلمتها وهيبتها بين الأمم؟!

ألا نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها الدولة من أجل إصلاح العدالة، وإعطاء السلطة القضائية ما تستحقه من تقدير على تكريس دولة الحق والقانون واحترام الحريات؟!

ألا نثمن هذا المسار الإصلاحي العميق الذي يشهده قطاع العدالة في الجزائر، رغم صعوبة الظروف وتجذّر الفساد والتكالب الذي يزداد عدائيا على السلطة القضائية، كلما نجحت بحزمها وصرامتها في محاربة المال الفاسد وتشديد العقاب والردع ضد كل أشكال الانحراف مهما كان أصحابها، مهما كان أصحابها طبقا لتوجيهات القاضي الأول في البلاد، على ألاّ يخضع القاضي إلا للقانون وللضمير فقط.

إننا ندرك في الواقع وشجاعة الأقوال أن هناك إخفاقات في بعض الدوائر الوزارية، وهي موجودة بجنب العديد من الإنجازات، نظرا للنتائج الجيّدة الملموسة في ميادين عدّة، كل ذلك بفضل الإصلاحات التي بدأت تعطي ثمارها على مرآى ومسمع من الناس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، أيها الرجل الطيب،

ألا يجمعنا، قيادة وشعبا، حكومة وبرلمانا، أحزابا ومعارضة، حب الجزائر، بلد المليون ونصف المليون شهيد؟ والرغبة في الوصول بها ومعها إلى أسمى المراتب إقليميا ودوليا، نسعى جميعنا لأن ترقى بلادنا إلى مصاف الكبار فهي تستحق منا ذلك فلنضع اليد في اليد ..(**تصفيق**).. ولنتضامن ولنتعاون ويسند بعضنا البعض، من أجل بلوغ هذا الهدف، لنا ولأبنائنا وللأجيال القادمة تحت الرعاية

السامية للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن الكلمة إلى السيد أحمد صالح لطيفي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد صالح لطيفي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أريد، بداية، باسم كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، أن نثمن عاليا ما ورد في بيان السياسة العامة للحكومة من طرف الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، ونثمن عاليا المشاعر النبيلة التي عبر عنها السيد الوزير الأول أمام الزملاء نواب المجلس الشعبي الوطني، عندما قدم اعتذاراته واعتذارات حكومته للشعب الجزائري عن ارتفاع أسعار بعض السلع وندرة بعض السلع الأخرى، وهو موقف شجاع لا يصدر إلا عن رجل مخلص يريد أن يكون صادقا مع شعبه، الأمر الذي يحتم علينا، كممثلين للشعب بكل أطيافه أن نكون سندا وعونا للحكومة وللسيد رئيس الجمهورية من أجل بناء الجزائر الجديدة التي نحلم بها جميعا.

سيدي الرئيس،

ونقدم النقد البناء والغرض منه الإصلاح والتنوير، ونطرح الحلول والبدائل لأن حزب جبهة التحرير الوطني شريك في الحكم والحكومة ويحوز على الأغلبية المطلقة في المجالس المنتخبة وهو القوة السياسية الأولى.

وهو ذات الاهتمام الذي اتسمت به النقاشات في مجلسنا الموقر وهي لحظة هامة من لحظات الجمهورية التي تسير وفق مقتضيات الدستور من خلال الحياة الدستورية التي تضمن سيرورة الدولة الجزائرية، ثمرة جهاد مرير لأجيال متعاقبة وبتضحيات جسام.

إن المعطيات والأرقام والإجراءات المتضمنة في هذا البيان تجعلنا نثمن الإنجازات المحققة لحد الآن، بل ما نراه في أرض الواقع اليوم من حركية دؤوبة وإصرار على القطيعة مع الكثير من الممارسات السابقة واهتمام ملفت بالشباب ورغبة صادقة في الاستفادة ومصارحة الجزائريين بالواقع والاستفادة من الكفاءات الوطنية، كل ذلك يجعلنا نتفاءل بالمستقبل، الأمر الذي يحتم علينا في كتلة حزب جبهة التحرير الوطني أن نكون في الصفوف الأولى دعما لهذا الجهد الوطني في كل القطاعات.

إن أريحيتنا في التجند لصالح هذا البرنامج تجد مغزاها من رمزية رقم 54، الذي اختاره السيد الرئيس لإطلاق برنامجه الانتخابي تبركا بثورة أول نوفمبر 1954.

وهي رمزية تلتقي شكلا ومضمونا مع روح نضالات حزب جبهة التحرير الوطني قيادة ومناضلين.

ونشد على يد السيد الرئيس وندعمه بكل قوة وهو ينحاز إلى المواطن البسيط، خاصة عندما نصح السادة الولاة في لقائهم الأخير أن يحتموا بالفقراء، وهو ما يفسر قراره بمراجعة الأجور بداية من السنة القادمة، خاصة لمستخدمي التعليم والصحة والشؤون الدينية وهي فئات تعاني من انهيار القدرة الشرائية، إن الجزائر الجديدة قد بدأت ملامحها تلوح من خلال الشروع في تنفيذ الالتزامات والتعهدات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية التي وعد بها والتزم بالوفاء بها عند العودة للشعب بالاستفتاء على الدستور، وبعده مباشرة وفي خلال فترة وجيزة تم تنصيب كل الهيئات والمؤسسات بعد انتخابات تشريعية ومحلية اتسمت بشفافية تامة.

ويمكن أن نذكرها:

- السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،
- السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته،
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
- المحكمة الدستورية،
- المجلس الأعلى للقضاء،
- الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا،
- المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات،
- المرصد الوطني للمجتمع المدني،

ـ المجلس الأعلى للشباب،
ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
السيد الرئيس، المجاهد المحترم،
السيد الوزير الأول،
إن تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية والإسراع في وضع الميكانيزمات لإصلاحات شاملة ودائمة تنم عن إرادة صادقة وتصميم أكيد بإرساء دعائم الجزائر الجديدة التي تجعل من المواطن الوسيلة والغاية، أولا وأخيرا.
ـ جزائر يتساوى فيها الجميع أمام سلطان القانون،
ـ جزائر ينعم فيها الجميع بالرفاه،
ـ جزائر تدعم الإبداع وتشجع المبدعين،
ـ جزائر تفخر بماضيها وتحميه وتتطلع لمستقبلها الراقي فتبنيه،
ـ جزائر فخورة بجيشها، داعمة لمساعيه في حفظ الأمن وحماية الوطن،
ـ جزائر تعتز بالماضي الثقافي، مع تنوعه وتنفتح على ثقافات العالم من غير عقد.

إن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني تستبشر خيرا عندما تكون التوجهات الأساسية للسلطات العمومية هي الاعتناء بالشرائح الواسعة وخاصة تلك المعوزة من المجتمع واستدراك التأخرات بشتى أسباب الحياة بمناطق الظل.

سيدي الرئيس،

وكذا الاهتمام بالريف الجزائري وفئات الشباب والمرأة وقطاع الفلاحة والاستثمار والتحول البيئي والصناعة وتحديث ميكانيزمات التجارة وربح معركة الرقمنة ورفع قيود البيروقراطية وترشيد النفقات والسياسة المالية للبلاد، وضخ ديناميكية جديدة للإدارات والمؤسسات، من خلال تواجد الشباب والمرأة ممن يتسمون بالكفاءة والطموح والإقدام.

وهنا، فإن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني تقترح أن تلتفت السلطات العمومية للمناطق الحدودية بتخصيص برنامج تنموي استثنائي خاص بها بما تمثله من طرق لحماية البلاد اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا وثقافيا لكونها بوابات سياحية هامة.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،
إسمحوا لي أن أقف وقفة خاصة لعائلة الصحة بكل مستخدميها، وقفة عرفان وتقدير، أمام هذا التجنيد البطولي للتصدي لجائحة كورونا وأثناء الكوارث والحرائق وهو ما يجعلنا ندعو الحكومة للاستمرار في تقديم كل أشكال الدعم لهذا القطاع الحساس والاستراتيجي، من خلال دعم المستشفيات بالتخصصات الطبية المختلفة والعتاد الطبي العصري، مثل أجهزة الأشعة وتوفير الأدوية وعلى سبيل المثال لا الحصر أدوية المصابين بداء السرطان ومعاناتهم اليومية.

وفي ذات السياق، الشق الاجتماعي، يحتل قطاع السكن مكانة هامة من اهتمام المجموعة الوطنية، إذ يبقى علامة من علامات الامتياز والتميز للدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة، وهو ما يدفع طموحنا للدعوة لتحسين الخدمات واليقظة فيما يخص أدوات البناء والاستغلال الأمثل للعقار والاهتمام بترقية السكن الريفي وتجويد اليد العاملة في القطاع، وتوفير شروط الحياة الهنيئة بمحيط المجموعات السكنية للوصول إلى مفهوم الدار بدل مجرد مفهوم السكن.

وفي هذا الإطار، نرجو من الحكومة مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 142 الذي يحدد كيفية الاستفادة من السكن الاجتماعي، بما يسمح برفع الحد الأدنى للراتب الشهري إلى 50.000 دج للاستفادة من السكن بدل 24.000 دج ليحفظ كرامة المواطن.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

وبخصوص الرقمنة، نؤكد لكم، السيد الوزير الأول، أن نجاحكم في رقمنة القطاعات الحكومية والاهتمام بها بجدية سيكون مفتاح التطور والرقي وسيكون عاملا مهما في الحد من الفساد والمحسوبية والإهمال والبيروقراطية بكل أشكالها، لكننا نلاحظ، للأسف، أن عملية الرقمنة تسير بخطوات ثقيلة في الكثير من القطاعات التي لا تزال تستعمل الوسائل التقليدية.

أما فيما يخص تطوير وتعميم قطاع البنوك وتقريب هاته الخدمات من المواطن في بلديات الوطن، فإننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق الهدف المنشود والقضاء على المعاملات الكلاسيكية بالسيولة وعدم تشجيع استعمال البطاقات الذكية، فهذا مستحيل تحقيقه في غياب الموزعات الآلية للنقود، بل غياب البنوك في حد ذاتها وترك المجال للمضاربات والمزايدات.

السيد الوزير الأول المحترم،

ليكن في علمك وأنت كنت المسؤول الأول عن القطاع، نذكر لكم ولاية سوق أهراس، كمثال، أنها ولاية حدودية تحتوي على 26 بلدية، لا يوجد في 22 بلدية منها شيء إسمه بنك ولا موزع آلي للنقود، قل مثل ذلك عن أغلبية ولايات الوطن الداخلية وخاصة ولايات الجنوب الكبير، سيدي الوزير الأول، أين نحن من مشروعكم مشروع عصرنة القطاع المصرفي، والجواب لكم، سيدي الوزير، أهكذا نريد عصرنة القطاع وتطويره والإقلاع بالاقتصاد الوطني والالتحاق بركب الدول المتطورة؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

وأما عن القطاع الفلاحي، فإننا ندعم كل القرارات التي اتخذت في مجلس الوزراء الأخير من طرف السيد رئيس الجمهورية والذي يرخص للفلاحين باستيراد الجرارات والآلات الفلاحية المستعملة، وكذلك استيراد قطاع الغيار للعتاد الفلاحي، واستيراد السيارات النفعية وقرار إنشاء المناطق الحرة للتبادل التجاري في ولايات الجنوب.

هذه القرارات التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي الذي هو من صميم الأمن القومي وندعو الحكومة للتكفل بمطالب انشغالات الفلاحين، لاسيما:

- التسوية النهائية للطبيعة القانونية للعقار الفلاحي،
- تيسير التمويل والقروض للفلاحين الحقيقيين وفقا لدفتر الشروط،
- الإعفاء من الضريبة والرسوم الجمركية عن العتاد الفلاحي والأسمدة والبذور ووسائل الإنتاج،
- إنجاز مخازن لتخزين الحبوب في المناطق المنتجة للحبوب،
- إنجاز غرف التبريد للخضر والفواكه والتمور في جميع الولايات.

ويجب أن يدرس دراسة جادة طريقة دعم وتوزيع الأعلاف على المربين ونؤكد في هذا المجال أن رهان الدولة على قطاع الفلاحة، إنما هو خيار استراتيجي يستحق تجنيد ودعم الجميع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

أما في سجل التاريخ والذاكرة، فإننا نعتز أيما اعتزاز بما أنجز وينجز يوميا وفاء لشهدائنا الأبرار، كما نعبر عن انخراطنا كليا باسترجاع المكانة المرموقة للهوية الوطنية غير المنقوصة، مع التفتح الواسع والواعي على العالم، ومع تثمين إدماج اللغة الإنجليزية في الأطوار المبكرة من الدراسة وهذا ما يعزز منظومتنا التعليمية.

إنني أدعوكم ـ السيد الوزير الأول ـ لتطوير منظومتنا التربوية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والتمهين، ذلك لأن معركة التخلف تُحسم في هذا المجال.

وغير بعيد عن هذا المجال، بل هو الوجه الآخر لنفس العملة، وجب الاهتمام بالثقافة والفنون والاتصال.

وهو مجال يعج بالكفاءات المبدعة التي تؤرخ وتؤرشف للإنتاج الثقافي والفني والإعلامي وتنقل بذلك عبقرية شعب من جيل إلى جيل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نسجل باعتزاز كبير جهد الحكومة الممثلة بوزيري السكن والشباب والرياضة في الاهتمام بالملاعب الثلاثة «براقي، الدويرة، تيزي وزو» واستكمالها، التي تأخر إنجازها وظلت لسنوات تراوح مكانها، رغم استهلاكها أموالا طائلة، لكنها اليوم، والحمد لله، أصبحت شبه جاهزة لاحتضان البطولة الإفريقية للمحليين بداية 2023.

وإن النتائج الأخيرة المحققة من طرف أبطالنا في مختلف الرياضات، دعوة مباشرة للسلطات العمومية للاستزادة في المرافق والاهتمام بالتكوين وتحضير النخب والمنتخبات لممارسة سليمة في إطار المنافسة الشريفة، فتلقح أجواء المجتمع وتجتث الميول للعنف والفراغ داخليا وترفع راية الشهداء في المحافل الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

تعالوا نهتم بإطاراتنا للجماعات المحلية والمؤسسات وقطاع العدالة والقضاء لتُرفع عنهم كل الضغوطات ونوفر لهم كل الإمكانيات لأداء واجباتهم في مناخ الثقة والسكينة والهدوء، وفي هذا الإطار، فإن رفع التجريم عن عمليات التسيير يصبح رافدا من روافد تحرير الاستثمار من القيود والضغوطات والمعيقات المختلفة وهو ما سيربح الدولة الجزائرية الوقت ونربح معركة التطور والرقي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

تعالوا نتواصى خيرا بفئة الأئمة ومعلمي القرآن الكريم وتحسين أداء المساجد والمدارس القرآنية، بما يليق بهم في مجتمع مسلم يتمسك بدينه بكل تسامح وتآزر وتلاحم.

تعالوا نهتم بذوي الهمم وإشراكهم في سن القوانين وتطبيقها والتي تسمح لهم باندماج كامل في المجتمع وممارسة حقهم بالمساهمة ببناء الجزائر الجديدة.

إننا نسجل بكل فخر واعتزاز عودة دبلوماسيتنا للتألق بقيادة ديناميكية حثيثة لرئيسها السيد عبد المجيد تبون ومعه جيش من الدبلوماسيين المقتدرين والذين جعلوا ويجعلون يوميا من صوت الجزائر صوتا مسموعا في كل الدوائر الدبلوماسية والمنظمات الدولية.

ويجب الاهتمام بجاليتنا في الخارج وتوفير كل آليات ربطها بالوطن الأم، بتوفير تسهيلات تجعلها أكثر اعتزازا وافتخارا بالانتماء للجزائر.

ونعبر عن فخرنا عن المواقف الثابتة للجزائر في دعم فلسطين دعما وفيا لنوفمبر الثورة ونوفمبر الدولة.

وإن السيد عبد المجيد تبون، يحمل الكثير من الوفاء للقضية الفلسطينية التي قال فيها الشيخ البشير الإبراهيمي «إن استقلال الجزائر لن يكتمل إلا باستقلال فلسطين» وقال الرئيس الراحل هواري بومدين «نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة»..**(تصفيق)**.. ونعلن بصوت مرتفع أن الجزائر بشعبها وتحت قيادة رئيسها، السيد عبد المجيد تبون، لن يهدأ لها بال حتى ترى فلسطين الحبيبة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ونبارك أعمال مؤتمر الجزائر الذي كلل بالنجاح والتوفيق وتوقيع وثيقة لم الشمل لكل الإخوة الفلسطينيين بأرض الجزائر تحت رعاية رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

(تصفيق).

وهو نفس الاعتزاز الذي نشعر به في دعم الصحراء الغربية، آخر مستعمرة في القارة الإفريقية، دعما كاملا غير منقوص وغير مشروط حتى الاستقلال التام للشعب الصحراوي الشقيق.

(تصفيق).

السيد الرئيس، المجاهد المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

والجزائر تحتفي بستينية الاستقلال، وجب علينا أن نرفع أسمى تحيات التجلة ونقف وقفة إجلال واحترام وامتنان للجيش الوطني الشعبي، أفرادا وقادة ومعه الأسلاك الأمنية والنظامية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة السيد رئيس الجمهورية على الصورة الجميلة والهدية الرائعة التي قدمتها المؤسسة العسكرية لشعبها أثناء الاحتفالات والاستعراض المبهر والمتميز الذي رفع رؤوسنا أمام ضيوف الجزائر من رؤساء دول، ورؤساء حكومات ودبلوماسيين ومسؤولين عسكريين من مختلف الدول، ألف، ألف تحية لجيشنا المغوار.

(تصفيق).

إن في بعض الدول ما زالت الجيوش تنزل إلى الشارع لقهر وقمع شعوبها، أما قوات جيشنا، سليل جيش التحرير الوطني، نزلت إلى الشارع لإسعاد شعبها ومشاركته فرحته وانتصاراته وبطولاته، فلكم منا أيها الأبطال ألف تحية وتحية بحجم ما تقدمونه من تضحيات من أجل تأمين الحدود والحفاظ على الوحدة الترابية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فشكرا لكم يا فخر الوطن وعزته، إنكم فعلا خير خلف لخير سلف..**(تصفيق)**..

هذا هو الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني.

وستكلل كل هاته الأيام المباركة بالاحتفاء والاحتفال بعيد أعياد الجزائر، الفاتح من نوفمبر العظيم، الذي سيكون بنكهة خاصة هذه السنة والجزائر تحتضن القمة العربية، هاته القمة التي يمكن أن نطلق عليها إسم «قمة أرض الشهداء وفخر العرب»..**(تصفيق)**..

نتمنى لها النجاح والتوفيق، كما نتمنى أن تكون الجزائر مبعث أمل للشعوب العربية بلم الشمل، كما كان كذلك ذات أول نوفمبر 1954 وترتيب الأولويات في الدفاع عن المصالح العليا للأمة العربية.

وفي الأخير، دعونا في مجلس الأمة نرجع الصدى لصرخة السيد الرئيس عبد المجيد تبون، وهو يفتتح ألعاب البحر الأبيض المتوسط.

تحيا الجزائر.. تحيا الجزائر.. تحيا الجزائر.

(تصفيق).

عاشت الجزائر واحدة موحدة وموحدة، شكرا لكم.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
وشكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.
(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا، طبعا، بعد كل هذه التدخلات الهامة التي دامت لأيام، الآن سيرد السيد الفاضل، الوزير الأول، على هذه التدخلات والانشغالات فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد، الفاضل المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الفضليات والأفاضل،
الحضور الكريم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يسرّني بل ويشرفني، أن أحضر اليوم بينكم من أجل الرّد على مختلف انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل.
لقد سُعدنا كثيرا، كحكومة، لمقدار الاهتمام الذي حظي به بيان السياسة العامة للحكومة، وما سرّني شخصيا أكثر هو ما أبديتموه ـ السيدات والسادة، الفضليات والأفاضل ـ من حسن الاطلاع على تفاصيل برنامج عمل الحكومة وأهدافه وعلى مستوى التحليل الرّاقي وعلى الصراحة والتقدير لمجهودات الحكومة الذي ميّز معظم المداخلات.
وأستسمحكم، بأن أتوجّه بأسمى آيات الشكر إلى السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد، الفاضل، التاريخ الحي، السيد صالح قوجيل، الذي أدار الجلسات بحكمة واقتدار كبيرين.
(تصفيق).
وقبل أن أبدأ عرضي هذا، إسمحوا لي من هذا المقام أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير للسيد رئيس الجمهورية الذي سمح لنا بفضل برنامجه الإصلاحي بل النهضوي، أن نتواجد اليوم في هذا المجلس الموقر لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، في جو من المسؤولية والشفافية والاحترام.
(تصفيق).
السيد رئيس المجلس المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،
قبل مباشرة الرد، يجدر التنويه بأنه كان بودنا الإجابة عن كل تساؤلات الأخوات والإخوة، كل باسمه، لكن تعذر علينا ذلك، نظرا لـمحدودية الوقت.
ولقد التزمنا بالصرّاحة والشفافية، فليس لدينا ما نخفيه، بل نرى بأنّه من واجبنا اطلاع جميع الفاعلين على تفاصيل تنفيذ برنامج عمل الحكومة وإحاطتهم علما بالسياق العام الذي تتم فيه العملية على الصعيدين الوطني والدولي، وهذا انطلاقا من قناعتنا الرّاسخة بأنكم وكل الخيّرين في هذا البلد حريصون كل الحرص على المساهمة في إنجاح البرنامج النهضوي، الطموح الذي جاء به السيد رئيس الجمهورية من أجل بناء جزائر جديدة نصبو كلنا لتحقيقه.
وسأحاول قدر الإمكان، التطرق إلى أكبر عدد ممكن من التساؤلات التي شكلت موضوع مداخلات الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الأمة.
وفي البداية، أود وباختصار التذكير بأن الحكومة عملت في إطار منظم ومنسّق ومنسجم ومع تجنّد جميع الإطارات ومستخدمي مختلف مؤسسات وهيئات الدّولة.
لقد تم تنفيذ مخطط عمل الحكومة، كما لا يخفى على أحد منكم، في ظل ظروف صعبة، لم تسلم من تداعياتها حتى الاقتصاديات المتقدمة، حيث خلّفت ركودا اقتصاديا وضغوطا اجتماعية كبيرة، نتيجة توقف نشاط مختلف المؤسسات الاقتصادية وما ترتّب عنه من فقدان لمناصب الشغل، كما خَلّفت ضغوطا تضخمية كبيرة، انعكست بشكل لافت على ارتفاع، بل التهاب أسعار المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية، نتيجة الاختلالات المسجّلة في تدفقات وحركية التجارة الخارجية.
وقد مكّنت التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة، بتوجيهات سامية من السيد رئيس الجمهورية وتنفيذا لتعليماته وعبر تجند جميع القطاعات والدوائر الوزارية من تخفيف آثار الأزمة وتداعياتها.
وأشير هنا من باب التذكير، وعلى سبيل المثال لا الحصر، إلى بعض التدابير، لاسيما تلك الرّامية إلى

رفع القدرة الشرائية للمواطن والمحافظة على النشاط الاقتصادي وعلى مناصب الشغل، حيث تقدر المبالغ المالية التي رصدتها الدولة على عاتق الخزينة العمومية في الفترة الممتدة بين سنتي 2020-2022 ما يفوق 400 مليار دينار جزائري، على شكل نفقات مباشرة مخصصة لمكافحة وباء كوفيد – 19، تضاف إليها النفقات غير المباشرة التي تجاوزت في نفس الفترة 600 مليار دينار جزائري.

ويجدر التذكير أيضا بالتجسيد الميداني للقرارات والتدابير الاجتماعية الحكيمة للسيد رئيس الجمهورية، لاسيما من خلال زيادة أولى في رواتب الموظفين، عبر مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور، وإعادة النظر في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بتخفيض معدلاتها، وهو إجراء مس الموظفين والعمال والمتقاعدين، حيث فاق عدد المستفيدين من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أزيد من 9 ملايين شخص، كما تم أيضا استحداث منحة البطالة لفائدة طالبي الشغل وتمكينهم من تغطية اجتماعية محافظة على كرامتهم، وكذا مواصلة عملية إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني. هذه التدابير كلها كانت محلّ إشادة من طرف صندوق النقد الدولي في تقريره لشهر جويلية الماضي كما سبق وأن قلت.

كما حرصت الحكومة كذلك على مواصلة دعم أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك والتخفيف من وطأة ارتفاع أسعارها على مستوى الأسواق العالمية على المواطن الجزائري، حيث تم حشد موارد إضافية هامة، وبهذا الشأن بلغ الغلاف المالي المخصص لدعم أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك مبلغا قياسيا قدره 613 مليار دينار جزائري في سنة 2022، مقابل 318 مليار دينار جزائري في سنة 2021، بزيادة قدرها 93٪.

أما بخصوص الأسئلة المتعلقة بمشكل ندرة بعض المواد الأساسية واسعة الاستهلاك، فبالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان وفرة هذه المواد في السوق، لا سيما من خلال تكوين مخزون استراتيجي موجود وزيادة الإنتاج، غير أنّه تم تسجيل اضطرابات في توزيع هذه المواد، ترجع بالأساس ـ كما قلنا سابقا ـ إلى المضاربة والتهريب من بعض الشبكات المنظمة.

وفي هذا الصدد، تم إعداد قانون يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، دخل حيز التنفيذ وتم تفعيله بصرامة في الأيام القليلة السابقة، ويتضمن عقوبات لهذه الجريمة تصل إلى حد 30 سنة سجنا، لكونها تمس بأمن واستقرار المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة الأدوات والآليات اللازمة لضمان تنظيم الأسواق وتموينها بشكل أفضل واتخذت تدابير لتعزيز الرقابة وقمع الغش وتشديد إجراءات الرقابة الحدودية.

كما لا يفوتني هنا، الرد على السيد عضو مجلس الأمة الذي أثار موضوع التضخم لأعيد التذكير بأن هذه الظاهرة الاقتصادية لم تمس بلادنا فقط، حيث تشير توقعات المؤسسات الدولية إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه آفاقا قاتمة بمعدلات نمو منخفضة مقرونة بمعدلات تضخم مرتفعة، يمكن أن يستمر هذا الوضع لعدة سنوات، حيث تتوقع نموا اقتصاديا عالميا بنسبة 3.1٪ في عام 2022 و 2.9٪ في عام 2023، بينما سيظل التضخم عند مستويات عالية بسبب اختلال سلاسل التوريد، وزيادة تكاليف النقل، وكذا ارتفاع أسعار المواد الأولية، الطاقة والمنتجات الزراعية، جراء وباء كوفيد – 19، ثم الصراع الحالي في أوروبا الشرقية.

وحيث من المتوقع أن يصل معدل التضخم في نهاية سنة 2022 إلى6.6٪ في الدول المتقدمة و9.5٪ في الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك، سينكمش الإنتاج العالمي وقد تزيد التطورات الجيوسياسية في عرقلة التعاون والتبادلات التجارية.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما فيما يتعلق بقطاع الصحة، فأستسمحكم لأذكر بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة من أجل تطوير القطاع، حيث فاق تعداد المُستخدَمين في القطاع ما يزيد عن 361.000 مُستخدَم، بما فيهم 16.770 ممارسا طبيا متخصصا و 27.600 طبيب عام.

كما وصلت نسبة التغطية إلى 12 طبيبا لكل 10.000 نسمة و17 سريرا لكل 10.000 نسمة.

فضلا عن ذلك، فالدولة استثمرت كثيرا في البُنى التحتية للقطاع، حيث بلغ عدد المؤسسات العمومية للصحة في نهاية سنة 2021 أكثر من 630 هيكلاً، منها 16 مركزا استشفائيا جامعيا، 237 مؤسسة عمومية استشفائية و 273 مؤسسة للصحة الجوارية.

وتضاف هذه الإمكانيات إلى ما يُقدّمه القطاع الخاص من إمكانات كبيرة، تتزايد من سنة إلى أخرى وفي العديد من الاختصاصات.

كل هذه الإمكانيات، كان لها أثر كبير على التحسن في العديد من المؤشرات الصحية، ونذكر على الخصوص، مؤشر أمل الحياة عند الولادة (Espérance de vie) الذي تجاوز 78 سنة في السنوات الأخيرة، كما سجّل معدّل وفيات الأطفال الرُضّع، 21 لكل 10.000 نسمة وهو معدل قريب من هدف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة، بهذا الخصوص، والمقدر بـ 20 رضيعا لكل 10.000 نسمة.

أما بخصوص المرافق الصحية الجديدة، فقد استفاد قطاع الصحة من رفع التجميد عن مجمل المشاريع التي تم تجميدها في إطار ترشيد النفقات العمومية؛ ومن المرتقب استلام ووضع حيز الخدمة، بداية من شهر نوفمبر القادم، 43 مرفقا صحيا عموميا في عدة ولايات من الوطن، منها هياكل استشفائية وأخرى جوارية، إلى جانب مؤسسات للتكوين شبه الطبي.

كما تم تخصيص اعتمادات مالية تجاوزت 4.5 مليار دينار لتجهيز المؤسسات الاستشفائية وتوفير التجهيزات اللازمة لضمان التكفل الطبي بالمرضى.

إن المنظومة الصحية في الجزائر، وانطلاقا من الدور الاجتماعي للدولة، كمبدأ ثابت، ترتكز على التضامن الوطني، من خلال مجانية العلاج للجميع وتسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية، حيث يلعب التمويل العمومي ومستشفيات القطاع العام دورا محوريا، غير أن ذلك يطرح عدة انشغالات مرتبطة خصوصا بفعالية الخدمات المقدمة وكذا نوعية العلاج.

إن الحديث عن فعالية وفاعلية ونجاعة المرافق الصحية يفرض علينا كذلك النظر في مسألة معدل الشغل المنخفض لمنشآت الرعاية الصحية، وخاصة في المناطق الريفية، حيث لا يتجاوز هذا المعدّل في الكثير من الحالات 50٪ من طاقات هذه المنشآت.

فضلا عن ذلك، تعمل السلطات العمومية على ضمان التوازن والقضاء على الفوارق المرتبطة بمستوى التغطية الصحية من جهة وكذا جودة الخدمات المقدمة بين مختلف مناطق الوطن من جهة أخرى.

كما نرى بأنه من المهم جدا التطرق إلى موضوع مصادر تمويل قطاع الصحة، وفي غياب إجراءات تعاقدية بين مؤسسات الصحة العمومية وهيئات الضمان الاجتماعي، يستمر تحديد مساهمة هذه الأخيرة وفقا لاعتبارات إدارية محضة، دون مراعاة عدد الأشخاص المؤمن عليهم، المستفيدين من الخدمات الصحية ولا حتى طبيعة وتكلفة الخدمات المقدمة، حيث لم تتعد المساهمات التي تقدمها هيئات الضمان الاجتماعي 102 مليار دينار جزائري سنة 2021، في حين وصلت مساهمة الدولة في التمويل 323 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل 76٪ من مجمل التمويل في سنة 2021.

وجدير بالإشارة أيضا، إلى أن المحاولات العديدة للتكفل بالإشكالية المتعلقة بالتمويل لم تؤد إلى تحقيق الأهداف المرجوة، لاسيما عمليات تجهيز «مكاتب الدخول» في المؤسسات الاستشفائية، بالإضافة إلى برنامج تزويد هذه الأخيرة بنظام محاسباتي متجانس ومتكامل.

وفيما يتعلق بالتساؤلات المتعلقة بملف التعاقد، عكفت الحكومة على تفعيله، بالتنسيق بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات العمومية للصحة، بهدف تحيين مدونة الإجراءات الطبية، بما فيها التكلفة وكذا رقمنة قطاع الصحة، لتمكين تبادل المعلومات بين مؤسسات الصحة العمومية وكذا هيئات الضمان الاجتماعي عن طريق إنشاء بوابات اتصال فيما بينها.

وعليه، وخلال الثلاثي الأخير لهذه السنة، سيتم توسيع المواقع التجريبية من 5 إلى 40 مؤسسة عمومية للصحة.

أشاطر رأي كل السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل، حول نوعية الخدمات الصحية وكذا الإجراءات المتخذة حاليا على مستوى هذه الهيئات فيما يخص التسيير، فنعكف حاليا على الانتهاء من مشروع قد نظنه نهضويا وثوريا بالنسبة لتسيير المؤسسات الاستشفائية العمومية، حيث أدرجنا مقاربة التعاقد بين مؤسسات الضمان الاجتماعي وكذا المؤسسات الاستشفائية العمومية، كما أدرجنا نظام جديد في حوكمة هذه المؤسسات، تسمح بإجراء رقابة دورية على نجاعة الحوكمة على مستوى هاته المؤسسات وهذا نظنه سوف يستدرك مختلف النقائص التي توجد على مستوى هاته الهيئات الاستشفائية العمومية بشكل عام، وسوف ندرج مقاربة

خاصة بالنسبة لمستشفياتنا الموجودة على مستوى جنوبنا وجنوبنا الكبير، حتى نعطيها هذا الدفع الذي يسمح لها بالتكفل بشكل كامل وبالحفاظ على كرامة ساكنتنا في الجنوب والجنوب الكبير وسوف نعمل على تكريس هذه المقاربة في الفصل الأول من عام 2023 بإذن الله تعالى.

(تصفيق).

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بخصوص العلاج الإشعاعي لـمرضى السرطان، الذي تناولته العديد من المداخلات، أود التنويه هنا، بأنّ هذه الوضعية راجعة إلى التوقف الفجائي للشركة المختصة التي كانت قائمة على تركيب وصيانة الأجهزة الموجهة للعلاج الإشعاعي لمرضى السرطان، بسبب ضلوع أحد شركائها في قضايا فساد (هذه من التراكمات التي ورثناها حيث سُمح ـ كما قلت سابقا ـ لمؤسسة مختصة بالبناء لولوج ميدان حساس وعالي الدقة وهو ميدان إصلاح الأجهزة المتعلقة بالسرطان وهذا ماعملنا على محاربته وسوف نعمل على محاربته بإدراج المقاربة الجديدة).

وقد تدخلت الحكومة لحل هذا الإشكال، حيث تم عقد اجتماع وزاري مصغر يوم 6 سبتمبر الماضي، اتخذت فيه قرارات صارمة لإعادة بعث «نشاط صيانة هذه الأجهزة الطبية» والتكفل على عجل بمرضى السرطان، حيث اتخذت إجراءات مستعجلة مع توفير التمويل اللازم لتنفيذها، وأهمها ما يلي:

ـ الشروع الفوري في تنفيذ برنامج اقتناء معدات طبية في مجال معالجة مرضى السرطان،

ـ اقتناء عدد هام من المُسرّعات الخطّية الجديدة للاستجابة للاحتياجات الوطنية في مجال العلاج الإشعاعي،

ـ الاستئناف الفوري لنشاط صيانة الأجهزة الطبية للعلاج بالأشعة والمسرّعات الخطية الـمعطلة،

ـ إنشاء هيئة عمومية للتكفل بصيانة مجمل الأجهزة الطبية الثقيلة.

كما يتم، من جهة أخرى، إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السرطان، وتحديد الكيفيات العملية لضمان ونجاعة التكفل بالمرضى.

وأريد من هنا أن أبشر السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بأننا انتهينا، خلال يوم الأربعاء السابق، من جميع إجراءات تحويل ممتلكات الشركة المنحلة إلى الشركة الجديدة التي سوف تهتم وستقوم، ابتداء من هذا الأسبوع، بإجراء مختلف المعاينات على كل المستشفيات المعنية بتعطل هذه الأجهزة من أجل إدراجها في البرنامج العاجل والمستعجل للإصلاح.

(تصفيق).

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما فيما يخص مكافحة ظاهرة حوادث المرور، فإنّ الحكومة لم تبق مكتوفة الأيدي ولم تتوان في اتخاذ جميع الإجراءات التي تراها ضرورية، من أجل الحد من هذه الظاهرة التي أصبحت إرهابا حقيقيا، فضلا عن الخسائر في الأرواح البشرية والتكاليف الباهظة التي تتكبدها الخزينة العمومية، جراء التكفل بحوادث الطرقات، فهي تُخلّف مآسي اجتماعية وآلامًا كبيرة في المجتمع.

فبالرغم من تشديد الإجراءات الردعية، من غرامات جزافية وإجراءات حجز المركبات، فقد تم تسجيل وقوع أكثر من 16.000 حادث خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2022، نتج عنها 2.400 حالة وفاة وأكثر من 21.000 جريح.

وأمام خطورة هذا الوضع، تم عقد اجتماع مجلس وزاري مشترك بتاريخ 10 سبتمبر 2022، خَلُصَ إلى اتخاذ جملة من القرارات، تتعلق، لاسيما، بمراجعة النظام المؤسساتي للوقاية والأمن عبر الطرق، ويتعلق الأمر، تحديدا، بكل من المجلس الوزاري الاستشاري القطاعي المشترك للوقاية والأمن عبر الطرقات والمندوبية الوطنية للأمن في الطرق، وكذا التعجيل بوضع نظام رخصة السياقة بالتنقيط حيز الخدمة، وتسريع عملية ربط بطاقية المخالفات المتعلقة بقانون المرور لوزارة العدل بالمصالح الأمنية.

فضلا عن ذلك، فسيتم وضع إطار قانوني ينص على مسؤولية مؤسسات إنجاز وتهيئة الطرق كعامل متورط بشكل غير مباشر في الحوادث وكذا تجريم الأفعال التي تعرض سلامة وحياة مستعملي الطريق للخطر ووضع قواعد قانونية تجيز مصادرة المركبة المتسببة في حادث مرور خطير كعقوبة تكميلية.

كما اتخذت قرارات تخص تحسين نظام إشارات المرور عبر التراب الوطني وإعداد مخطط استعجالي وطني للقضاء على النقاط السوداء، بالإضافة إلى توفير شروط وضع جهاز تسجيل ومراقبة السرعة، كجزء لا يتجزأ من وسائل النقل البري للبضائع والمسافرين، لاسيما الرحلات الطويلة.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

أما بخصوص تساؤلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر حول قطاع التربية والتي تعلقت بشكل عام بالدخول المدرسي لهذه السنة وكذا تحسين ظروف التمدرس، فضلا عن المساعي التي تقوم بها الحكومة لتحسين جودة الدراسة والتعليم والتأطير، فإنها تعمل على القضاء على اكتظاظ الأقسام، بخفض نسبة عدد التلاميذ في كل قسم للتدريس وعدد تلاميذ الفوج التربوي، مع رفع نسبة التأطير وإيجاد الحلول العملياتية المناسبة لكل مؤسسة كلّما تم تسجيل عجز على مستواها.

فإلى غاية الفاتح من أكتوبر الجاري، بلغ عدد الأفواج التربوية على المستوى الوطني ـ كما سبق وأن قلت ـ 184.592 فوجا على مستوى الابتدائيات، 100.313 فوجا في المتوسطات و59.707 أفواج على مستوى الثانويات، أي بإجمالي 344.612 فوجا تربويا.

ويمكن تصنيف الوضعية الحالية إلى فئتين:

الفئة الأولى: هي مجموع الأفواج التربوية التي بها عدد التلاميذ أقل أو يساوي 40 تلميذا وعددها 300.000 فوج، أي ما نسبته 87٪ من الإجمالي، ويأتي تفصيلها كالآتي:

ـ 28.7٪ أفواج يقل عدد تلاميذها أو يساوي 25 تلميذا؛

ـ 17.3٪ أفواج عدد تلاميذها بين 26 و 30 تلميذا؛

ـ 21.6٪ أفواج عدد تلاميذها بين 31 و35 تلميذا؛

ـ 19.4٪ أفواج عدد تلاميذها بين 36 و40 تلميذا.

الفئة الثانية: وهي الأفواج التربوية التي يتجاوز عدد تلاميذها 40 تلميذا وعددها 44.577 فوجا، أي ما يمثل 13٪ من المجموع، منها:

ـ 8.2٪ أفواج عدد تلاميذها بين 41 و44 تلميذا؛

ـ 4.8٪ أفواج عدد تلاميذها يفوق 44 تلميذا؛

وبخصوص توفير الإطعام المدرسي على مستوى المدارس الابتدائية، فقد حددت الحكومة نسبة 90٪، كهدف يتوجب بلوغه بمناسبة الدخول المدرسي 2022–2023. وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها جميع القطاعات المعنية، تم تحقيق نسبة 92.4٪ من المدارس التي توفر خدمات الإطعام، أي بإجمالي 16.640 مدرسة ابتدائية والنسبة مرشحة للارتفاع في الأيام المقبلة، إن شاء الله، مع مواصلة استلام المطاعم الجديدة.

ويبقى شغلنا الشاغل ـ كما طرحتم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة ـ هو تحسين نوعية الوجبة، وخاصة تقديم الوجبات الساخنة، لاسيما بالنسبة للمناطق النائية والتي تخضع لظروف مناخية قاسية.

أما مسألة تثمين التكلفة اليومية للوجبات المدرسية، فقد عكفت الحكومة على دراسة هذا الموضوع، حيث تم فعلاً إقرار الرفع من قيمة الوجبة المدرسية، بما يسمح بتوفير وجبة كاملة و صحية لأبنائنا وبناتنا، إذ تم، كمرحلة أولى، رفع هذه التكلفة بالنسبة للطور الابتدائي من 56 دج إلى 65 دج بالنسبة لولايات الشمال، ومن 69 دج إلى 75 دج بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب، علما أن هذا الإجراء مس كذلك الطورين المتوسط والثانوي، وأن الأثر المالي الإجمالي الإضافي المترتب عن هذا الإجراء يقدر بمبلغ 19 مليار دج على عاتق ميزانية الدولة، ويجري حاليا استكمال الإجراءات العملية والعملياتية لتنفيذ هذا القرار بعد أن تم حشد الموارد المالية الضرورية، ليرتفع بذلك الجهد المالي الإجمالي للدولة إلى مبلغ 61 مليار دينار جزائري.

وفيما يتعلق بالنقل المدرسي، تسعى الحكومة جاهدة لتوفير العدد الكافي من حافلات النقل المدرسي، مع إعطاء الأولوية للمناطق النائية والمعزولة، وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية التي تستفيد من النقل المدرسي 6.712، أي بنسبة 32.78٪ من مجموع المدارس الابتدائية.

وفيما يخص عملية توزيع الكتاب المدرسي، أود الإشارة هنا إلى أنه قد تمّ اتخاذ جملة من الإجراءات لدعم عملية توزيع الكتاب المدرسي وبيعه، من خلال مباشرة عملية البيع في المراكز الولائية للنشر والتوزيع البيداغوجي واعتماد مكاتب خاصة للبيع وتنظيم معارض للبيع، وبهذا الصدد، فقد بلغت نسبة توزيع الكتاب المدرسي المجاني إلى نهاية الأسبوع الفارط على مستوى كامل التراب الوطني نسبة 99.4٪ ونسبة بيع الكتاب المدرسي 93.2٪.

أما بالنسبة للتكفل بأطفال التوحّد، فإن الدولة، تتكفل

بهم عبر الفضاءات المفتوحة على مستوى المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين ذهنيا، الموزعة عبر ربوع القطر الوطني (أين نحصي 160 مركزا). ويتم العمل باستمرار على تشجيع احتواء هؤلاء الأطفال في الوسط المدرسي العادي، من خلال فتح أقسام خاصّة على مستوى كل الولايات بالتنسيق، مع قطاع التربية الوطنية.

(تصفيق).

وبهذا الخصوص، تم التكفل، خلال الموسم الدراسي 2021-2022، بأكثر من 3.400 طفل مصاب بالتوحد على مستوى المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين ذهنيا، وبلغ عدد المدمجين في الأقسام الخاصة على مستوى المؤسسات التعليمية 2.700 طفل.

وفيما يتعلق بتمدرس التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، تعمل الحكومة على ضمان التمدرس الإجباري والتكوين المهني لهذه الفئة، لاسيما الأطفال ذوي الإعاقة السمعية على مستوى المدارس المتخصصة أو على مستوى الأقسام الخاصة المفتوحة في المؤسسات التابعة لقطاع التربية الوطنية.

كما استفادت هذه الفئة من مزاولة التعليم في الطورين الابتدائي والمتوسط عبر 46 مدرسة متخصصة على المستوى الوطني، تحت وصاية قطاع التضامن الوطني، الذي يتكفل بأكثر من 3.400 تلميذ ذوي إعاقة سمعية. بينما يتم التكفل بأكثر من 1.200 تلميذ عبر الأقسام الخاصة، المفتوحة في الوسط التربوي العادي بالثانويات.

وتحرص الحكومة على تجهيز المدارس المتخصصة بوسائل حديثة ومكيفة، بهدف ضمان التكفل الأمثل بعملية التعليم لهؤلاء التلاميذ، بالإضافة إلى المرافقة المستمرة من طرف فرق بيداغوجية متعددة التخصصات.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل المحترم،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بخصوص التساؤلات حول تحسين نوعية التعليم العالي، فالحكومة مدركة تماما حجم التحديات التي تواجهها في سبيل الرفع من أداء الجامعة وتطوير البحث العلمي، بما يتماشى مع التطور التكنولوجي وتحديات سوق العمل في هذا المجال، وتركّز عمل الحكومة على استغلال نتائج عمليات التقييم المختلفة التي أنجزت حول التعليم والتكوين العاليين، وكذا جلسات التعليم العالي التي كشفت عن مواطن الخلل التي حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة.

وفي هذا الشّأن، فقد تمّ إصدار مرسوم تنفيذي شهر جوان 2022، يحدّد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، والذي يؤسّس لأنماط تكوين جديدة مُعتَمدة دوليا، على غرار التعليم عن بُعد، والتكوين التناوبي الذي يسمح بتوفير عروض تكوين مشتركة مع الشركاء الاقتصاديين، مع إعادة بعث مسار تكوين مهندس الدّولة والمهندس المعماري وفقا لرؤية مقاولاتية حديثة.

أمّا في مجال التكوين في الدّكتوراه، فقد تمّ التأسيس لرؤية جديدة في إعداد مشاريع التكوين، تقوم على توجيه البحث الوطني لخدمة أولويات الحكومة في مجال الأمن الغذائي والأمن الطاقوي والأمن الصحّي.

إن هذا الإطار التنظيمي يهدف إلى تعزيز توجيه حاملي البكالوريا الجدد نحو الفروع العلمية والتكنولوجية، بدءًا من الدّخول الجامعي 2022-2023، وفتح مسارات تكوين جديدة لتكوين المهندسين على مستوى 18 مؤسسة جامعية، ناهيك عن الرفع من عدد عروض التكوين المشتركة المعدّة مع المتعاملين الاقتصاديين ومختلف الشركاء إلى 454 عرضا، وهو ما يمثل 30٪ من إجمالي عروض التكوين الوطنية.

كما تسعى الحكومة إلى بلوغ أقصى مستويات التقارب بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، بما يجعل منها فاعلا أساسيا في دعم الإقلاع الاقتصادي للبلاد، حيثُ تمّ الشّروع في إضفاء ديناميكية جديدة على التكوينات في الماستر والدّكتوراه، تقوم على مبدإ ثنائية «شهادة مؤسسة ناشئة» و«شهادة براءة اختراع» تسمح بخلق نسق تكويني وبحثي جديد، يُحفّز الشباب الجامعي على الابتكار والاختراع، ويحوّلهم من طالبي شغل إلى صانعي ثروة، بخلق مؤسّسات ناشئة، كما ستعكف الحكومة على مواصلة ضبط خارطة التكوين الجامعية، لاسيما من حيث أقطاب الامتياز وشبكة المدارس العليا، بغرض تجميع المؤسسات التعليمية الجامعية، وفقا لاحتياجات كلّ منطقة وخصوصياتها.

فضلا عن ذلك، فإن تحسين جودة التعليم والتكوين من أولى أهداف الحكومة التي سطّرتها في مسعى تحسين أداء

منظومة التعليم العالي، حيث ستواصل دعم مؤسسات التعليم العالي من أجل تحسين معدّل التأطير الوطني وكذا تدعيم التأطير البيداغوجي في مصف الأستاذية الذي انتقلت نسبته من 44٪ إلى 47٪ من إجمالي هيئة التدريس، بالإضافة إلى مواصلة تحسين نسبة التأطير من الأساتذة الحائزين على شهادة الدّكتوراه، التي ارتفعت من 66٪ إلى 70٪.

كما تعكف الحكومة على وضع آلية لإدماج الأساتذة الجزائريين المقيمين في الخارج في رُتَب مماثلة على مستوى المؤسسات الجامعية الوطنية، في إطار تسهيل استعادة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج.

السيد رئيس المجلس المحترم والفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بالنسبة لوضعية المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات المنتهية عقودهم، أود التذكير أن المرسوم التنفيذي الذي صدر في عام 2019 قد تكفّل بإدماج كل الفئات التي كانت في حالة نشاط إلى غاية 31 أكتوبر 2019 ..(**تصفيق**).. والذين بلغ تعدادهم قرابة 380000 مستفيد، أدمج منهم إلى غاية اليوم 78٪، وتم ضبط رزنامة زمنية لإتمام عملية إدماجهم قبل نهاية سنة 2023، بإذن الله تعالى، ..(**تصفيق**).. حيث رصدت الحكومة غلافا ماليا فعليا يقارب 100 مليار دينار جزائري.

وبغية دراسة هذا الانشغال الذي تمت إثارته من قبل العديد من السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يجب التأكيد على أنّ ذلك يتطلب ضبط كافة الإحصائيات المتعلقة بهذه الفئة و كل الحالات الخاصة، مع تحديد المسعى الذي يمكن تبنيه بهذا الشأن وكذا الإمكانيات المتاحة من أجل القضاء نهائيا على هذا المشكل.

وفي ذات السياق، وتزامنا مع إطلاق العمل بمنحة البطالة، أمر السيد رئيس الجمهورية بإعادة النظر في قيمة الأجور الممنوحة للمستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني الذين يتقاضون أجورا تقل عن 10.000 دينار، ورفعها إلى 13.000 دينار، ومسّ هذا الإجراء أزيد من 120.000 مستفيد.

وتنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، بخصوص تسوية وضعية المنتسبين لجهاز (DAIS) الذين تجاوز تعدادهم نهاية السنة الماضية 180.000 منتسب، فقد تم تحويل عقودهم إلى «عقود عمل غير محددة المدة»، وهو ما ترتب عنه تحسين في وضعيتهم الاجتماعية، حيث تم رفع منحتهم الشهرية من 6.000 دينار إلى أجور تتراوح ما بين 16.000 دينار و21.000 دينار جزائري شهريا، مع الاستفادة من التغطية الاجتماعية ونظام التقاعد، ولكم أن تتصوروا المجهود الميزانياتي الذي بذلته الدولة في هذا المجال.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

أما الانشغال الذي طُرح بخصوص نقص عملية توزيع المياه الصالحة للشرب على مستوى ولاية وهران، فقد عرفت هذه الولاية تحسنا ملحوظا منذ شهر جوان 2022 ويمكن أن يتحسن، إن شاء الله، في الأشهر المقبلة بفضل المشاريع الجاري إنجازها.

وبخصوص الأمن المائي على مستوى الجنوب، من أجل النهوض الاجتماعي والاقتصادي لهذه المنطقة العزيزة على قلوبنا، فمن أهم المشاريع المدرجة في استراتيجية الحكومة هو مشروع تقييم موارد نظام طبقة المياه الجوفية لشمال الصحراء، من خلال أربعة تحويلات كبرى، من بينها نظام تحويل المياه الألبيانية من منطقة أدرار نحو تندوف. الأهداف المتوقعة من هذا التحويل هي، من ناحية، تلبية الاحتياجات المائية لتطوير النشاط الصناعي على مستوى غار جبيلات، ومن ناحية أخرى، تأمين إمدادات مياه الشرب لمدينة تندوف، مع العلم أن الإمكانات الجوفية للمنطقة محدودة جدا، لذلك سيتم الشروع، أولا، في إجراء دراسة استكشافية لمعرفة كمية المياه الجوفية المتوفرة في المنطقة.

وفيما يتعلق بتعزيز قدرات التخزين الوطنية من المياه السطحية، لاسيما بعث المشاريع المجمدة لإنجاز السدود، فإنه يجري حاليا دراستها ضمن مخطط عمل الحكومة الحالي، في شقه المتعلق بالأمن المائي، وفقا للأولويات التي وضعها السيد رئيس الجمهورية، صونا لأمننا المائي الذي يجعل تحلية مياه البحر من أهم مصادر الماء الصالح للشرب بنسبة تقدر بـ 60٪ واللجوء إلى مياه السدود في حدود 20٪ والمياه الجوفية في حدود 20٪ المتبقية.

(**تصفيق**).

ومن هذا المنطلق، فإن السلسلة الأولى من المشاريع ذات الأولوية، والتي تتكون من خمس محطات لتحلية مياه البحر تزيد سعة كل منها عن 300000 متر مكعب في اليوم، والتي تقرّر إنجازها وتشغيلها بحلول عام 2024.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

بالنسبة للإجراءات التي قامت بها الحكومة من أجل مرافقة الفلاحين لتحسين الإنتاج الفلاحي، كما ونوعا، تجدر الإشارة ـ وهذا السؤال جاء كثيرا على ألسنة الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة ـ إلى أن الحكومة قامت برفع نسبة دعم الأسمدة من 20٪ إلى 50٪، على حساب ميزانية الدولة، حيث تمت مراجعة الأسعار المرجعية لدعم الأسمدة واسعة الاستعمال على النحو الآتي:

ـ بالنسبة للأسمدة الآزوتية، تم خفض السعر المرجعي من 7.500 دج للقنطار إلى 3.700 دج للقنطار؛

ـ بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، تم خفض السعر المرجعي من 13.800 دج للقنطار إلى 6.900 دج للقنطار؛

ـ بالنسبة للأسمدة البوتاسية، تم خفض السعر المرجعي من 21.000 دج للقنطار إلى 10.500 دج للقنطار.

وهي أسعار تنافسية لاتجدونها في أي بلد من بلدان العالم.

(تصفيق).

كما قامت الحكومة مؤخرا بمنع استيراد الأسمدة الآزوتية، قصد المحافظة على الإنتاج الوطني والتحكم في الأسعار، هناك حقيقة مشكل في اختلال التوزيع وكذلك حتى هذا القطاع دخلته سوسة المضاربة، سوسة الاحتكار، سوسة الوسطاء، والتلاعب بالأسعار.

فأرجو من الإخوة الفلاحين أن يولوا كل الانتباه إلى هذه النقطة بالذات، فالأسعار التي قدمتها هي الأسعار الرسمية التي تعمل بها الدولة الجزائرية، ولكن المشكلة في الوساطة، سوف نعمل على تقريب نقاط البيع، إن شاء الله، من الفلاحين ..**(تصفيق)**.. فكل المؤسسات الوطنية التي تعمل في هذا المجال سوف تعمل، بدعم من الدولة، على تقريب نقاط البيع، خاصة في الولايات ذات الطابع الفلاحي، سوف تكون هناك نقاط بيع لهذه المؤسسات، خاصة «مؤسسات أسميدال» على مستوى الولايات الفلاحية ذات الطابع الفلاحي الأولوي.

أما فيما يخص البذور، فقد بادرت الحكومة بوضع برنامج يهدف إلى التقليص تدريجيا من الكميات المستوردة من البذور إلى غاية بلوغ الاكتفاء الذاتي، ويجدر التذكير هنا بإنشاء «البنك الوطني للبذور» الذي يعتبر مرحلة جوهرية في ارتقاء بلادنا نحو تلبية وتغطية الحاجيات الوطنية من البذور.

والله لقد وقفنا على واقع، لا يمكن أن تقبله الجزائر الجديدة، وهو أننا نعتمد على البذور المستوردة بالنسبة لقطاعنا الفلاحي بصفة كبيرة وكبيرة جدا؛ ومن أجل ذلك، عملنا على تكريس النظرة الجديدة في التأمين الغذائي والوصول إلى الأمن الغذائي وهذا بوضع الأساسيات الأولى لبنك البذور، أولا، والحمد لله، تمكنا، بفضل قدرات شبابنا ومهندسينا وتقنيينا، من إنشاء هذا البنك وهو إنجاز لم نكن نحلم به، وسوف نضع، إن شاء الله، حيز الإنجاز وحيز التنفيذ البنك الوطني للجينات الذي سوف يكون مكملا لهذا البنك..**(تصفيق)**.. فلا يمكن للجزائر الجديدة التي جاء بها برنامج السيد رئيس الجمهورية أن تكون تابعة بالنسبة لمجال البذور، وهذا ما سيشكل خطرا كبيرا على أمننا الغذائي وأمننا القومي بصفة عامة.

فضلا عن ذلك، فقد تقرّر الرفع من قيمة العلاوة الموجهة لدعم إنتاج بذور الحبوب، لتصبح قيمتها هذه السنة 2.500 دج للقنطار، بعد أن كانت قيمتها تساوي 1.200 دج للقنطار، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة العلاوة لم تتغير منذ سنة 2009.

يعني، حقيقة، كانت شكاوى الفلاحين أن هذه العلاوة لم تتطور منذ سنة 2009، فقامت الدولة الجزائرية وبتعليمات من السيد رئيس الجمهورية بمراجعة هذه العلاوة ومضاعفتها خلال هذه السنة، وهو ما سيسمح، طبعا، بإعطاء هذا التشجيع وهذا الدفع للفلاحين وكل المستثمرين في شعب الحبوب.

فضلا عن هذه الإجراءات التدعيمية، فقد استفاد قطاع الفلاحة من مبلغ قدره 130 مليار دج، في إطار ميزانية التجهيز لسنتي 2021 و2022، على شكل إعانات لتطوير الاستثمار الفلاحي وضبط الإنتاج الفلاحي وكذا المشاريع الهيكلية.

في نفس السياق، فإن التمويلات الممنوحة من دون

فوائد، من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لصغار ومتوسطي الفلاحين، قد تجاوزت خلال السداسي الأول فقط من هذه السنة، 205 ملايير دينار بالنسبة لقروض الاستغلال «الرفيق» وفاقت 84 مليار دينار بالنسبة لنفس الفترة لقروض الاستثمار «التحدي».

مع الإشارة إلى أن الشُعَب الفلاحية التي استفادت أكثر من هذه التمويلات هي زراعة الحبوب والبطاطا وتربية الدواجن والأغنام والأبقار، والتخزين في غرف التبريد.

والله في هذه النقطة بالذات، فيما يخص شعبة اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، حان الوقت لإدراج مقاربة جديدة في تسيير هاتين الشعبتين، فبالنظر إلى الدعم الكبير للدولة لهاتين الشعبتين لا نرى الملموس على أرض الواقع، فعيب وعار أن تبلغ أسعار اللحوم الحمراء 2000دج في بلد كان من الطبيعي ألا يتعدى سعر هاته اللحوم 1200دج، أقولها بفضل الدعم الذي تقدمه الدولة لهاته الشعب، فحان الوقت لإعادة النظر في المقاربة الشاملة التي تسيّر حاليا هذا القطاع، وندعو الإخوة المربين إلى التواصل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل تجسيد هذه المقاربة الجديدة، خاصة فيما يخص توزيع العلف بكل أنواعه، خاصة الشعير، والذي يعرف كذلك، من خلال الوسطاء، أسعارا خيالية حينما تبلغ هاته المادة إلى المربين الحقيقيين، إلى المربين الحقيقيين ..**(تصفيق)**.. فهناك فئة من المربين ليس لهم من تربية المواشي إلا الإسم.

وبالتالي، حتى في هذا القطاع، هناك مجهود كبير، يجب أن نعمل جميعا على تكريسه، من أجل تنقية هذه الشعب من المتطفلين والوسطاء الذين يؤثرون على المربين الحقيقيين الذين يجتهدون ويجاهدون يوميا من أجل ديمومة هذه الشعبة؛ ونحن نعمل وسوف نعمل جاهدين على إعطائهم أولوية الأولويات لاستمرارية هاته الشعب، في إطار المحافظة على كرامتهم وصون مقدراتهم.

بخصوص حملة الحصاد، ولتمكين الديوان الجزائري المهني للحبوب من جني المحاصيل، فقد تم رصد تمويلات بنكية قُدرت بـ 128 مليار دج هذه السنة، مقابل 60 مليار دج تم رصدها سنة 2021. وهو ما يترجم الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لشعبة الحبوب.

في هذا المجال وتزامنا مع انطلاق حملة البذر، أرجو من كل السادة الولاة أن يعطوا إشارة الانطلاق لهاته الحملة، دلالة على الأهمية القصوى التي تعطيها الدولة لشعبة الحبوب التي تعتبر أحد أعمدة أمننا الغذائي؛ وبالتالي، فكل الإخوة الولاة مدعوون لإعطاء إشارة انطلاق هاته الحملة ومرافقة كل الفلاحين وكل العاملين في شعبة الحبوب وتذليل كل العقبات، من أجل الوصول إلى نسبة تغطية احتياجاتنا من الحبوب، إن شاء الله، في سنة 2023 إلى ما يقارب 80٪ وليس ذلك على الله بعزيز ـ السيد وزير الفلاحة ـ . .**(تصفيق)**. .

وفيما يخص ضبط بعض الشعب الفلاحية، مثل شعبة اللحوم وشعبة البطاطا، فقد تم اعتماد نهج جديد، يهدف إلى تدعيم قدرات الإنتاج لضمان الإمداد المنتظم للسوق، خلال فترات انخفاض الإنتاج.

فبالنسبة لشعبة البطاطا، أطلقت الشركة العمومية (FRIGOMEDIT) عملية تخزين، بلغت 60.000 طن، خلال فترات الربط من أكتوبر إلى نوفمبر، مع استهداف رفع كمية المخزون إلى 100.000 طن.

أما فيما يخص شعبة اللحوم الحمراء، فقد تم التوقيع على اتفاقية ثلاثية بين مجمع (AGROLOG) والفيدرالية الوطنية للمربين والديوان الوطني لتغذية الأنعام، ومن شأن هذا النظام الثلاثي ـ الذي نرجو أن ينخرط كل المربين فيه ـ المساهمة في ضبط السوق وتوفير لحوم حمراء بأسعار معقولة لفائدة المستهلك النهائي.

و في شق آخر، و فيما ورد من انشغالات بعض أعضاء مجلس الأمة حول أراضي «عرش» والأراضي المستغلة من دون سندات، أود أن أذكركم بأن العقار الفلاحي في بلادنا قد عرف عدة تطورات، حيث اتخذت السلطات العمومية عدة تدابير تنظيمية لتأطيره وتسييره، لتأمين مستغلي الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا أصحاب الأراضي الفلاحية الخاصة، مهما كانت الطبيعة القانونية للعقار الذي يستغلونه.

و هنا نؤكد أن الأراضي التابعة للدولة، تخضع في تسييرها إلى نظام الامتياز الذي يكفل للمستفيد كل الحقوق الضامنة لاستثماراته، بدءًا بمدة الامتياز التي حددت بـ 40 سنة قابلة للتجديد، بمجرد طلب المعني أو الورثة، وصولا إلى قابلية الحق في الرهن، بما يتيح للمعني الاستفادة من مختلف إجراءات الدعم والقروض البنكية الضرورية.

أما بخصوص أراضي العرش والأراضي المستغلة من دون سندات قانونية، فإن عملية إحصاء هذه الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، مستمرة وتم إسداء تعليمات صارمة للإسراع في عملية إتمام تسوية الوضعيات العالقة والقيام بعملية إحصاء شاملة للمستغلين من دون سندات عبر كامل التراب الوطني.

وسوف يقوم السادة الولاة بموافاتنا بكل هاته الوضعيات، من هنا إلى نهاية السنة، إن شاء الله، رب العالمين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

أود أن أعرض عليكم معطيات حول ملف نشاط استيراد وبيع السيارات، حيث يجدر التنويه بهذه المناسبة بأنّ الحكومة بصدد الانتهاء من إعداد دفتر شروط جديد، من شأنه التكفل بالاختلالات المسجلة على المنظومة السابقة لهذا النشاط، بشكل يحفظ، لاسيما، الاقتصاد الوطني من الممارسات غير الشرعية التي تم تسجيلها، من خلال التضخيم المعتبر للفواتير و ما صاحبه من نزيف للعملة الوطنية ولمقدرات الأمة.

كما أن هذا الإطار التنظيمي الجديد سيضم تدابير إضافية لحماية حقوق المستهلك، ضد الممارسات غير القانونية التي سجلت سابقا، أدت إلى حرمانهم من حقوقهم، فيما يخص آجال التسليم، وحقوق الضمان وخدمات ما بعد البيع، وسيعرض الإطار التنظيمي الجديد، طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، خلال اجتماع مجلس الوزراء المقبل.

أنتم تلاحظون الخطوات المتسارعة التي نقوم بإنجازها على أرض الواقع، بالنسبة لتعاقداتنا مع العلامات الكبرى من أجل تحقيق صناعة حقيقية، صناعة ميكانيكية حقيقية في الجزائر، فكفانا من سياسة البريكولاج التي أثرت على معنويات الشعب الجزائري وعلى معنويات الشباب الجزائري ..(**تصفيق**).. فهاته السياسات التي سوف تسمح لنا بأن نكون في مصاف الدول الكبرى، الدول التي تحترم نفسها وتحترم مقدوراتها ومكوناتها، بإذن الله تعالى، لقد وقّعنا عقدا كما رأيتم، في ليلة ما قبل الأمس، وسنمضي قدما مع شركات كبرى على أن تلج المقاربة التي قررتها الدولة الجزائرية بكل سيادة.

كما لا يفوتني هنا الإشارة إلى التقدم الهام الذي عرفه ملف إرساء صناعة محلية حقيقية للسيارات، حيث أشرت سابقا إلى المفاوضات المتقدمة التي تمت مباشرتها مع مصنعين لعلامات عالمية للسيارات، الذين أبدوا رغبة ملحة في الاستثمار في بلادنا، حيث بدأت تتجسد هذه المفاوضات من خلال الاتفاق الإطار الأول الذي وقّع يوم الخميس 13 أكتوبر 2022 مع مجمع السيارات «ستيلانتيس»، و هذا في انتظار إتمام مشاريع أخرى، كما قلت، وفق المقاربة السيادية للدولة الجزائرية.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الأفاضل،

أما في مجال السياحة و ضرورة تعزيز قدرات الاستيعاب الفندقية، فإن الحكومة تسعى لتدعيم الحظيرة الفندقية بحوالي 200.000 سرير إضافي في آفاق 2030، حيث تم في هذا الإطار اعتماد 2.554 مشروعا جديدا، منها 706 مشاريع في طور الإنجاز بطاقة إيواء إضافية تقدّر بـ 87.000 سرير، كما سيدخل 103 مشاريع حيز الاستغلال في المدى القصير.

كما سُجّل وضع برنامج تمويل بنكي خاص لإعادة تأهيل وعصرنة 63 وحدة فندقية عمومية، مما سيسمح بالإرتقاء بهذه الوحدات وتمكينها من مواجهة المنافسة السياحية على المستويات الوطنية والإقليمية وحتى الدولية.

والله قد لاحظتم، حتى في هذا الميدان دخلت البيروقراطية والتسيير الإداري للشأن الاقتصادي العمومي، بجانبنا فندق السفير الذي مرت عليه سنوات وهو يهيأ.. والله مقاربات تفشل كل العزائم! ولكن، الحمد لله، أخذنا هذا الملف، خاصة ملف فندق السفير، أخذناه بعين الاعتبار ..(**تصفيق**).. والدولة سوف تعمل على الانتهاء منه قبل الآجال التي حددها المتعامل، ونعتبر، السيد وزير السياحة، أن هاته الآجال، إن شاء الله، تكون في منتصف سنة 2023، بإذن الله تعالى، وليس سنة 2024 كما حاولوا أن..

هناك عدة مشاريع وقفنا عليها ووقف عليها السيد وزير السياحة، انطلقت منذ مدة كبيرة، خاصة على مستوى جنوبنا الكبير ولم تعرف هذه النسبة من الإنجاز الذي كنا نتمنى أن تصل إليه، فالتراكمات كثيرة ولكن الإطارات الجزائرية كفؤة وأهل لها، إن شاء الله، رب العالمين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم الفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

أما بخصوص تعزيز شبكة الطرقات في الجنوب الكبير، فإن الحكومة تولي أهمية بالغة لإنجاز وتطوير البنى التحتية في مجال الطرقات، وفي هذا الإطار، تم إنجاز عدة مشاريع، منها:

ـ إعادة تهيئة وعصرنة 344 كلم من الطريق العابر للصحراء، حيث تم تسليم إلى حد الآن 300 كلم على مقاطع منفصلة بين حدود ولاية غرداية، عين صالح، تمنراست، إن قزام.

ـ كما تم الانطلاق في أشغال عصرنة 100 كلم إضافية، قصد المواصلة في جهود الرفع من مستوى خدمته والتكفل بالمقاطع المتدهورة على مستوى، خاصة، عين صالح ـ أراك على مسافة 60 كلم وعلى مستوى تمنراست ـ إن قزام على مسافة 40 كلم.

ـ إزدواجية الطريق الوطني رقم 3، حيث تم تسجيل عملية إنجاز إزدواجيته على مسافة 20 كلم ضمن برنامج سنة 2021 على مستوى ولاية بسكرة والأشغال قيد الإنجاز بنسبة تقدم 37٪.

ـ كما تجري دراسة ازدواجية مقاطع من ولاية تقرت على مسافة 20 كلم ضمن البرنامج القطاعي غير الممركز لسنة 2023.

ـ ويتم حاليا عصرنة الطريق الوطني رقم 6 ـ الذي تكرر كثيرا على ألسنة الإخوة الأعضاء ـ الرابط بين برج باجي مختار ـ أدرار مرورا برقان على مسافة 550 كلم، نظرا لأهميته الاستراتيجية في ربط الشمال الغربي للوطن بجنوبه و فك العزلة عن المناطق الحدودية لبرج باجي مختار و تيمياوين.

أما بخصوص مشكل الاختناق المروري بالجزائر العاصمة، فإنه قد تم إطلاق عملية أولى تعتمد أساسا على تطوير المنشآت القاعدية، مع إرساء وإنشاء مشاريع جديدة، تهدف أساسا إلى الزيادة في سعة شبكة الطرقات والحد من الاختناق المروري مع صيانة هذه المنشآت، من أجل المحافظة عليها، أولا، ورفع مستوى خدمتها وتسهيل حركة المرور، ثانيا.

كما تم الاعتماد على وضع برنامج لتكملة الشبكات القاعدية والتي تهدف لوضع شبكة متفرعة، تتكون من الطرقات الهيكلية والمداخل التي تشمل كل إقليم ولاية الجزائر، والمتمثل في 7 محاور وربط طرق سريعة ومزدوجة في طور الإنجاز وأكثر من 70 محورا ونقطة فرعية وجانبية، تساهم في فك الخناق عن العاصمة ولاجتناب الاكتظاظ، إلى جانب الزيادة في حجم الطرقات لإعادة هيكلة وتأهيل هاته الطرقات.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تعزيز شبكة النقل الجماعي وإطلاق دراسة حول هذه الإشكالية، لا سيما وضع نظام جديد لتنظيم حركة المرور على مستوى المدن الكبرى بكل من الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

تناول العديد من المتدخلين مسألة التنمية المحلية والتهيئة العمرانية، من خلال الإشارة إلى أداء السياسات العمومية وانعكاسات السياسات القطاعية على مناطقهم، وأود التذكير هنا، بأن الدولة باشرت عملية مراجعة وتحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) هذه الأداة التي تعتبر من بين أهم أدوات التخطيط والاستشراف، تعول عليها الحكومة كثيرا، من أجل تعديل الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم.

إضافة إلى هذه المراجعة، فإن الحكومة هي في طور مراجعة الخارطة التربوية وكذا الخارطة الصحية، من أجل تحقيق هذا التكامل وهذا البعد التنموي العادل بين مختلف مناطق الوطن.

كما ينتظر من هذه المراجعات خلق ديناميكية جديدة في إعادة التوازن الإقليمي وتعزيز المساواة بين مختلف مناطق الوطن وتشكيل أقاليم أكثر جاذبية، تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وفي مستوى متطلبات الساكنة والمتعاملين الاقتصاديين.

كما تسمح بتعزيز إمكانات المناطق والأقاليم واستغلالها بطريقة تسمح ببناء البنى التحتية في مجالات التعليم والصحة والثقافة والرياضة والنقل، والسكن والخدمات العمومية، بشكل عام، وتساهم في إعادة رسم مختلف الخرائط، كما قلت، الصحية، المدرسية، الجامعية... وفق التعداد الضروري وخصوصية كل منطقة.

ويجب أن يتيح تطوير البنى التحتية، على المستوى المحلي أيضا، تطوير البنى التحتية الداعمة للنمو الاقتصادي وكذلك تحقيق أهداف المساواة بين المواطنين وكذا بين مختلف مناطق الوطن، وهو ما تعمل الحكومة على تحقيقه بتعليمات سامية من السيد رئيس الجمهورية،

من خلال تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي نريده أن يكون مرجعا يحدد ملامح سياسة تهيئة الإقليم في البلاد، بما يسمح بالاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للوطن، لمختلف جهات البلاد.

ومن أجل ذلك، ومن أجل تحقيق هدف تعزيز النمو والتركيز الاقتصادي وكذا تحقيق المساواة في الظروف المعيشية بين مختلف مناطق الوطن، يجب أن تكون الأدوات المستخدمة مُنسّقة بشكل جيد، ومبنية على تشخيص دقيق ومعرفة كبيرة بالتحديات المحلية، حيث تسمح بتحسين التوافق بين احتياجات السكان وفعالية السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، أشير إلى أن فوج العمل، المشكل من خبراء وممثلي مختلف القطاعات، قد انتهى من إعداد الوثيقة الأولية المتضمنة تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وقد تم توزيعها على كل ولاة الجمهورية وكذا القطاعات الوزارية المعنية من أجل مناقشتها وإثرائها، وسيتم توسيع النقاش حولها خلال الورشات الوطنية التي ستقام وستنظم في الأسابيع القليلة القادمة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء المجلس،

بالموازاة مع مشروع تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومثلما أعلنت عنه أثناء عرضي لمخطط عمل الحكومة، باشرت الحكومة وبتعليمات من السيد رئيس الجمهورية في شهر ديسمبر من سنة 2021 بمراجعة قانوني البلدية والولاية، وفق مقاربة تشاركية، ضمت ممثلي البرلمان بغرفتيه والمنتخبين المحليين وممثلي مختلف الدوائر الوزارية.

إرتكز مشروع الإصلاح على عدة محاور رئيسية، تتعلقٍ باختصاصات ومهام الجماعات المحلية وحوكمتها، فضلا عن تسيير المالية المحلية وأملاك الجماعات المحلية وكذا على حوكمة المدينة والمدن الكبرى والتنمية الإقليمية.

إن هذا الإصلاح العميق والشامل يرتكز على تكريس مفهومي التعاون والتضامن المحليين، والتفكير في الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه الجماعات المحلية، لا سيما البلدية في تطوير الاقتصاد والتنمية المحليين.

والأمر كذلك بالنسبة لمشروع إصلاح قانون الولاية، الذي سيعمل على تكريس التضامن والتعاون بين الولايات واستحداث مخطط ولائي للتنمية وكذا ترقية الاستثمارات المنتجة، بالإضافة إلى وضع واعتماد أطر مرجعية لتقييم ومتابعة المشاريع والأنشطة المدرجة في الميزانية المفتوحة للمبادرة المحلية.

وأتوقف هنا للإشارة إلى الوضعية المالية الصعبة للبلديات التي تستدعي في كل مرة تدخل ميزانية الدولة من أجل تغطية نفقاتها، بحيث يتعدى عدد هذه البلديات أكثر من 1000 بلدية، لا تستطيع تغطية النفقات المرتبطة بأجور موظفيها من مداخيلها الخاصة.

هذه الوضعية تستوجب التفكير بجدية في مراجعة حصص الجماعات المحلية من الموارد الجبائية، وكذا مراجعة نظام التضامن بين الجماعات المحلية في تسيير صندوق التضامن للجماعات المحلية وتكييفه مع الاستراتيجيات الشاملة للتنمية المحلية.

والله، هذا الضعف في تغطية ميزانيات التسيير بالنسبة للجماعات المحلية، خاصة البلديات وعددها يتعدى 900 بلدية، ليس ناجما عن نقص الإمكانيات ولكن نقص الإدراك بحشد هذه الإمكانيات، فالبلديات تتوفر على عدة آليات، خاصة في مجال تثمين الأملاك البلدية الموجودة على مستوى كل الجماعات المحلية، فالجماعات المحلية لديها كنز ثمين هي ممتلكات البلدية، وجب تثمينها، وجب تثمين كذلك الأدوات الجبائية الموجودة تحت سلطة الجماعات المحلية والتي لا تتوفر حاليا إلا على 0.03 من مجموع احتياجات البلديات، وبالتالي، يجب إعادة النظر في المقاربة التسييرية الموجودة حاليا، من أجل حشد كل المقدورات الموجودة على المستوى المحلي وهي موجودة وبكثرة على مستوى كل البلديات.

وفي سياق آخر، وبخصوص مطالب رفع التجميد عن بعض مشاريع البنى التحتية أود التذكير هنا بالمجهود الكبير الذي قامت به الدولة من أجل تدعيم جميع جهات الوطن بالمرافق العمومية الضرورية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت قيمة البرنامج الجاري حاليا في نهاية سنة 2021، بغض النظر عن المشاريع المكتملة المغلقة، أكثر من 45.443 مشروعا بميزانية إجمالية تقدر بأكثر من 9000 مليار دج.

كما تعكف الحكومة، ووفقا لتطور المالية العمومية، على دراسة دقيقة للمشاريع التي تم تجميدها في وقت سابق لأسباب مالية، ويتم رفع التجميد عن المشاريع التي لها علاقة مباشرة بتحسين الخدمة العمومية للمواطنين وفق

مقاربة جديدة، تعتمد على المقاربة التشاركية والتشاورية بين الجماعات المحلية، المسؤولين المحليين وأعضاء مجلس البرلمان بغرفتيه، وهذا ما سيسمح بتحديد الأولويات وتكريس المقاربة التشاركية والتشاورية بين مختلف الهيئات ويتم رفع التجميد عن المشاريع التي لها علاقة مباشرة بتحسين الخدمة العمومية للمواطنين؛ وللإشارة، فقد تم خلال سنة 2022، رفع التجميد عن 217 مشروعا بمبلغ إجمالي يقدر بـــ 110 ملايير دج.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

في إطار مجهوداتها الرامية إلى عصرنة القطاع المصرفي، عملت الحكومة على تسهيل الإجراءات، لاسيما تلك المتعلقة بمعالجة ملفات القروض وشروط استقبال وتوجيه المتعاملين والزبائن، مما سمح بالتقليص النوعي لآجال معالجة ملفات القروض، حيث أصبحت:

- لا تتعدى 30 يوما بالنسبة للملفات الخاضعة لسلطة اللّجان المركزية للقروض؛
- لا تتعدى 15 يوما بالنسبة للملفات الخاضعة لسلطة اللّجان الجهوية للقروض؛
- لا تتعدى 10 أيام، على الأكثر، بالنسبة للملفات الخاضعة لسلطة لجان القروض على مستوى الوكالات.

كما سمحت تلك الجهود أيضا بتكريس لامركزية سلطة لجان القروض، حيث رفعت البنوك سقف صلاحيات الهياكل الجهوية والوكالات بالنسبة للالتزامات المالية وهذا من أجل تقليص آجال معالجة ملفات القروض.

فضلا عن ذلك ومن أجل تعزيز السياسة التجارية للبنوك، فقد عكفت هذه الأخيرة على تعزيز تكوين المستخدمين على مستوى المدارس المتخصصة وإعادة تنظيم النشاط البنكي وحوكمته، من خلال إستحداث مكلّفين بالزبائن على مستوى الوكالات البنكية وتطوير الأنظمة المعلوماتية للبنوك وكذا تطوير التسيير الآلي لمعالجة ملفات القروض.

وبخصوص تطوير الدفع عبر الأنترنت، فالمنظومة تحصي اليوم 254 متجرا إلكترونيا منخرطا في نظام الدفع عبر الأنترنت، كما بلغ عدد العمليات التجارية المسجلة إلى غاية شهر أوت 2022، ما يقارب 6 ملايين عملية.

وفيما يتعلق بالدفع بواسطة محطات الدفع الإلكتروني، فقد تم تسجيل نهاية أوت 2022، أزيد من 40.500 محطة دفع إلكترونية، في حين بلغ عدد العمليات التجارية، 1.752.000 عملية.

وتشمل هذه الإحصائيات، النشاط المصرفي المسجل عبر بطاقتي (CIB) و«الذهبية».

فيما يتعلق بافتتاح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج، قبل أن أعود إلى هذه النقطة، أود التذكير، حاليا أنه تم إنجاز التعامل المزدوج بين البطاقة «الذهبية» والبطاقة (CIB) على مستوى البنوك أو على مستوى مراكز البريد، هناك بعض النقص، نعمل على تداركه، خاصة فيما يتعلق بمستوى آلات السحب، نعمل على تدارك هذا ولكن الإنجاز الأكبر هو إمكانية استعمال بطاقة (CIB) على مستوى البريد، ويمكن استعمال البطاقة «الذهبية» على مستوى البنوك. هذا الإنجاز انتظره الكثير من المتعاملين ولم يتحدث عنه الكثير..(**تصفيق**)..

فيما يتعلق بافتتاح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج، هناك مشروعان في المراحل الأخيرة من التنفيذ - كما قلت سابقا - يتعلّق الأمر بإنشاء بنك الجزائر الخارجي الدولي في فرنسا، مع الانتشار التدريجي في المدن التي تمتاز بكثافة مرتفعة لجاليتنا.

كما يعتزم، في هذا الصدد، فتح وكالات بنكية في بعض بلدان الجوار، من خلال إنشاء، في مرحلة أولى، فرع في موريتانيا وفرع في السنغال، من قبل أربعة بنوك عمومية (البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، ولا شك أن انتشار بنوكنا في الخارج سيساعد في دعم رجال الأعمال والشركات الجزائرية في اقتحام الأسواق الجهوية و الدولية.

وسيتم في القريب العاجل، تقديم طلب الموافقة على تحويل رؤوس الأموال على مستوى بنك الجزائر، مما سيسمح بتقديم طلب الاعتماد لدى السلطات النقدية للبلدان المضيفة. هذه الحركية وهذه السرعة في تجسيد هذا المشروع جاء من خلال هذه المقاربة الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية، التي سمحت بتسريع هذه الإجراءات، من خلال تفعيل كل ممثلياتنا الدبلوماسية على مستوى الدول الإفريقية وحتى في الخارج كذلك في البلدان الأوروبية، مما سمح لنا بقطع خطوات عملاقة جدا لم نكن نتصورها في السابق، نظرا للعراقيل التي كانت موجودة، فهذا التكامل

بين مختلف أجهزة الدولة يسمح لنا بالتقدم بخطوات عملاقة، إن شاء الله، في الأيام المقبلة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

يشكل تعديل قانون النقد والقرض حجر الزاوية في مسار الإنعاش الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي، عن طريق دعم الشمول المالي وتوفير مصادر تمويل جديدة للاقتصاد وتطوير السوق المالية.

ضمن هذا المنظور، فقد تم استكمال إعداد مشروع قانون النقد والقرض والذي سيُعرض على اجتماع الحكومة في الأيام القليلة القادمة، حيث أدرج المشروع تعديلات عميقة، من شأنها أن تعطي دفعة قوية لمسار إصلاح القطاع المالي والبنكي عبر ترسيخ تبني المعايير الدولية وأفضل الممارسات في تمويل الاقتصاد من أجل الاستجابة للتحولات الاقتصادية والمالية وكذا التحديات التقنية والتكنولوجية، كما سيسمح بالانفتاح على متعاملين جدد.

في هذا الصدد، يهدف التعديل، لا سيما إلى:

- تعزيز حوكمة بنك الجزائر وكذا استقلاليته، وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وتعزيز تشكيلته؛
- وضع إطار قانوني يجبر البنوك على وضع قواعد الحوكمة وإنشاء لجان خاصة بالاستقرار المالي والرّقابة الإحترازية الكلية؛
- فتح النظام البيئي المصرفي أمام البنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع، فضلا عن توسيع وسائل الدفع لتشمل النقود الإلكترونية؛
- تكريس التمويل الإسلامي، من خلال اعتماد البنوك والمؤسسات المالية العاملة في هذا المجال، وإدراج العمليات المصرفية الخاصة بالتمويل الإسلامي بمنتجات وخدمات مصرفية، معتمدة من طرف هيئة شرعية وطنية، كما سيسمح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية، تمارس، حصريا، عمليات بنكية خاصة بالمالية الإسلامية؛
- وأخيرا، سيسمح التعديل بالتأطير القانوني لمكاتب الصرف.

كما سبق وأن تحدثنا عنه، فإن المجال مفتوح للاستثمار في مجال البنوك والمصارف، حتى القانون الموجود حاليا ليس قانون رقم 90-10 فقط، فهو قانون قديم، سمعت أحد الإخوة يتحدث عن القانون رقم 90-10، وهذا قد مضى عليه الزمن، القانون المعمول به حاليا هو الأمر 03-11 المعدل والمتمم بالقانون أظن رقم 10-03، وبالتالي فالإطار القانوني الحالي يسمح لكل الخواص والمتعاملين بإنشاء بنوك ولاشيئ يعيق المتعاملين الاقتصاديين، إن كانوا فرادى أو مجموعات، من إنشاء بنوك خاصة، فهم مدعوون للتقدم بملفاتهم على مستوى بنك الجزائر، من أجل دراسة هذه الملفات والمضي في إعطائهم التراخيص اللازمة.

السيد رئيس المجلس المحترم والفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما بخصوص التساؤل الخاص بالتحصيل الضريبي، وفضلا عن الإصلاحات الكبيرة التي بادرت بها الحكومة والتي تندرج ضمن التوصيات التي خرجت بها الجلسات الوطنية حول إصلاح النظام الضريبي الجبائي، المنظمة في جويلية 2020، والذي وصل تنفيذه إلى حدود 70٪، تجدر الإشارة إلى أن التعديلات التي مست النصوص الضريبية، لا سيما بموجب قانون المالية لسنة 2022، أدت إلى ارتفاع تحصيل إيرادات الجباية العادية للسبعة أشهر الأولى من سنة 2022 بنسبة 5٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، بالرغم من التخفيضات التي مست بعض الضرائب و الرسوم و هذا بفضل الإدماج التدريجي للمداخيل غير المصرح بها و توسيع نطاق الأوعية الضريبية بشكل عام.

كما يجب التنويه بالنتائج الإيجابية لعملية تحيين وضعية مخزون بواقي التحصيل، التي مكنت من تحديد الديون القابلة للتسوية المباشرة، نظرا لتقدم الإجراءات المتخذة في إطار التحصيل بالتراضي قبل اللجوء إلى التدابير القسرية.

وعرفت نسبة التحصيل من بواقي التحصيل الجبائية للسداسي الأول لسنة 2022 ارتفاعا يقدر بـ 14٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

السيد رئيس المجلس المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما فيما يخص التحول الرقمي للإدارة، الذي أدرجته الحكومة من بين أولويات مخطط عملها، ضمن المحور المتعلق بعصرنة الإدارة العمومية، فقد سجلت العديد من القطاعات الوزارية تقدما ملحوظا في رقمنة أنظمتها المعلوماتية وتطويرها، على غرار قطاعات الداخلية، العدل، البريد، التعليم العالي والطاقة بدرجات متفاوتة مقارنة

بقطاعات أخرى لا تزال في مراحل أقل تقدماً في استكمال برامج الرّقمنة الخاصة بها.

وفي ذات السياق، وكما أشرت إليه عند عرضي لبيان السياسة العامة للحكومة، فقد استكملت وزارة الداخلية شهر سبتمبر 2022 عملية تعميم استعمال الرقم التعريفي الوطني على كافة القطاعات الإدارية، والذي سيسمح بالولوج إلى قاعدة البيانات الخاصة بالحالة المدنية، وقد أسدَيتُ تعليمات لكافة الدوائر الوزارية، بضرورة اعتماد هذا الرقم الوطني كمفتاح رئيسي موحد في قواعد بياناتها وأنظمتها المعلوماتية، وهو ما سيسمح بالتبادل البيني للمعلومات بينها.

كما تعكف الحكومة أيضا، في إطار مكافحة البيروقراطية السلبية والفساد، على وضع إطار قانوني لتبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيلها، ترمي إلى تخفيض عدد الوثائق المكونة للملف، وتخفيض آجال معالجتها، وإلزام الإدارات على رقمنة الإجراءات الإدارية ووضعها تحت خدمة المواطن عبر منصات وبوابات رقمية خاصة بها، ضمانا للشفافية وتحسينا لنوعية الخدمات العمومية.

السيد رئيس المجلس المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

وتحسباً لعقد القمة العربية القادمة التي ستحتضنها بلادنا في الفاتح من نوفمبر الأغر، أود التأكيد بأن التحضير لها يجري بشكل ممتاز، بل قد انتهينا من كل التحضيرات، من أجل ضمان كل الظروف الملائمة لإنجاحها، فضلا عن مسار المشاورات السياسية التي شملت عديد البلدان العربية الشقيقة، في إطار السعي لتهيئة كل الظروف لترقية التوافقات، بما يساهم في إنجاح هذه القمة وجعلها موعدا لبث روح جديدة في العمل العربي المشترك، كما قرره السيد رئيس الجمهورية، خاصة في الظرف الحالي الدقيق الذي يتميز بتفاقم الاستقطاب الدولي.

وسيكون هذا اللقاء العربي الهام موعدا للتأكيد مجدداً على دعم القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية العرب المركزية، من خلال الالتفاف حول الموقف العربي المشترك، المتمثل في مبادرة السلام العربية، باعتبارها الإطار الكفيل بحماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتأتي هذه القمة عقب الحدث التاريخي الهام الذي تجسد يوم الخميس 13 أكتوبر الجاري بالتوقيع على إعلان الجزائر للمصالحة بين الإخوان الفلسطينيين، كلبنة أولى في لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ..**(تصفيق)**.. فشكرا وألف شكر للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي استعاد للجزائر هيبتها..**(تصفيق)**..

السيد رئيس المجلس المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

تلكم هي، باختصار، أهم عناصر الإجابات التي أردت تقديمها على استفسارات السيدات والسادة الفضليات والأفاضل، أعضاء مجلس الأمة، كما لا يفوتني أن أجدد شكري للجميع على ما قدموه من ملاحظات وآراء وحتى إنتقادات؛ وأؤكد استعداد الحكومة الدائم للعمل مع كل من يقاسمها الطموح في بناء جزائر جديدة، جزائر في مستوى تطلعات المواطنات والمواطنين والبرنامج الطموح الذي جاء به السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني.

عزيمتنا قوية وإيماننا أقوى وبعون الله تعالى وبإرادة المخلصين من أبناء هذا الوطن الغالي، سنواصل مسيرة بناء هذا الوطن الذي ضحى من أجله ملايين الشهداء ..**(تصفيق)**.. ونتعهد بأننا لن ندخر أي جهد في سبيل تحقيق غايتنا السامية، وسوف تكون سنة 2023 سنة الإقلاع الاقتصادي التي سوف تجعل من الجزائر في مصاف أقوى الاقتصاديات، ليس على المستوى القاري أو الجهوي، لكن على المستوى الدولي إن شاء الله وليس ذلك على الله بعزيز ..**(تصفيق)**..

عاشت الجزائر، حرة، أبية، مستقرة، مزدهرة، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول الفاضل؛ وبعد رده الشامل والكامل والدقيق في بعض الأحيان، الآن وبعد كل أعمالنا والمناقشات الطويلة لمدة ثلاثة أيام، هناك لائحة تعبر عن خلاصة هذا العمل ككل.

والكلمة إلى عضو مجلس الأمة، الذي سيقرأها، وهو السيد جلول حروشي، فليتفضل مشكورا.

السيد جلول حروشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

مشروع لائحة حول بيان السياسة العامة للحكومة:

ـ بناءً على أحكام المادة 111 (الفقرة الأخيرة) من الدستور؛

ـ وبمقتضى أحكام القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

ـ وعملاً بأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

ـ وبناءً على توجيهات السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، خلال اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع إلى رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، يوم الخميس 6 أكتوبر 2022؛

ـ وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، حول بيان السياسة العامة للحكومة؛

ـ وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض ووثيقة بيان السياسة العامة للحكومة التي مُكّنُوا منها سلفا؛

ـ وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، المُمثّلة في مجلس الأمة؛

ـ وبعد الاستماع إلى الردود التي قدّمها السيد الوزير الأول، عقب هذه المناقشات؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

ـ يتقدّمون، بداية، بتهانيهم إلى الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على تجديد الثقة التي خصّهُ بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في التعديل الحكومي الأخير، يوم الخميس 8 سبتمبر 2022، والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة، لاسيما أولئك الذين شرّفهم السيد رئيس الجمهورية بالانتساب إلى الطاقم الحكومي لأوّل مرّة؛ ويتمنون للجميع كامل الموفقية في الإتيان بمهامهم الوطنية؛ والمساهمة في رفع الرهان الذي تمليه الجزائر الجديدة؛

ـ ويُثمّنون توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 11 سبتمبر 2022، حيث شدّد السيد الرئيس على ضرورة أن يراعي بيان السياسة العامة استراتيجية الدولة، في النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز قدراتها المالية، بتشجيع التصدير خارج المحروقات كموارد مالية جديدة، وترشيد النفقات العمومية، فضلا عن التزام الدولة المتواصل بحماية القدرة الشرائية للمواطنين؛

ـ ويُعبّرون عن ارتياحهم التام لمضمون البيان الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل، أمام أعضاء مجلس الأمة حول السياسة العامة للحكومة، والذي يرتكز على المحاور الخمسة (5) الكبرى التي وردت في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، والمتعلقة أساسًا بتكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، إنعاش الاقتصاد وتجديده، من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية معززة، من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية وكذا تعزيز الأمن والدفاع الوطني؛

ـ ويُنوّهون بتدخلات الزميلات والزملاء السادة أعضاء مجلس الأمة والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية في مناقشة مضمون بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يأتي ترجمة لأحكام المادة 111 (الفقرة الأخيرة) من الدستور، وهو يُعدّ بمثابة جرد دقيق لما قامت به الحكومة، وكشف لحصيلة عملها خلال سنة كاملة انقضت على تقديم مخطط عملها، الغاية منه تدارك الهفوات وتصويب المسارات من خلال مضاعفة وتكثيف الجهود؛

ـ وقد سمحت هذه الجهود ـ مثلما جاء في عرض الوزير الأول ـ بتحقيق أكثر من 80٪ مما كان مسطرًا، أي إنجاز ما يعادل 42 التزاماً من الالتزامات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية، في إطار بناء أسس الجزائر الجديدة، وتحقّق ذلك في ظل ظروف اعترتها ضغوطات جمّة وخيّمت عليها تداعيات الأزمة الصحية العالمية جراء جائحة كورونا (كوفيد – 19)، وما نجم عن ذلك من أزمة اقتصادية عالمية وتأثيراتها الوخيمة على ساكنة المعمورة، زادتها وطأة الصراعات الجيو استراتيجية التي تعرفها منطقة أوروبا الشرقية، تعقيدًا وضبابيةً، لاسيما في مجالي التزوّد بالغذاء والطاقة والوصول إلى العلاج.

ـ إنّ بيان السياسة العامة المعروض أمام غرفتي البرلمان يُعدُّ تكريسًا لمبادئ المصارحة والمكاشفة والتقييم التي تحكم العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية من جهة،

وتكريسًا أيضًا لرقابة البرلمان على عمل الحكومة من جهة ثانية، من أجل التصويب والتقويم والاستشراف؛

ـ وبهذا، تكون الجزائر قد خطت خطوة جبارة نحو آفاق واعدة في الولوج إلى عهد جديد باستكمال البناء المؤسساتي، المقرر بموجب الدستور، بفضل الإصلاحات العميقة التي مست كل المؤسسات الدستورية مع تنصيب المؤسسات الرقابية والهيئات الدستورية الأخرى، وتعميق الممارسة الديمقراطية، وكذا الشروع في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة، الذي ـ بتأكيد وتوجيه وحرص من السيد رئيس الجمهورية ـ أضحى عقيدةً راسخةً للدولة والحكم في بلادنا.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

ـ وإذ يُباركون مختلف الأشواط والخطوات التي قطعتها الدولة على درب استكمال البناء المؤسساتي، فإنهم يؤكّدون على ضرورة الإسراع في تفعيل اللجنة التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية خلال إشرافه على افتتاح أشغال لقاء الحكومة – الولاة في 24 سبتمبر 2022، التي ستتكفل بمراجعة قانوني البلدية والولاية، لاسيما بإشراك ومساهمة — إلى جانب القطاع الوزاري المعني — المنتخبين المحليين وممثلين عن غرفتي البرلمان ووزارة المالية ومختلف المتدخلين في تسيير وتدبير الشأن المحلي؛

ـ وينوّهون في ذات السياق بقرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء الأخير المنعقد يوم الأحد 9 أكتوبر 2022 والقاضي بمراجعة هذين القانونين، بما يسمح بأداء أفضل وتقديم أحسن الخدمات للمواطنين، مع تحديد دقيق للمسؤوليات والصلاحيات، وتدارك الاختلالات المسجلة، وهو الأمر الذي لطالما حرص السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة والمرافعة لأجله، يقيناً منه بأنّ الجماعات المحلية، لا سيما البلدية، باعتبارها الخلية القاعدية، هي التي تُعنى بصفة مباشرة بالشؤون اليومية للمواطنات والمواطنين.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

ـ يُشيدون بالمنجزات والمكاسب المحقّقة في إطار تجسيد أهداف تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي وكذا التنمية المستدامة، وفق تطلعات وآمال الشعب، وهي التنمية التي أراد لها السيد رئيس الجمهورية سنة 2022 سنة لإقلاعٍ اقتصاديٍّ حقيقيّ، لإقلاع اقتصاديٍّ حقيقيٍّ، لإقلاع اقتصاديّ حقيقيّ، ..(**تصفيق**).. حيث إنّ مختلفَ المؤشراتِ الاقتصاديّة والاجتماعية تؤكد أنّ بلادنا تتعافى اقتصاديا والحمد لله، تتعافى اقتصاديا والحمد لله، والحمد لله على ذلك، بفضل السياسة الرشيدة المنتهجة، القائمة أساساً على التنويع الاقتصادي وتدعيم قدرات التصدير خارج المحروقات وتشجيع الإنتاج الوطني وترشيد الاستيراد؛

ـ ويُثمنون عالياً النظرة المتبصرة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون ..(**تصفيق**).. ووفائه بالتزاماته، وبالمقاربة الاقتصادية المنتهجة من لدُنه، باعتباره قوةَ دفع في حركة التشييد والتنمية، بمعيّة مختلف مؤسسات الدوّلة، من أجل المُضيّ قُدُماً في بناء الجزائر الجديدة، التي تبغي تعميق المسار الديمقراطي وترسيخ ثقافة المواطنة وتعزيز استقلالية القرار السياسي الوطني بالاستقلال الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وفاءً لبيان أول نوفمبر 1954، الذي يُشَكل المرجع والينبوع الذي نهتدي أثره حين وضع معالم ومبادئ الدولة الوطنية والجمهورية الجديدة في الجزائر..(**تصفيق**)..

ـ وينوّهون، في ذات السياق، بالتدابير المتخذة لتعزيز دعائم النمو، بتطوير القطاعات الاستراتيجية الواعدة بالنمو كقطاع المناجم، لاسيما مناجم الذهب والحديد (غار جبيلات) والرصاص والزنك (أميزور)، وتثمين الإنتاج الوطني، وتطوير منشآت الدعم الأساسية، وتعزيز اقتصاد المعرفة والتعجيل بوتيرة الانتقال الطاقوي والتحوّل الرقمي؛

ـ ويُشيدون بالتزام الحكومة بتسريع وتيرة تحديث النظام المصرفي والمالي، عبر المراجعة التي ستطال قانون النقد والقرض بصيغته الحالية، وإصلاح النظام الجمركي ليتواءم وقرارات السيد الرئيس، وتحسين مناخ الأعمال، وإصدار القانون المتعلق بالاستثمار والمراسيم المتضمنة النصوص التطبيقية لهذا القانون، وترقية المقاولاتية، من خلال استحداث القانون الأساسي للمقاول الذاتي وإنشاء شكل قانوني جديد بالنسبة للمؤسسات الناشئة وتطهير العقار الصناعي؛

ـ كما يؤكّدون على ضرورة مواصلة التدابير التي من شأنها تعزيز قطاعات الصحة، التربية، التعليم العالي، وتحسين نوعية الخدمات العمومية وترقية أداء المرفق العمومي، وتعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي وتحسين إطار

معيشة المواطن، من خلال تحسين القدرة الشرائية، عبر محاربة آفة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة، وإعادة تثمين الأجور ومعاشات التقاعد ومنحة البطالة، التي التزم بها السيد رئيس الجمهورية وأمر بالتأسيس لها في مشروع قانون المالية وميزانية الدولة بعنوان سنة 2023؛ ويدعون الحكومة إلى بذل مزيد الوسع بإيلاء كلّ الأهمية لقطاع الفلاحة، باعتباره قطاعًا استراتيجياً وركيزةً للاستقلال الاقتصادي الداعم للاستقلال السياسي، وضامناً للأمن الغذائي للبلاد.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

- وإذ يتوجهون بالتجلّة والإكبار إلى الأسرة الطبية وشبه الطبية وكل منتسبي قطاع الصحة على مجهوداتهم وتضحياتهم حيال مجابهتهم لجائحة كوفيد – 19، فإنّهم يُحيّون في السياق عينه جهود الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة، لإسهامه في إنجاح التموين والإمداد بالمستلزمات الطبية واللقاحات والأدوية عبر جسورٍ جوية امتدت لآلاف الكيلومترات.. (**تصفيق**).. فهنيئاً لنا وهنيئاً للجزائر، فهنيئاً لنا وهنيئاً للجزائر، فهنيئاً لنا وهنيئاً للجزائر ..(**تصفيق**).. بجميع نساء ورجال قطاع الصّحة، وكل التشجيع للحكومة التي لم تدّخر أيّ جهد في مواجهة هذه الجائحة؛

- ويُعربون عن كامل امتنانهم لرجال الحماية المدنية الذين أبلوْا البلاء الحسن خلال إطفاء نيران الحرائق التي مسّت عديد مناطق بلادنا أثناء صائفة هذا العام، وكافة أعوان الدولة والمواطنين الذين هبّوا للتضامن والمواساة مع المتضررين، وبهذه المناسبة يُجدّد أعضاء مجلس الأمة تعازيهم الخالصة لعائلات الضحَايا ويتمنون الشفاء للمصابين؛

- كما يعبّرون عن كامل ارتياحهم للتعاطي الإيجابي والفعّال الذي أبانت عنه مؤسسات الدولة في تسيير وإدارة أزمة الحرائق هذه بتسخير كافّة الإمكانات البشرية والمادية، وتقديم المساعدات الضرورية في حينها، ومن ثَـمّ إحصاء المتضررين وجرد الخسائر في الأرواح والممتلكات وصرف التعويضات؛

- كما يُبدون اعتزازهم بالمستوى الذي بلغته الجزائر، حينما يتعلق الأمر بتنظيم تظاهرات ذات بُعد إقليمي أو جهوي، مثلما كان الحال مع تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط وكذا كأس العرب للناشئين اللتين احتضنتهما الجزائر بنجاح باهر، واللتين أبانتا عن جاهزية واستعداد عاليين، يعكس حجم الجزائر وطموحاتها في الريادة في هذا الشأن.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

- في مجال السياسة الخارجية، وإذ يذكّرون بثبات المواقف الجزائرية المستمدة من الموروث النوفمبري الخالص، فإنهم يشيدون بعودة وَهَج السياسة الدبلوماسية الجزائرية بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من خلال الاضطلاع بدورها الريادي على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، وتعزيز الروابط مع إفريقيا والوطن العربي، عبر تبنّي مقاربات تُعيد ترتيب الأولويات وتوائم بين الموروث الجزائري في العلاقات الثنائية والدولية وكذا الواقعية والاستباقية التي أضحت تفرضها الوقائع المتسارعة في الجوار والإقليم والقارة والعالم، وهي الثوابت والمبادئ التي تؤسس للسياسة الخارجية والتي ما فتئ السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يُذكّرُ بجذورها النوفمبرية في كلّ مناسبة، ممّا جعلها تحظى بثناء دولي واسع؛

- ويُباركون، بهذه المناسبة، انتخاب الجزائر كعضو في مجلس حقوق الإنسان الأممي للفترة 2023–2025، اعتباراً من الفاتح جانفي 2023 للمرة الثالثة منذ إنشاء هذه الهيئة عام 2006، وذلك تقديرا لدورها كدولة محورية في المنطقة، ولنضالها من أجل تعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان في العالم، وفقًا لمبادئ وقيم ومثل عقيدتها الراسخة ومرجعيتها النوفمبرية الخالدة؛

- ويؤكّدون في ذات الوقت على ضرورة مواصلة الجهد من أجل ترقية أداء الدبلوماسية الاقتصادية، تدعيمًا لاستقلال القرار السياسي، وتعزيزها ومرافقتها بالدبلوماسية البرلمانية، باعتبارها رافدًا مهمًّا لنشاط الجزائر الدبلوماسي، في الدفاع عن مبادئ وعقيدة سياستها الخارجية القائمة على مبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض تدخل الآخرين في شؤونها الداخلية، والثبات على المسلكية المبنية على المرافعة من أجل الحلول التفاوضية في فضّ النزاعات واحترام الشرعية الدولية؛

- ويُشيدون بهذه المناسبة باستكمال الترتيبات لانعقاد القمة العربية في دورتها الـ (31)، المقرر عـقـدها يومي 1 و2 نوفمبر الداخل، بالجزائر، أرض الشهداء، والتي

ستكون ـ بإذن الله ـ قمّة جامعة تبغي وحدة الصف العربي ولمّ الشمل وتكريس رؤية استراتيجية عربية موحدة وبصوت واحد لمواجهة تحديات الراهن والمستقبل، وبما يخدم تطلعات وآمال شعوبنا العربية، قمةٌ تجدّد العهدَ لنُصرة القضية الفلسطينية العادلة وعاصمتها القدس، أقول وعاصمتها القدس ..(**تصفيق**).. وفق مخرجات مبادرة السلام العربية ببيروت، سنة 2002؛

ـ ويُنوّهون بالمسعى النبيل لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حين جمع الأطراف الفلسطينية هنا بالجزائر، هنا بالجزائر، هنا بالجزائر ..(**تصفيق**).. يوم الخميس 13 أكتوبر 2022 في نفس المكان – قصر الأمم بنادي الصنوبر – الذي شهد الإعلان عن قيام دولة فلسطين يوم 15 نوفمبر 1988؛

ـ ويجدّدون التأكيد على أنّ الجزائر وقفت منذ الأزل وتقف إلى الأبد إلى جانب القضية الفلسطينية، ويربطها بها وصالٌ لا ينقطع، فَـيَـــدُ أبي مدين الغوث المدفونة في فلسطين، زمن الحروب الصليبية، أكبر تجليات هذا الوصال، الذي لم ينقطع أبدًا، ليتكرس اليوم عبر السعي الحثيث للسيد رئيس الجمهورية في تحقيق المصالحة الفلسطينية بين كافة الإخوة والفصائل الفلسطينية؛

ـ كما يجدّدون موقف الجزائر المبدئي والثابت من القضية الصحراوية، وعلى دعم الشعب الصحراوي الشقيق وحقّه في تقرير مصيره غير القابل للمساومة ولا للتقادم ولَا للتصرف، وفق ما تمليه مقررات الشرعية الدولية.

(**تصفيق**).

إنّ أعضاء مجلس الأمّة، برئاسة المجاهد صالح قوجيل،

ـ في مجال الدفاع الوطني، يُوجّهون أسمى آيات التقدير والإكبار والعرفان للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة، ومختلف أسلاك الأمن، كفاءَ جهوده المُضنية في إطار المهام التي خوّلها إيّاه الدستور، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، الذي أكّد ـ وهنا نقتبس من كلمته التوجيهية خلال لقاء الحكومة مع الولاة الأخير ـ أنّ «الجزائر الجديدة بمؤسساتها الدستورية وبشعبها الشامخ وبشبابها الطموح، يحق لها في ستينية استرجاع السيادة الوطنية أن تفتخر بقدرات وبسالة الجيش، سليل جيش التحرير» ..(**تصفيق**).. ويتجلى هذا في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمُقدرات الوطنية والسلامة الترابية، ومواصلة محاربة فلول الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمحظورات والتهريب والهجرة غير الشرعية، وتعزيز تأمين حدودنا البرية والبحرية والجوية المديدة.

ـ وبخصوص العلاقة مع الحكومة، يدعو أعضاء مجلس الأمّة الحكومة إلى تبني مقاربة جديدة في التعاطي مع الإعداد الجاري لمشروع القانون العضوي الذي يُعدّل ويُتمّم القانون العضوي رقم 16-12، الذي يُحدّد تنظيمَ العلاقة بين غرفتي البرلمان والحكومة، لمطابقته مع دستور الفاتح نوفمبر 2020، عبر إيجاد آلية مشتركة للعمل والتنسيق بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية، قصد الخروج بوثيقة توافقية لإدارة هذه العلاقة الناظمة لعملهما، بما يُفضي إلى مزيد من الانسجام والتعاون بين الهيئتين، باعتبار أن الطرفين شريكان في بلوغ المبتغى وتحقيق المرجو، في ظل احترام مبدإ الفصل بين السلطات وقوانين الجمهورية.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة، برئاسة المجاهد صالح قوجيل،

ـ وبالتأسيس على ما سبق، يؤكّدون ارتياحهم التام لمضمون بيان السياسة العامة للحكومة، التي يُنسّقُ أعمالَها الوزير الأوّل، السيد أيمن بن عبد الرحمان، تحت إشراف وقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بيانٌ أبان عن معطيات ومؤشرات اقتصادية إيجابية ومكاسب اجتماعية معتبرة، تؤسس لمرحلة جديدة وواعدة، يتعافى فيها الاقتصاد الوطني، من خلال سعي الحكومة الدؤوب إلى الخروج ـ تدريجيًّا ودون أضرار ـ من اقتصاد الريع، الذي عطّل عجلة التنمية في عديد القطاعات الاقتصادية الحيوية، على غرار السياحة والزراعة والصناعة المتوسطة والخفيفة، ويأتي هذا التعافي الاقتصادي خلال سنة 2022، مدعوما بشكل خاص بعودة القطاعات الاقتصادية والخدماتية (خارج المحروقات) إلى مستويات أفضل من حيث النشاط والمردودية والتصدير.

ـ وبالمناسبة، يثمنون عاليًّا القرارات الهامة المنبثقة عن الاجتماع الاستثنائي الأخير لمجلس الوزراء، وهي قرارات تصبُّ في صالح المواطن بالدرجة الأولى ولطالما انتظرها، كما أنّها تترجم فعلا حرص الدولة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يجهد في الاستجابة

لاحتياجات مختلف القطاعات ذات الصلة الوطيدة بالمواطنات والمواطنين، وهي تتعلّق أساسًا بالحفاظ على وفرة واستقرار المواد الغذائية لاسيما المدعّمة منها، والتصدي لكل أشكال المضاربة، وبناء السكنات الاجتماعية ودعم السكن الريفي، وغيرها من القرارات، في تكريس أبديّ للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية كما كرّسه بيَان أوّلَ نوفمبر 1954.

إنّ أعضاء مجلس الأمة، برئاسة المجاهد صالح قوجيل،

ـ في الختام، يُجدّدون انخراطهم الكامل في مسعى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، لإرساء دعائم جزائر قوية، وطيدة الأركان، متينة البنيان، مهابة الجناح، ويؤكّدون دعمهم ومساندتهم للحصيلة الإيجابية لأداء الحكومة، طيلة سنة كاملة من العمل والتفاني في خدمة الدولة والشعب، في ظل صعوبة الظرف الداخلي والخارجي، مع لفت الانتباه إلى مواصلة الجهد لتدارك النقائص وسدّ الثغرات وتصحيح المسارات واستشراف الآفاق.

ـ ويؤكّدون على تمام تجنّدهم من أجل المساهمة في الديناميكية الإيجابية التي تشهدها البلاد، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في ظل توالي الإنجازات والمكاسب في جزائر جديدة، ارتفع رأسُمالها السياسي والدبلوماسي وسيرتفع اقتصاديا في القريب المنظور، بما يُحقّقُ، بمشيئة الله تعالى وحسن عونه، الخير المأمول للوطن والمَواطن، جزائر يتوجّهُ فيها كلّ صباح أكثر من ربع سكانها إلى المدارس التحضيرية والابتدائية والمتوسطات والثانويات والجامعات والمعاهد ومعاهد التعليم والتكوين المهنيين، جزائر يفتخر بها أبناؤها وتعتز هي بأبنائها البررة.

إنّ أعضاء مجلس الأمة، برئاسة المجاهد صالح قوجيل،

ـ واعون ومُدركون أنّ قدر الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، سيكون، كما كان شأن أسلافنا من الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار هو الريادة والمجد والمكانة والعُلا، في كل حين ومهما كانت الظروف، بفضل تمسّكها بمرجعيتها النوفمبرية الخالدة والتفاف شعبها مع قيادته والتحامه مع جيشه، بما يجعلها على الدوام عصية على الخصوم والأعداء والحاقدين، تواقةٌ إلى غدٍ واعدٍ، تتحقّقُ فيه آمال الشعب وفي طليعته الشباب.

ـ هذا القدرُ والواجبُ والتاريخُ يستوجب منّا مضاعفة الجهد والعمل من أجل خدمة بلادنا بإيمان، إيمانٌ يتماهى مع مُثُل ومبادئ أولئك الذين ضحّوا في سبيل أن تحيا الجزائر، شهداء أبرار كانت آخر وصاياهم في ساحة الوغى «إِتْـهَـلاَوْ في الجزائر»«إِتْـهَـلاَوْ في الجزائر»«إِتْـهَـلاَوْ في الجزائر»..(**تصفيق**)..

ـ الفخر والاعتزاز بما يتحقق لنا في جزائرنا الجديدة، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي كانت وما تزال وستبقى حرّة، سيّدة، أبيّة، شامخة، سامقة، لأنّ مُثل نوفمبر فيها كانت ومازالت وستبقى على الدوام، بإذن الله تعالى ومشيئته؛ نـفـنـى وتحيا الجزائر، الولاء للوطن والوفاء للشهداء الأبرار، دمتم ودمنا في خدمة الجزائر.

ـ وعلى هذا، اتفق الموقّعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة، وفق الإجراءات القانونية المرعية؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم:

«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ» صدق الله العظيم.

شكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء وحسن المتابعة، دمتم جميعا في خدمة الصالح العام، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا، شكرا، حماس كبير وتكرار أشياء كثيرة هامة..

المهم المصادقة على اللائحة التي تعني تزكية بيان السياسة العامة للحكومة..(**تصفيق**)..

(تمت المصادقة على هذه اللائحة بإجماع أعضاء مجلس الأمة الحاضرين).

نهنئ الحكومة، كما نهنئ أنفسنا على هذا الإنجاز، من خلال نشاط الحكومة لمدة سنة، حقيقة، عند سماعنا للائحة الأخيرة نكتفي بهذا الشيء المعبر عنه.

لكن أردت أن أضيف شيئًا آخر، في كل عملنا، البداية سياسة والنهاية سياسة، رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لما التزم سياسيا بأربعة وخمسين التزاما أمام الشعب، وعند انتخابه من طرف الشعب بقي ملتزما بالتزاماته وهذا قرار سياسي، لكن هذه الالتزامات من بعد

تفسر في الميدان الاقتصادي، تفسر في الميدان الاجتماعي، تفسر في الميدان الدبلوماسي، تفسر في مجال العلاقات الدولية.. وفي الأخير، كل سنة نُقَيّم هذا العمل.

منذ نوفمبر 2020 وعند مصادَقتنا على دستور الجزائر الجديدة، وهذا الدستور، لأول مرة في تاريخ الجزائر، حقيقة، عايشنا كل الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نرى أنّ دستور 2020 يختلف تماما عن كل الدساتير الماضية، لأن هذا الدستور الجديد يبني الحاضر والمستقبل، في حال أن أغلبية البرلمان تكونِ من المعارضة لا تطبق برنامج الرئيس، لكن المعارضة تُكَون حكومتها وتتعايش مع رئيس الجمهورية وهذه لأول مرةَ، هذا مفهوم الديمقراطية الجديدة في الجزائر أو مفهوم الجزائر الجديدة.

هناك، حقيقة، أشياء كثيرة، فيه جانب هام جدا وهو قراءة الدستور، كثير من الناس لم يقرأ الدستور، لم يتعمقوا فيه وفي مفاهيمه، في الجزائر الجديدة ـ الحمد لله ـ منذ المصادقة عليه إلى اليوم اتضحت الأمور وبدأت تتضح أكثر فأكثر، المشوار مازال طويلا ولكن المرحلة التي وصلنا إليها تبشر بالخير للجزائر..(**تصفيق**).. لما تسترجع الجزائر مكانها في المحافل الدولية، لما الجزائر تكون كلمتها مسموعة ومحترمة في نفس الوقت في جمعية الأمم !!

نحن في مرحلة عندما نقول: «نوفمبر يعود» وحقيقة نوفمبر يعود..(**تصفيق**).. يعود بكل مبادئه، نوفمبر 54 من أجل تحرير الجزائر، من أجل تحرير الجزائر، من أجل استرجاع السيادة الجزائرية، نوفمبر الحالي هو كيفية المحافظة على استقلالية الجزائر، كيف نحافظ على سيادة الجزائر، كيف نحافظ على كلمة الجزائر لتبقى مرفوعة في المحافل الدولية، هذا هو نوفمبر من جديد ومفهومة بهذه الطريقة.

يبقى في المستقبل ـ إن شاء الله ـ جانب هام جدا لابد من الاهتمام به هو الجانب الثقافي، ثقافة الدولة، ثقافة سياسة البلاد، الثقافة في مفهوم الدولة، الفرق بين الدولة، وقلتها في عدة مناسبات، الدولة ليست هي الحكم..(**تصفيق**).. الحكم يتغير من مرحلة إلى مرحلة حسب رغبات الشعب، أما الدولة فهي للجميع، عندما تكون لدينا هذه الثقافة وهذه المفاهيم كثير من الحاجات والصعوبات يمكن تجاوزها.

اليوم الجزائر ـ والحمد لله ـ في الخطاب الأخير الذي ألقاه السيد رئيس الجمهورية أمام الحكومة والولاة، رئيس الجمهورية تكلم كرئيس دولة وفي نفس الوقت تكلم كأب الجميع، كرب عائلة، لأن الشيء الذي يهمنا هو المواطن، مصير المواطن، مستقبل المواطن، والرئيس أكد على كرامة المواطن في كل الميادين، وهنا يكمن دورنا نحن كبرلمانيين، دورنا كسياسيين، دورنا كمجتمع مدني، دورنا كشباب، دورنا أيضا كمجاهدين، لابد أن نصب كلنا في هذا الاتجاه الذي يكوّن حقيقة الجزائر، ونكون أهلا وفي مستوى توصية الشهداءَ..(**تصفيق**).. لأن الشهداء الذين لم يشهدوا الاستقلال، كلمتهم الأخيرة وأنا شخصيا سمعتها والكثير من الإخوة المجاهدين سمعوها، في آخر لحظة يقول: «أتهلاو في الجزائر»..(**تصفيق**).. وهذا هو واجبنا اليوم «أن نتهلاو في الجزائر» وتبقى الجزائر دائما مرفوعة الرأس أمام الأعداء وأمام كل الناس التي تشكك في مصير الجزائر وفي مكانة الجزائر.

على كل حال، أظن أن الإخوان لديهم لقاء آخر هام، في إطار تنظيم وتحضير اجتماع الجامعة العربية، لذلك نكتفي بهذا..

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛ والجلسة مرفوعة.

(**تصفيق**).

رفعت الجلسة في الساعة الثانية
والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال

ملحق

تدخلات كتابية حول بيان السياسة العامة للحكومة

1 ـ السيد نبيل أورادي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة الحاضرون معنا،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

الإعلاميون والحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أزول فلاون،

إن مناقشة بيان السياسة العامة محطة دستورية هامة في علاقة الحكومة بالبرلمان، من حيث الجرد والتقييم لما تم إنجازه بعيدا عن العاطفة أو الاستعراض، فالهدف المشترك بيننا هو الارتقاء بالخدمة العمومية وتقديم الأفضل للمواطن.

فبعد عام من العمل الميداني للحكومة في تنفيذ مخطط عملها، وقفنا على تحقيق نتائج إيجابية في عدد من القطاعات التي نعتبرها علامة فارقة ونتائج غير مسبوقة، على غرار ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات للسنة الثانية على التوالي، وبداية التحرر من التبعية للعائدات النفطية واقتصاد الريع، وبداية ظهور المعالم الهيكلية الاقتصادية الجديدة، التي حرص عليها شخصيا السيد رئيس الجمهورية، من خلال متابعته لإصدار قانون الاستثمار، وتوجيهاته الخاصة بعدد من القطاعات الاستراتيجية كالفلاحة.

فبالنسبة لهذا القطاع، فقد أبدى السيد رئيس الجمهورية، خلال آخر اجتماع لمجلس الوزراء إرادته السياسية القوية في إحداث ثورة بقطاع الفلاحة، وذلك من خلال جملة من التعليمات والقرارات التي أعلنها، وأبرزها السماح باستيراد العتاد الفلاحي بكل أنواعه وقطع غياره والجرارات الفلاحية الأقل من 5 سنوات وإخراج القطاع من الطابع الاجتماعي التقليدي إلى القطاع العلمي، وفق نظرة عصرية، فضلا عن اعتماد تقنيات جديدة في بناء المخازن.

وهي توصيات في شكل خارطة طريق، ليلعب هذا القطاع الاستراتيجي دوره كالقاطرة للاقتصاد الوطني، من أجل تحقيق الهدف الذي رسمه رئيس الجمهورية والذي نتفق عليه جميعا، حكومة وطبقة سياسية وفاعلين اقتصاديين، وهو تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر الدعامة السياسية الأساسية لضمان واستمرار الاستقلال السياسي للبلاد.

فالهدف المرسوم للحكومة على المدى القريب بات واضحا، وهو سد الفجوة المسجلة في إنتاج الحقوق، من خلال رفع الإنتاج وزيادة مردودية الهكتار الواحد في حدود 50 قنطارا للهكتار، وبنفس الوقت رفع إنتاج الحليب.

ويكفي التذكير بأن فاتورة هاتين المادتين فقط تتجاوز الـ 3.5 مليار دولار سنويا.

بالنسبة لولاية بومرداس التي عاشت الأزمات منذ ثلاثة عقود، فقد عانت من عشريتين سوداويتين ومازالت تعاني من آثار الزلزال العنيف الذي ضرب الولاية سنة 2003 ومن عدة آفات، خاصة الحراقة وانعدام تام للمشاريع الخالقة لمناصب الشغل، خاصة بالمنطقة الشرقية.

لذا فطلبنا منكم، سيدي الوزير الأول المحترم، هو إعادة الاعتبار لهذه الولاية التاريخية المناضلة، نظرا لموقعها الاستراتيجي القريب من العاصمة وطابعها الفلاحي والسياحي.

قطاع الفلاحة:

تعتبر ولاية بومرداس رائدة في المجال الفلاحي في جميع الشعب، لاسيما شعبة الكروم، حيث تغطي الولاية 50٪ من الإنتاج الوطني، لذا نقترح:

1ـ إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه، في الجهة الشرقية للولاية، على مستوى بلدية يسر.

2ـ تسوية عقود الفلاحين، المستفيدين من استصلاح الأراضي.

3ـ ربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية.

4ـ إنشاء مجمعات مائية وتسهيل منح رخص حفر الآبار.

5ـ تسوية وضعية الفلاحين المستغلين للمزرعة النموذجية، غانم سعيد ببرج منايل.

قطاع السياحة:

تزخر ولاية بومرداس بشواطئها المتميزة التي تعتبر قبلة للسياح من داخل وخارج الوطن، حيث استقبلت هذا الموسم 18 مليون مصطاف، لذلك نقترح ما يلي:

1ـ الإسراع في المصادقة على مخطط التهيئة السياحية.
2ـ فسح المجال أمام المستثمرين لإنجاز الفنادق والمنتجعات السياحية.
3ـ الاتجاه نحو السياحة الجبلية والفلاحية التي تستقطب الكثير من العائلات.

قطاع الأشغال العمومية:

تعاني ولاية بومرداس من وضعية متدهورة جدا في شبكة الطرقات ونقصا في المنشآت نذكر منها:

1ـ صيانة الطريق الوطني الرابط بين ولايتي بومرداس وتيزي وزو.
2ـ تسريع وتيرة إنجاز الطريق الازدواجي، الرابط بين برج منايل ورأس جنات.
3ـ إنجاز طريق مزدوج، يربط سي مصطفى بزموري.
4ـ إكمال مشروع الطريق الساحلي، المتوقفة الأشغال به منذ مدة، على حدود زموري ولقاطة.
5ـ إنجاز جسر يربط بين يسر ولقاطة التي تعاني من العزلة.
6ـ إنجاز جسر يربط بن شود وسيدي داود.

الصناعة:

1ـ الإسراع في ربط المنطقة الصناعية بالأربعطاش بالطاقة الكهروبائية.
2ـ إنشاء منطقة صناعية في الجهة الشرقية للولاية، على مستوى منطقة زعاترة بزموري، لتوفير مناصب شغل لسكان المنطقة التي تعاني من البطالة والتهميش.

الصحة:

1ـ نقص الأجهزة الصحية وانعدام أجهزة السكانير و(IRM) في المستشفيات.
2ـ إعادة تهيئة المؤسسات الاستشفائية.
3ـ تسجيل مستشفى 60 سريرا على مستوى بغلية، لتخفيف الضغط عن مستشفى دلس وبرج منايل.

التربية:

تعاني ولاية بومرداس من نقص كبير في المؤسسات التربوية، مما أدى إلى اكتظاظ كبير في بعض المناطق؛ ولهذا نقترح تسجيل عمليات جديدة لجميع الأطوار التربوية.

السكن:

رغم استفادة ولاية بومرداس من برامج سكنية هامة، إلا أنها لا زالت تعاني من نقص كبير وهذا راجع إلى مخلفات الزلزال، وبذلك نطلب من سيادتكم منح الولاية حصصا إضافية بمختلف الصيغ، مع تسهيل إجراءات تصنيف الأراضي بالنسبة للمناطق التي تعاني من انعدام الأوعية العقارية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ارتياحي البالغ لما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة ونشد على أيديكم، السيد الوزير الأول، ومن خلالكم جميع طاقمكم الحكومي، وفقكم الله وأعانكم على استكمال مهامكم، وفق الرؤية المتبصرة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

كما أدعو إلى تظافر الجهود لإنجاح مساعي السيد الرئيس، لاسيما ونحن على أعتاب الذكرى الثامنة والستين لاندلاع ثورة الفاتح نوفمبر العظيمة.

2 ـ السيد سعيد سعيدي:

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
السيد الرئيس،

يأتي عرض بيان السياسة العامة للحكومة، في إطار مبدإ دستوري، حددته المادة 111 من الدستور، لإطلاع البرلمان والرأي العام الوطني على حصيلة الحكومة السنوية، من جهة، وامتثالا لتعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، لتحقيق الشفافية والموضوعية، في بناء مؤسسات قوية ومتجانسة من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

لقد استطاعت الحكومة تحقيق بعض المكاسب، وإنجاز بعض المشاريع الهامة ذات الصلة بالحياة العامة للمواطنين، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، وحتى على المستوى الدولي وهي إنجازات تحققت بفضل البرامج التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية، وسهرت الحكومة على تنفيذها ومتابعتها، رغم الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر، مثل وباء كورونا، وتداعيات الحرب الأوكرانية، ناهيك عن التحديات الإقليمية والأمنية على حدودنا.

السيد الرئيس،

رغم ما تحقق، فإن هناك قطاعات لم تستطع تحقيق الآمال المرجوة منها، رغم كل الإمكانيات المادية والمالية المسخرة لها، ونحن نتساءل أين الخلل؟ وما هي الصعوبات التي عطلتها؟

إن الجزائر لها من الإمكانيات والثروات والخيرات الطبيعية ما يمكنها من أن تصبح دولة رائدة في محيطها الإقليمي والإفريقي والعربي.

السيد الرئيس،

هناك كميات كبيرة من الأمطار تتساقط على ولاية عين تموشنت، وتذهب إلى البحر، ولا تستفيد منها الولاية، رغم حاجتها لهذه الأمطار، لذلك فإن بناء سد في أولاد برقش سيحل هذه المشكلة ويمكنها من سقي مساحات أراضيها، مع الإشارة إلى أن الدراسة الموجودة منذ مدة وقد أشار إلى هذا الموضوع زملائي في البرلمان بغرفتيه.

وبالمناسبة، أجدد لكم طلبي لتسريع إنجاز هذا السد للاستفادة منه فلاحيا وتنمويا، وتجنب الفيضانات التي تلحق خسائر مادية وبشرية، في كل مرة، بالمواطنين والولاية.

السيد الرئيس،

هناك انشغال أود الإشارة إليه، وهو أن مصالح الري بالولاية قامت بفرض وضع عدادات (Les compteurs) على آبار أصحاب المصانع والمطاعم والفنادق وغيرهم من الحرفيين والتجار، حيث يدفعون مبالغ ما يستهلكون من مياه، رغم أن هذه الآبار تقع ضمن أملاكهم وأراضيهم دون أن تستفيد من هذه العائدات البلديات؛ وبالتالي، أقترح أن تعود هاته المداخيل للبلديات كلها، أوعلى الأقل، جزء منها، خاصة البلديات الفقيرة.

السيد الرئيس،

كما هو معروف هناك 1541 بلدية عبر الوطن، منها الغنية ومنها المتوسطة ومنها الفقيرة.

لذلك، أقترح أن تستقطع مبالغ من عائدات البلديات الساحلية والصناعية وتوضع ضمن ميزانية الولاية.

على أن توزع الولايات هاته المبالغ المقتطعة على البلديات الفقيرة والتي ليس لها مداخيل دون إجراءات بيروقراطية، لرفع الضغط عن الخزينة العمومية.

وفي الأخير، نتمنى كل النجاح للحكومة لتجسيد وعودها وبرامجها، لما يعود بالفائدة على الدولة والشعب.

3 ـ السيد خافي أخمادو:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،

الزميلات والزملاء أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إيتما أد أيتماتين أغلايكون السلام دا الخير تمدام.

تدخل كتابي:

تذكيرا ببيان السياسة العامة للحكومة الذي يتضمن حصيلة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، بناء على الإصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية في الفترة الممتدة من شهر سبتمبر 2021 إلى غاية شهر أوت 2022، وهي الفترة التي شاهدت إصلاحات، من خلال الأعمال والنشاطات التي أنجزت وتجسدت على أرض الواقع، بقيادة الوزير الأول، رغم الظروف الصعبة، منها جائحة كورونا وحوادث دولية أخرى والحرائق المنتشرة في الوطن، رغم هذه الظروف الصعبة، استطاعت الحكومة، بفضل نشاطها وحنكة السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وتجربته الميدانية (في التسيير، السابقة) تم إخراج البلاد إلى بر الأمان.

ومن خلال برنامج الحكومة القادم، أطلب تجسيد بعض الانشغالات التي نراها تفيد وتوفر الاستقرار ومناصب الشغل في الجنوب وفي أقصى الجنوب:

1ـ إنجاز طريق الوحدة الإفريقية إن صالح ـ إن قزام ـ بوتيرة سريعة جدا، عن طريق ورشات متعددة بشركات وطنية قوية، لم يسبق تكليفها بهذا أو شركات أجنبية معروفة بأنها منجزة للطرق بصفة جيدة.

2ـ القيام بنهضة فلاحية في الجنوب الكبير وتشجيع كل من يرغب في ذلك، سواء في الداخل أو الخارج، عن طريق الاستثمار في الفلاحة من دون بيروقراطية وتقديم حوافز فعلية مقبولة في مناطق (تفساست ـ تيغرين ـ إن أتاي ـ تديكلت ـ إن أدق ـ ببرج المختار).

3ـ رفع فرص المناطق الجمركية عن الولايات الحدودية،

حتى لا يعاني المواطن من المنافسة التصعيدية للأسعار من طرف تجار سجلات الجملة.

4- ومن خلال الإجراءات التي تضمنها بيان السياسة العامة للحكومة، حول توفير السكن اللائق للمواطن، فإنني أطالب بتقليص عدد أعضاء لجنة توزيع السكن وتعيين رئيس المجلس الشعبي الولائي، رئيس لجنة الطعن، لكون الوالي في القانون الحالي يترأس اللجنة الأولى والثانية وشطب شطر الراتب الشهري أو المهني من الاستفادة.

5- تدعيم البدو الرحل بمبالغ مالية للمحافظة على ثرواتهم الحيوانية، وخاصة الإبل (أي الناقة المتبوعة بالحوار) من الانقراض والقيام بتوزيع مساعدات غذائية والخيم، وتوفير الظروف للبلدية، قصد القيام بالخرجات الميدانية للبدو الرحل لتفقد أحوالهم كالبيطرة، وتسجيل المواليد الجدد وحفر الآبار الرعوية الملائمة.

- جلب المياه الصالحة للشرب من إن أمقل بتمنغست إلى أدالس + تازروك بدائرة تازروك ولاية تمنغست.

- إستكمال الطريق المعبد ببلدية برج الحواس بولاية جانت إلى بلدية إدلس ولاية تمنغست أثناء التنقلات السياحية والنفعية.

- نثمن قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المناطق الحرة تينزاوتين، تيمياوين، تندوف، ومن خلالكم السيد الوزير الأول، نترجى من السيد رئيس الجمهورية إضافة بلدية إن قزام بنفس القرار، لم لها من مكانة استراتيجية بدول إفريقيا، لما يعطيها أولوية مكانية لتحظى بالمنطقة الحرة.

- السيد الوزير الأول، بالنسبة للبناء الريفي الحالي لم يعد يكفي بناء غرفة واحدة ولهذا نطلب منكم إضافة مبلغ 60 مليونا للمبلغ الأول ليصبح 62 مليونا، مع تعويض الفئات السابقة التي استفادت من مبلغ 50 مليونا و 70 مليونا و 100 مليون لاستكمال مساكنهم.

وبالتوفيق لحكومة الوزير الأول؛ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 21 ربيع الثاني 1444
الموافق 15 نوفمبر 2022

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587